

٣ - عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سماه الغداء المبارك».

أخرجه الطبراني في «الأوسط» ١/ ٢٢٥ ح (٥٠٥) وقال عقبه: «لا يروى هذا الحديث عن عمر إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن ابن عيينة إلا محمد بن إبراهيم أخو أبي معمر عيسى بن السري الحجواني، كوفي». اهـ.

وعليه فالحديث لا يصح لتفرد محمد بن إبراهيم، عن ابن عيينة.

٤ - عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها: «قربي إلينا الغداء المبارك» يعني السحور.

أخرجه أبو يعلى ٨/ ١٣٧ ح (٤٦٧٩)، وفي إسناده معاوية بن يحيى الصدفي، ضعفه ابن معين، وأبو داود، وأبو حاتم، وأبو زرعة وغيرهم من الأئمة كما في «تهذيب الكمال» ٢٨/ ٢٢١؛ وفي «الكاشف» ٢/ ٢٧٧، و«التقريب» ص ٥٣٨: «ضعيف».

فهذه أحاديث كلها لا تخلوا من مقال، إلا أن وصف السحور بالبركة ثابت في الصحيحين من حديث أنس، وسيأتي تخريجه في الكلام على حديث ابن مسعود عند النسائي برقم (١١١).

❦ الحديث التاسع عشر ❦

قال أبو داود في ٧٥٨/٢، باب من سمى السحور الغداء،
ح(٢٣٤٥):

حدثنا عمر بن الحسن بن إبراهيم، حدثنا محمد بن أبي الوزير أبو
المطرف، حدثنا محمد بن موسى، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة عن
النبي ﷺ قال: «نعم سحور المؤمن التمر».

❦ رواية الإسناد:

١ - عمر بن الحسن بن إبراهيم: كذا وقع في سنن أبي داود،
والظاهر أنه خطأ قديم، فقد قال الحافظ ابن حجر - في «التقريب» عند
ذكر اسم عمر بن الحسن - صوابه: محمد بن الحسين، وهو ابن
إشكاب.

وهذا الذي ذكره الحافظ جاء في «تحفة الأشراف» على الصواب:
محمد بن الحسين بن إبراهيم.

ومحمد بن الحسين بن إبراهيم هو العامري، أبو جعفر بن
إشكاب، بسكون المعجمة، البغدادي، مات سنة ١٦٢هـ. روى عن:
أبيه، وأبي المطرف محمد بن عمر بن أبي الوزير، وعنه: البخاري، وأبو
داود، والنسائي وجماعة.

وثقه ابن أبي حاتم، والخطيب، ومسلمة، وقال ابن أبي عاصم -
أحد تلاميذه -: ثبت، وذكره في الثقات، وقال أبو حاتم: صدوق.

وقد اختار هذا القول الحافظ في التقريب فقال: «الحافظ
الصدوق».

تهذيب الكمال ٧٩/٢٥، تحفة الأشراف ٤٩٩/٩، الكاشف ٢/١٦٥، تهذيب التهذيب ١٠٣/٩، التقريب ص ٤٧٤.

٢ - محمد بن عمر بن مطرف، أبو المطرف بن أبي الوزير، البصري. روى عن: محمد بن موسى، وهشيم، وشريك، وعنه: ابن إشكاب، وبندار. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٧٧/٢٦، التقريب ص ٤٩٨.

٣ - محمد بن موسى الفطري، بكسر الفاء وسكون الطاء، المدني. روى عن: سعيد المقبري، ويعقوب بن سلمة الليثي، وعنه: أبو المطرف بن أبي الوزير، وخالد بن مخلد القطواني.

وثقه أحمد بن صالح المصري، والترمذي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال البخاري: لا بأس به مقارب الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث، كان يتشيع، وقال الطحاوي: محمود في روايته. وقد لخص الحافظ هذه الأقوال بقوله: «صدوق، رمي بالتشيع».

علل الترمذي الكبير (٣٢) ح (١٧)، تهذيب الكمال ٥٢٣/٢٦، تهذيب التهذيب ٤١٣/٩، التقريب ص ٥٠٩.

٤ - سعيد المقبري: سعيد بن أبي سعيد، واسم أبي سعيد: كيسان المقبري أبو سعد المدني. روى عن: أبي هريرة، وأبيه، وعنه: محمد بن موسى الفطري وجماعة من الأئمة منهم: شعبة، ومالك وغيرهم.

ثقة، تغير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة، مات في حدود العشرين، وقيل قبلها وقيل بعدها.

ومع أن اختلاطه صرح به جمع من الأئمة منهم الواقدي، وابن سعد، وشعبة، ويعقوب بن شعبة، وابن حبان، وغيرهم، إلا أن الذهبي قال في «الميزان»: «ثقة حجة، شاخ، ووقع في الهرم ولم يختلط».

لكنه قال عقب هذا الكلام بأسطر: «قلت: ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط». وهذا إثبات منه للاختلاط.

فهذا هو المتأخر من كلامه، وينبغي أن يحمل كلامه على ما يوافق كلام الأئمة، ليتفق معهم على إثبات هذا القضية، خاصة أن شعبة كان يقول - وهو أحد تلاميذه -: «حدثنا سعيد المقبري، بعد أن كبر».

أو يقال: إن مراده إنه لم يختلط اختلاطاً فاحشاً. والله أعلم.

تهذيب الكمال ١٠/٤٦٦، الكاشف ١/٤٣٧، الميزان ٢/١٣٩،
التقريب ص ٢٣٦، الكواكب النيرات ص ٤٦٦.

٥ - أبو هريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

❦ تخريجه:

* أخرجه البيهقي ٤/٢٣٦ من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي
عن أبي المطرف (محمد بن أبي الوزير)، به بلفظه.

وأخرجه ابن حبان ٨/٢٥٣ ح (٣٤٧٥) من طريق محمد بن أبي بكر
المقدمي عن إبراهيم بن أبي الوزير، عن محمد بن موسى به بلفظه.

❦ الحكم عليه:

إسناده حسن، من أجل محمد بن موسى الفطري، وقد وثقه جمع
من الأئمة، والحديث صححه ابن حبان. والله أعلم.

وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، ومنها:

١ - جابر بن عبد الله رضي الله عنه:

أخرجه البزار ١/٤٦٥ ح (٩٧٨) - كشف -؛ وابن عدي في
«الكامل» ٣/٢٢٩؛ وأبو نعيم في الحلية ٣/٣٥٠، من طريق زمعة بن
صالح، عن عمرو بن دينار عن جابر مرفوعاً بنحوه.

وقال البزار: لا نعلمه عن جابر إلا بهذا الإسناد، وقال أبو نعيم: غريب من حديث عمرو، تفرد به عنه زمعة.. اهـ.

وزمعة بن صالح هذا: «ضعيف، وحديثه عند مسلم مقرون» كما في «التقريب» ص ٢١٧.

٢ - عقبه بن عامر رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ حفنة من تمر، فقال: «نعم سحورٌ للمسلم».

أخرجه الطبراني في «الكبير» ١٧/٢٨٢ ح (٧٧٨) وفيه: ابن ليهعة، وهو ضعيف بسبب سوء حفظه، كما سبق الكلام عليه في شواهد الحديث الأول عند حديث كعب بن مالك.

٣ - السائب بن يزيد رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «نعم السحور التمر» وقال: «يرحم الله المتسحرين».

أخرجه الطبراني ٧/١٥٩ ح (٦٦٨٩)، وقال الهيثمي في «المجمع» ٣/١٥١: «وفيه يزيد بن عبد الملك النوفلي وهو ضعيف».. اهـ.

وفيه خالد بن يزيد العمري، كذبه ابن معين، وأبو حاتم، كما في «الجرح والتعديل» ٣/٣٦٠ وعليه فلا يصلح هذا شاهداً لحديث الباب. والله أعلم.

❦ الحديث العشرون ❦

قال أبو داود ٢/ ٧٦٠، باب وقت السحور، ح (٢٣٤٨):

حدثنا محمد بن عيسى، حدثنا ملازم بن عمرو، عن عبد الله بن النعمان، حدثني قيس بن طلق، عن أبيه، قال: رسول الله ﷺ: «كلوا واشربوا، ولا يهيدنكم الساطع المصعد، فكلوا واشربوا حتى يعترض لكم الأحمر».

قال أبو داود: هذا مما تفرد به أهل الإمامة.

❦ غريب الحديث: ❦

قوله: (ولا يهيدنكم): أي «لا تنزعجوا للفجر المستطيل، فتمتنعوا به عن السحور، فإنه الصبح الكاذب، وأصل الهيد: الحركة، وقد هدت الشيء أهده هيداً إذا حركته، وأزعجته»، هذا كلام ابن الأثير في «النهاية» ٥/ ٢٨٦، ٢٨٧، وينظر: «معالم السنن» ٣/ ٢٣١.

قوله (الأحمر): هذا لا يعارض الآية: ﴿حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾، فإن العرب تطلق الحمرة وتريد بها البياض؛ كقولهم: امرأة حمراء أي بيضاء، والمراد هنا: البياض المشوب بحمرة، وذلك أن الفجر إذا تمام طلوعه، ظهرت أوائل الحمرة، والعرب تشبه الصبح بالبلق؛ لما فيه من بياض وحمرة.

ينظر: معالم السنن ٣/ ٢٣١، ٢٣٢، عون المعبود ٦/ ٣٣٩، بذل المجهود ١١/ ١٤٧، لسان العرب ٤/ ٢١٠.

❦ رواة الإسناد: ❦

١ - محمد بن عيسى: ابن نجيح البغدادي، أبو جعفر بن الطباع،

نزِيل أَدَنَّهُ، مات سنة ٢٢٤هـ. روى عن: ملازم بن عمرو، وهشيم، وعنه: أبو داود والدارمي. «ثقة فقيه، كان من أعلم الناس بحديث هشيم».

تهذيب الكمال ٢٦/٢٥٨، التقريب ص ٥٠١.

٢ - ملازم بن عمرو: ابن عبد الله بن بدر، أبو عمرو اليمامي، روى عن: عبد الله بن النعمان، وهوذة بن قيس بن طلق، وعنه: محمد بن عيسى، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وعارم وغيرهم.

وثقه ابن معين، وأحمد، وأبو زرعة، والنسائي، والعجلي، والفسوي، والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو حاتم وأبو داود: لا بأس به، زاد أبو حاتم: صدوق.

وقد قال الذهبي فيه: «ثقة مفوه»، أما الحافظ فقال: «صدوق».

ثقات العجلي ص ٤٣٩، تهذيب الكمال ٢٩/١٨٨، الكاشف ٢/٣١٠، تهذيب التهذيب ١٠/٣٤٣، التقريب ص ٥٥٥.

٣ - عبد الله بن النعمان: السُّحَيْمِي، بمهملتين، مصغر، روى عن: قيس بن طلق، وعنه: ملازم بن عمرو، وعمر بن يونس اليمامي.

قال ابن معين - لما سئل عنه، وعن قيس بن طلق -: يمامية ثقات، وقد وثقه العجلي وذكره ابن حبان في الثقات.

ولذا قال الذهبي: «وثق»، وقال الحافظ: «مقبول».

ومع توثيق ابن معين والعجلي له، ومع عدم وجود ما يجرحه، يستغرب الباحث من الحافظ كيف وصفه بالجهالة؟! فهو على أقل أحواله أنه «صدوق». والله أعلم.

الكاشف ١/٦٠٤، تهذيب التهذيب ٦/٥٢، التقريب ص ٣٢٦.

٤ - قيس بن طلق: ابن علي الحنفي، روى عن: أبيه، وعنه: ابن هوذة، وعبد الله بن النعمان.

قال الإمام الشافعي: لم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره،
وقد عارضه من وصفنا ثقته ورجاحته في الحديث وثبته. انتهى.

وقال الإمام أحمد: ما أعلم به بأساً، وقد تقدم توثيق ابن معين له
- في ترجمة عبد الله بن النعمان -، وقد وثقه العجلي، وذكره ابن حبان
في الثقات.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عنه، فقالا: ليس ممن
تقوم به حجة.

قال الذهبي - في «الميزان» -: «ضعفه أحمد، ويحيى - في إحدى
الروايتين عنه»^(١).

وقال الدارقطني: لا يحتج به.

ولذا قال المنذري: وقيس هذا تكلم فيه غير واحد من الأئمة،
وقال ابن القطان: «يقتضي أن يكون خبره حسناً لا صحيحاً».

وفي «التقريب»: «صدوق، وهم من عدّه من الصحابة».

سؤالات أبي داود ص ٣٥٥ رقم (٥٥١)، علل ابن أبي حاتم ١/
٤٨، سنن الدارقطني ١/١١٣، ٢/١٣٠، سنن البيهقي الكبرى ١/١٣٥،
تهذيب الكمال ٢٤/٥٦، مختصر المنذري ٣/٢٣١، ميزان الاعتدال ٣/
٣٩٧، التقريب ص ٤٥٧.

٥ - عن أبيه: هو طلق بن علي بن المنذر الحنفي السحيمي،
بمهملتين، مصغراً، أبو علي اليمامي. روى عن: النبي ﷺ وعن ابنه،
وعبد الله بن النعمان السحيمي.

(١) علّق د. عبد العزيز اللحيدان على هذا النقل من الذهبي - والذي نقله في أكثر
من كتاب له - بأن تضعيف الإمام أحمد وابن معين لا يثبت عنهما، ولم أقف
على مستنده في ذلك.

طبقات ابن سعد ٥/ ٥٥٢، الإصابة ٣/ ٢٩٣، التقريب ص ٢٨٣

❦ تخريجه:

* أخرجه الترمذي ٣/ ٨٥ ح (٧٠٥) باب ما جاء في بيان الفجر عن هناد؛ وابن خزيمة ٣/ ٢١٢ ح (١٩٣٠)؛ والدارقطني ٢/ ١٣٠ ح (٢١٦٨) عن القاضي المحاملي، وأخيه أبي عبيد، ثلاثتهم (ابن خزيمة، والمحاملي، وأبو عبيد) عن أحمد بن المقدام.

كلاهما (هناد، أحمد) عن ملازم بن عمرو به بنحوه، إلا أن في حديث المحاملي وأخيه اختصاراً.

* وأخرجه أحمد ٤/ ٢٣ عن موسى بن داود الضبي، عن محمد بن جابر، عن عبد الله بن النعمان؛ والطحاوي في شرح المعاني ٢/ ٥٤ من طريق عبد الله بن بدر السحيمي، كلاهما (عبد الله بن النعمان، وابن بدر) عن قيس بن طلق به بنحوه.

❦ الحكم عليه:

إسناده يحتمل التحسين.

وليست علة الإسناد من قبل عبد الله بن النعمان، فإنه وإن كان فيه جهالة إلا أنه توبع من قبل عبد الله بن بدر - وهو ثقة كما في «التقريب» ص ٢٩٦ -، ولكن من أجل قيس بن طلق، فإنه - أيضاً - صدوق وقد وثق.

وقد قال الترمذي عنه: حسن غريب من هذا الوجه.

وتردد ابن خزيمة في صحة الخبر فقال ٣/ ٢١١: «إن صح الخبر، فإني لا أعرف عبد الله بن النعمان هذا بعدالة ولا جرح، ولا أعرف عنه راوياً غير ملازم بن عمرو».

ومن أعدل العبارات التي رأيتها في هذا الإسناد، كلمة الإمام

الدارقطني: حيث يقول - لما سأله البرقاني [سؤالاته، رقم (٥٧٠)] عن الإسنادين التاليين: ملازم بن عمرو، عن عبد الله بن بدر، عن قيس بن طلق، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وعبد الله بن بدر، عن عبد الرحمن بن علي، عن أبيه، عن ابن شيبان، عن النبي ﷺ، قال: حملهما الناس، ويخرجان.

وقال مرة عن - أيضاً لما سأله البرقاني [سؤالاته، رقم (٤٩٤)] عن سلسلة عبد الله بن بدر اليمامي، عن قيس بن طلق، عن أبيه، فقال: «كلهم من أهل الإمامة، وهذا إسناد مجهول يُخْرَج».

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة منهم:

١ - عبد الله بن مسعود: أخرجه البخاري ٢١٠/١ ح (٦٢١)، باب الأذان قبل الفجر؛ ومسلم ٧٦٨/٢ ح (١٠٩٣)؛ وأبو داود ٧٥٩/٢ باب وقت السحور ح (٢٣٤٧)؛ والنسائي ١٤٨/٤ باب كيف الفجر؟ ح (٢١٧٠)؛ وابن ماجه ٥٤١/١ باب ما جاء في تأخير السحور ح (١٦٩٦).

٢ - سمرة بن جندب: أخرجه مسلم ٧٦٩/٢ ح (١٠٩٤)؛ وأبو داود ٧٥٩/٢ باب وقت السحور ح (٢٣٤٦)؛ والترمذي ٨٥/٣ باب ما جاء في بيان الفجر ح (٧٠١)؛ والنسائي ١٤٨/٤ باب كيف الفجر؟ ح (٢١٧١).

والخلاصة: أن حديث الباب وإن كان في إسناده ما فيه، إلا أن معناه ثابت في الصحيحين وغيرهما. والله اعلم.

الحديث الحادي والعشرون

قال أبو داود ٧٦١/٢، باب في الرجل يسمع النداء والإناء على يده
ح(٢٣٥٠):

حدثنا عبد الأعلى بن حماد، حدثنا حماد، عن محمد بن عمرو، عن
أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سمع أحدكم
النداء، والإناء على يده، فلا يضعه حتى يقضي حاجته منه».

رواة الإسناد:

١ - عبد الأعلى بن حماد: ابن نصر الباهلي مولا هم، البصري،
أبو يحيى، المعروف بالنرسي، بفتح النون وسكون الراء المهملة. مات
سنة ٢٣٦ أو ٢٣٧هـ.

روى عن: حماد بن زيد، وابن مهدي، وعنه: الشيخان، وأبو
داود وغيرهما.

وثقه ابن معين - في رواية - وأبو حاتم، وابن قانع، والدارقطني،
ومسلم بن قاسم، والخليلي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال صالح
جزرة، وابن خراش: صدوق. وقال النسائي: ليس به بأس.

قال الذهبي عنه: «المحدث الثبت»، وقال ابن حجر: «لا بأس
به».

تهذيب الكمال ٣٤٨/١٦، الكاشف ٦١٠/١، تهذيب التهذيب ٦/
٨٥، التقريب ص ٣٣١.

٢ - حماد: هو ابن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة. مات سنة
١٦٧هـ. روى عن: ثابت، وحميد، وعنه: عبد الأعلى النرسي، وروح بن

عبادة وغيرهم. «ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخرة».

تهذيب الكمال ٢٥٣/٧، التقریب ص ١٧٨.

٣ - محمد بن عمرو: هو ابن علقمة بن وقاص الليثي، المدني، مات سنة ١٤٥هـ. روى عن: أبيه، وأبي سلمة بن عبد الرحمن وغيرهم، وعنه: حماد بن سلمة وشعبة، والسفيانان وغيرهم.

وثقة ابن معين، والنسائي - في رواية عنهما -، وقال يحيى القطان: رجل صالح، ليس بأحفظ الناس للحديث، وقال ابن معين - في رواية -: ما زال الناس يتقون حديثه، قيل له: وما علة ذلك؟ قال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وقال ابن المبارك، والنسائي - في رواية -: ليس به بأس، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث يستضعف، وقال أحمد: كان محمد بن عمرو يحدث بأحاديث فيرسلها، ويسندها لأقوام آخرين، قال: وهو مضطرب الحديث والعلاء أحب إلي منه، وقال الجوزجاني: ليس بقوي الحديث، ويشتهى حديثه، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ.

وقال ابن عدي: «ولمحمد بن عمرو بن علقمة حديث صالح، وقد حدث عنه جماعة من الثقات، كل واحد منهم ينفرد عنه بنسخة، ويغرب بعضهم على بعض، وروى عنه مالك غير حديث في الموطأ وغيره، وأرجو أنه لا بأس به».

ولذا قال الذهبي - ملخصاً ما تقدم -: «شيخ مشهور، حسن الحديث... وقد أخرج له الشيخان متابعة». اهـ. وقال مرة: «صدوق».

وقال ابن حجر في «الهيدي»: «وأخرج له الشيخان أما البخاري فمقروناً بغيره وتعليقاً، وأما مسلم فمتابعة، وروى له الباقر». اهـ، وفي التقریب: «صدوق له أوهام».

طبقات ابن سعد [القسم المتمم لتابعي أهل المدينة (٣٦٣)]،
أحوال الرجال ص ٢٤٣، الكامل ٢٢٥/٦، الميزان ٦٧٣/٣، الرواة
المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ١٦٨، شرح علل الترمذي ٤٠٣/١،
تهذيب التهذيب ٣٢٤/٩، هدي الساري ص ٤٦٣، التقريب ص ٤٩٩.

٤ - أبو سلمة: ابن عبد الرحمن، تقدم في الحديث الثاني عشر
وهو ثقة مكثر.

٥ - أبو هريرة: تقدم في الحديث السادس.

❦ تخريجه:

* أخرجه الدارقطني ١٢٨/٢ ح (٢١٦٢) من طريق أبي داود.
* وأخرجه الحاكم ٤٢٦/١ من طريق الحسن بن سفيان، عن
عبد الأعلى بن حماد به بلفظه.

* وأخرجه أحمد ٥١٠/٢ عن روح بن عبادة، وفي ٤٢٣/٤ عن
غسان بن الربيع؛ والحاكم ٢٠٣/١، ٢٠٥ من طريق عفان بن مسلم،
وعبد الواحد بن غياث، أربعتهم (روح، وغسان، وعفان، وعبد الواحد)
عن حماد بن سلمة به بلفظه.

* وأخرجه أحمد ٥١٠/٢؛ وابن جرير ١٧٥/٢ عن أحمد بن
إسحاق الأهوازي؛ والبيهقي ٢١٨/٤ من طريق أحمد بن عبيد الله
النرسي، ومحمد بن أحمد الرياحي، أربعتهم (أحمد، والأهوازي
والنرسي، والرياحي) عن روح بن عبادة، عن حماد بن سلمة، عن
عمار بن أبي عمار، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظه، لكن زاد أحمد
والأهوازي، والرياحي في حديثهم: «وكان المؤذن يؤذن إذا بزغ
الفجر».

* وعلقه ابن حزم في المحلى ٢٣٣/٦ عن حماد بن سلمة، عن

حميد، عن أبي رافع أو غيره، عن أبي هريرة موقوفاً بلفظ: «أنه سمع النداء، والإناء على يده، فقال: أحرزتها ورب الكعبة».

* وأخرجه أحمد ٤٢٣/٢ عن غسان بن الربيع البصري، عن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد، عن الحسن مرسلاً بلفظه.

الحكم عليه:

إسناده ظاهره الحسن، إلا أن الحديث معلول - كما سيأتي بيانه إن شاء الله -.

وحديث الباب صححه الحاكم، وجوّد إسناده شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح العمدة ٥٢٦/١.

وقال أبو حاتم الرازي - كما في «العلل» لابنه ١٢٣/١ - ١٢٤، ٢٥٦ - ٢٥٧ عن طريق حماد عن محمد بن عمرو: «ليس بصحيح».

ولم يبين أبو حاتم سبب ذلك، وهناك أسباب يمكن أن يعزى إليها عدم تصحيحه للحديث وهي:

- ١ - تفرد حماد عن محمد بن عمرو بن علقمة بالحديث.
- ٢ - رواية الحديث عن حماد على أوجه مختلفة وهي أربعة - كما تقدم في التخريج -.

٣ - خطأ حماد في الإسناد الآخر، وهو روايته عن عمار بن أبي عمار، قال أبو حاتم: «أما حديث عمار فعن أبي هريرة موقوف، وعمار ثقة» اهـ.

فهذه إشارة من أبي حاتم إلى وهم حماد في رفعه - والله أعلم - ويؤيد هذا أن حماداً قد اختلف عليه - كما تقدم - فكأنه لم يضبط هذا الحديث.

وأما قول شعبة: كان حماد يفيدني عن عمار بن أبي عمار، وقول

ابن المديني: هو أعلم الناس بثابت، وعمار بن أبي عمار - كما في «السير» ٧/٤٤٥، ٤٤٦ - فلا ينافى ما ذهب إليه أبو حاتم من تعليل الوجه المرفوع، إذ يحمل ثناء شعبة وابن المديني عليه على العموم، وكلام أبي حاتم مستثنى من هذا العموم ليتم الجمع بين أقوال الأئمة ما دام ذلك ممكناً.

هذا، وقد جاء معنى هذا الحديث عن جماعة من الصحابة ومنهم:

١ - جابر بن عبد الله رضي الله عنه:

أخرجه أحمد ٣/٣٤٨ من طريق ابن لهيعة، عن أبي الزبير قال: سألت جابراً عن الرجل يريد الصيام، والإناء على يده ليشرب منه، فيسمع النداء؟ قال جابر: كنا نتحدث أن النبي ﷺ قال: «ليشرب». وهذا إسناد ضعيف من أجل ابن الهيعة، وقد تقدم الكلام عليه مراراً، ولم أقف على من تابعه.

٢ - بلال بن رباح رضي الله عنه:

أخرجه أحمد ٦/١٢ وغيره من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن عبد الله بن معقل المزني، وفي ٦/١٣ من طريق شداد مولى عياض بن عامر، كلاهما (عبد الله، وشداد) عن بلال رضي الله عنه «أنه جاء إلى النبي ﷺ يؤذنه بالصلاة، فوجده يتسحر في مسجد بيته» هذا لفظ حديث شداد.

وإسناده الإمام أحمد فيهما ضعف، أما الطريق الأول، ففيه عنعنة أبي إسحاق وهو مدلس، ولم أقف له على طريق صرح بالسماع، وأيضاً فلم أقف على ما يبين إدراك عبد الله بن معقل لبلال.

وأما الطريق الثاني فهو منقطع؛ لأن شداداً لم يدرك بلالاً، كما قال أبو داود وغيره، وهو أيضاً لا يعرف، كما نقله ابن حجر عن الذهبي في تهذيب التهذيب ٤/٢٩١.

ولذا قال الحافظ في التقريب ص ٢٦٤: «مقبول، يرسل».

وقصة بلال هذه جاءت من مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، حيث قال: كان علقمة بن علاثة عند رسول الله ﷺ فجاء بلال يؤذنه بالصلاة، فقال رسول الله ﷺ: «رويداً يا بلال، يتسحر علقمة، وهو يتسحر برأس».

أخرجه الطيالسي ص ٢٥٨، والطبراني في «الكبير» كما في «المجمع» ١٥٣/٣، وفي سننه قيس بن الربيع، قال عنه الحافظ في «التقريب» ص ٤٥٧: «صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدّث به».

٣ - أنس بن مالك رضي الله عنه:

أخرجه البزار ٤٦٧/١ ح (٩٨٣) كشف - من طريق مطيع بن راشد، عن توبة العنبري أنه سمع أنس به مالك يقول، قال رسول الله ﷺ: «انظر مَنْ في المسجد فادعه، فدخلت - يعني المسجد - فإذا أبو بكر وعمر سما، فدعوتهما، فأتيته بشيء فوضعت به بين يديه، فأكل وأكلوا، ثم خرجوا، فصلّى بهم رسول الله ﷺ صلاة الغداة».

قال البزار: «لا نعلم أسند توبة عن أنس إلا هذا وحديثاً آخر، ولا رواهما عنه إلا مطيع». اهـ. ومطيع بن راشد لا يعرف، كما قال الذهبي في «الميزان» ١٣٠/٤، وفي «التقريب» ص ٥٣٥: «مقبول»، وهو على ضعفه تفرد به عن توبة العنبري.

٤ - أبو أمامة الباهلي رضي الله عنه:

أخرجه ابن جرير ١٧٥/٢ من طريق الحسين بن واقد، عن أبي غالب، عن أبي أمامة قال: أقيمت الصلاة والإناء في يد عمر، قال: أشربها يا رسول الله؟ قال: «نعم»، فشربها. وفي إسناده الحسين بن واقد، وقد ترجمته في الحديث الأول، وأن الإمام أحمد قد استنكر بعض حديثه، وهو ممن يدلّس كما وصفه بذلك الدارقطني والخليلي، وقد عنعن في هذا الإسناد.

وأبو غالب صاحب أبي أمامة، ضَعَفَه ابن سعد، وأبو حاتم،
والنسائي، وابن حبان، ووثقه الدارقطني، وقال ابن معين: صالح
الحديث كما في «تهذيب الكمال» ١٧٠/٣٤.

وقد لخص ابن حجر هذه الأقوال بقوله في «التقريب» ص ٦٦٤:
«صدوق يخطئ».

وفي الباب آثار عن جماعة من الصحابة، ذكر جملة منها ابن أبي
شيبه في «المصنف» ٢٧٦/٢ - ٢٧٨؛ وابن حزم في «المحلى» ٢٣٢/٦ -
٢٣٣؛ وابن حجر في «فتح الباري» ١٦١/٤ ح (١٩١٧)، ١٦٢/٤ ح (١٩١٨). والله أعلم.

❦ الحديث الثاني والعشرون ❦

قال أبو داود ٧٦٣/٢ باب ما يستحب من عجيل الفطر ح (٢٣٥٣):
حدثنا وهب بن بقية، عن خالد، عن محمد - يعني ابن عمرو - عن
أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا يزال الدين ظاهراً ما
عجل الناس الفطر؛ لأن اليهود والنصارى يؤخرون».

❦ رواة الإسناد:

١ - وهب بن بقية: ابن عثمان الواسطي، أبو محمد، يقال له:
وهبان، مات سنة ٢٣٩هـ. روى عن: خالد بن عبد الله الواسطي،
وهشيم، وعنه: أبو داود، ومسلم. «ثقة».

تهذيب الكمال ١١٥/٣١، التقريب ص ٥٨٤.

٢ - خالد: هو ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحّان
الواسطي، المزني، مولا هم، مات سنة ١٨٢هـ. روى عن: محمد بن
عمرو، وبيان بن بشر، وعنه: وهب بن بقية، ومسدد. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٢١٣/٨، التقريب ص ١٨٩.

٣ - محمد بن عمرو: تقدم في الحديث الواحد والعشرين، وهو
صدوق له أوهام.

٤ - أبو سلمة تقدمت ترجمة في الحديث الثاني عشر، وهو ثقة
مكثر.

٥ - أبو هريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

❦ تخريجه:

* أخرجه الحاكم ٤٣١/١ من طريق مسدد عن خالد الواسطي به بلفظه.

* وأخرجه ابن أبي شيبة ٢/٢٧٨ ح (٨٩٤٤) - ومن طريقه ابن ماجه ١/٥٤١، باب ما جاء في تعجيل الإفطار ح (١٦٩٨) - عن محمد بن بشر؛ وأحمد ٢/٤٥٠؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/٢٥٣، باب الترغيب في تعجيل الفطر ح (٣٣١٣) عن شعيب بن يوسف، كلاهما (أحمد، وشعيب) عن يزيد بن هارون؛ وابن خزيمة ٣/٢٧٥ ح (٢٠٦٠) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعلي بن محمد، وعبد الرحمن بن محمد المحاربي - ومن طريق المحاربي هذا، أخرجه ابن حبان ٨/٢٧٣، ٢٧٧ -.

خمسهم (ابن بشر، ويزيد، وعبد الأعلى، وعلي بن محمد، والمحرابي) عن محمد بن عمرو بن علقمة به بنحوه، إلا إن شعيب بن يوسف اقتصر على قوله: «إن اليهود» بدون ذكر النصارى.

الحكم عليه:

رجال إسناده ثقات، وله علة، وهي تفرد ابن علقمة به عن أبي سلمة.

وقد صحح الحديث ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والنووي في «المجموع» ٦/٣٦٠ والبوصيري في «المصباح» ١/٣٠٢ ح (٦٢١). وقد تبين من التخريج السابق أن مدار الحديث على محمد بن عمرو بن علقمة، ولم أقف على متابع له عن أبي سلمة.

ومحمد بن عمرو في روايته عن أبي سلمة - خاصة - كلام، تقدم ذكره آنفاً في ترجمته في الحديث السابق، وحينئذ فتفرده بهذا الحديث عن أبي سلمة - مع كثرة أصحاب أبي سلمة - علة له. والله أعلم.

وقد جاء معنى الحديث عن بعض الصحابة ومنهم:

١ - سهل بن سعد رضي الله عنه:

أن النبي ﷺ قال «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر».

أخرجه البخاري ٤٧/٢، باب تعجيل الإفطار ح (١٩٥٧)؛ ومسلم ٧٧١/٢ ح (١٠٩٨)؛ والترمذي ٨٢/٣، باب ما جاء في تعجيل الإفطار ح (٦٩٩)؛ وابن ماجه ٥٤١/١، باب ما جاء في تعجيل الإفطار ح (١٦٩٧).

٢ - أبو هريرة رضي الله عنه:

أن النبي ﷺ قال: «قال الله ﻋﻠﻰ: أحب عبادي إليّ أعجلهم فطراً». أخرجه الترمذي وغيره، وسيأتي الكلام - إن شاء الله - عند تخريج الحديث الثالث والسبعين.

٣ - عائشة رضي الله عنها:

فعن مالك بن عامر أبي عطية قال: دخلت أنا ومسروق على عائشة فقلنا: يا أم المؤمنين: رجلان من أصحاب محمد ﷺ، أحدهما يعجل الإفطار ويعجل الصلاة، والآخر يؤخر الإفطار، ويؤخر الصلاة، قالت: أيهما الذي يعجل الإفطار ويعجل الصلاة؟ قال لنا: عبد الله (يعني ابن مسعود)، قالت: كذلك كان يصنع رسول الله ﷺ. زاد أبو كريب: والآخر أبو موسى.

أخرجه مسلم ٧٧١/٢ ح (١٠٩٩) واللفظ له؛ وأبو داود ٧٦٣/٢، باب ما يستحب من تعجيل الفطر ح (٢٣٥٤)؛ والترمذي ٨٣/٢، باب ما جاء في تعجيل الإفطار ح (٧٠٢)؛ والنسائي ١٤٣/٤، ١٤٤ ح (٢١٥٨)، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١) باب ذكر الاختلاف على سليمان بن مهران في حديث عائشة. والله أعلم.

❦ الحديث الثالث والعشرون ❦

قال أبو داود ٢/٧٦٤، باب ما يفطر عليه ح (٢٣٥٥):

حدثنا مسدد، حدثنا عبد الواحد بن زياد، عن عاصم الأحول، عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب، عن سلمان بن عامر عمها، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان أحدكم صائماً فليفطر على التمر، فإن لم يجد التمر فعلى الماء؛ فإن الماء طهور».

❦ رواة الإسناد:

١ - مسدد بن مسرهد: تقدم في الحديث الخامس عشر، وهو ثقة.

٢ - عبد الواحد بن زياد العبدي، مولاهم، أبو بشر، وقيل: أبو عبيدة البصري. مات سنة ١٧٧هـ أو قريباً منها. روى عن: عاصم الأحول، والأعمش، وعنه: مسدد، وابن مهدي وغيرهم «ثقة»، في حديثه عن الأعمش وحده مقال.

تهذيب الكمال ١٨/٤٥٠، الكاشف ١/٦٧٢، التقريب ص ٣٦٧.

٣ - عاصم الأحول: هو عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، مات بعد سنة ١٤٠هـ. روى عن: حفصة بنت سيرين، وأنس بن مالك وجماعة وعنه: عبد الواحد بن زياد، والسفيانان، وشعبة وغيرهم.

وثقه جمع من الأئمة وأثنوا على حفظه منهم: شعبة، والثوري، وحفص بن غياث، وابن مهدي، وابن المديني، وابن معين، وأحمد، وأبو زرعة، وعثمان بن أبي شيبة، والعجلي، لكن تكلم فيه القطان،

وابن إدريس، ووهيب بن خالد، واستضعفوه، وكان كلامهم فيه بسبب دخوله في الولاية.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن عدي: لا بأس به.

وقال الحافظ في «التقريب»: «ثقة، لم يتكلم فيه إلا القطان، فكأنه بسبب دخوله في الولاية»، وسبق أنه تكلم فيه ابن إدريس، ووهيب.

الجرح والتعديل ٣٤٣/٦، ضعفاء العقيلي ٣٣٦/٣، الثقات لابن شاهين ص ١١٢ رقم (٢١٤)، تهذيب الكمال ٤٨٥/١٣، الكاشف ١/١١٩، التقريب ص ٢٨٥.

٤ - حفصة بنت سيرين، أم الهذيل الأنصارية، البصرية، ماتت بعد المائة.

روت عن أنس بن مالك، والرباب أم الرائح وغيرهما، وعنهما عاصم الأحول وأيوب السخيتاني، وابن عون وغيرهم. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٥١/٣٥، التقريب ص ٧٤٥.

٥ - الرباب: هي ابنة صليح بمهملتين، مصغر، أم الرائح، بتحتانية ومهملة الضبيّة البصرية. روت عن عمها سلمان بن عامر وعنهما حفصة بنت سيرين.

علّق لها البخاري، وروى لها الباقر بن سفيان. وذكرها ابن حبان في الثقات وعدّها الذهبي في المجهولات من النساء وقال: «لا تعرف إلا برواية حفصة بنت سيرين عنها»، ولذا قال الحافظ في التقريب «مقبولة».

تهذيب الكمال ١٧١/٣٥، الميزان ٦٠٦/٤، تهذيب التهذيب ١٢/٣٦٨، التقريب ص ٧٤٧.

٦ - سلمان بن عامر: ابن أوس بن صخر بن عمرو الضبي، صحابي، سكن البصرة. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: حفصة بنت سيرين، ومحمد بن سيرين، وبنت أخيه الرباب أم الراح. طبقات ابن سعد ١٦/٦، معجم الصحابة ١/٢٨٥، الإصابة ٣/١١٢، التقريب ص ٢٤٦.

❦ تخريجه:

* أخرجه الحاكم ٤٣١/١ من طريق قيس بن حفص الدارمي، عن عبد الواحد بن زياد به.

* وأخرجه الترمذي ٤٦/٣ في الزكاة، باب ما جاء في الصدقة على ذي القربة ح (٦٥٨) وفي ٧٩/٣، باب ما يستحب عليه الإفطار ح (٦٩٥)؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/٢٥٤، باب ما يستحب للصائم أن يفطر عليه ح (٣٣٢٠)، وفي «الكبرى» أيضاً ٤/١٦٤ في «الأطعمة»، باب التمر وما ذكر فيه ح (٦٧٠٧) عن قتيبة بن سعيد؛ والحميدي ٣٦٢/٢ ح (٨٢٣)؛ وأحمد ٤/١٧؛ وابن خزيمة ٣/٢٧٨ ح (٢٠٦٧) عن عبد الجبار بن العلاء.

أربعتهم (قتيبة، والحميدي، وأحمد، وعبد الجبار) عن ابن عينة؛ والترمذي ٧٨/٣ باب ما يستحب عليه الإفطار ح (٦٩٥) عن محمود بن غيلان، وأحمد ٤/١٧، كلاهما (محمود، وأحمد) عن وكيع، عن سفيان الثوري؛ والترمذي ٧٨/٣، باب ما يستحب عليه الإفطار ح (٦٩٥) عن هناد؛ وأحمد ٤/١٨، كلاهما (هناد، وأحمد) عن أبي معاوية محمد بن خازم؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/٢٥٤، باب ما يستحب للصائم أن الإفطار عليه ح (٣٣١٩) عن يحيى بن حبيب؛ وابن خزيمة ٣/٢٧٨ ح (٢٠٦٧) عن أحمد بن عبدة، كلاهما (يحيى، وأحمد) عن حماد بن زيد؛ والنسائي في «الكبرى» ٤/١٦٤ في «الأطعمة» باب التمر وما ذكر

فيه ح (٦٧١٠) عن محمد بن بشار؛ وأحمد ١٨/٤، كلاهما (محمد بن بشار، وأحمد) عن غندر؛ والترمذي ٧٧/٣ باب ما يستحب عليه الإفطار ح (٦٩٤)؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/٢٥٣، باب ما يستحب للصائم أن يفطر عليه ح (٣٣١٧)، كلاهما عن محمد بن عمر المقدمي؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/٢٥٤ ح (٣٣١٦) عن إبراهيم بن يعقوب؛ وابن حبان ٨/٢٨١ ح (٣٥١٤) من طريق محمد بن يحيى الذهلي؛ والحاكم ١/٤٣١ من طريق محمد بن إسحاق الصغاني.

أربعتهم (المقدمي، وإبراهيم، والذهلي، والصغاني) عن سعيد بن عامر، والنسائي في «الكبرى» ٢/٢٥٣ ح (٣٣١٤) من طريق أبي قتيبة سلم بن قتيبة.

ثلاثتهم (غندر، وسعيد، وسلم) عن شعبة؛ وابن ماجه ١/٥٤٢، باب ما جاء على ما يستحب الفطر؟ ح (١٦٩٩) من طريق محمد بن فضيل، وعبد الرحيم بن سليمان؛ والدارمي ١/٤٣٢ ح (١٦٥٣) من طريق ثابت بن يزيد.

ثمانيتهم (ابن عيينة، والثوري، وأبو معاوية، وحماد بن زيد، وشعبة، وابن فضيل، وعبد الرحيم، وثابت) عن عاصم الأحول به بنحوه، إلا ابن عيينة زاد - بعد قوله: «فليفطر على تمر» - «فإنه بركة»، وقد اتفق أصحابه على ذكرها عنه، سوى أحمد ١٧/٤، وفي حديث أحمد وعبد الجبار بن العلاء زيادة حديث العقيقة، وحديث الصدقة على القريب.

وفي جميع الطرق عن شعبة يسقط ذكر الرباب بين حفصة وسلمان، وفي حديث المقدمي والصغاني قالوا: عن سعيد، عن شعبة، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس مرفوعاً بنحو حديث الباب، وفي حديث إبراهيم بن يعقوب والذهلي قالوا: عن سعيد بن عامر، عن شعبة، عن خالد الحذاء، عن حفصة بدون ذكر الرباب - كما تقدم - ورواه سلم بن قتيبة، عن شعبة، عن هشام بن حسان، عن حفصة به بدون ذكر الرباب.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٥٤ - ٢٥٥، باب ما يستحب للصائم أن يفطر عليه ح (٣٣٢١) من طريق ابن علية، وفي ٢/ ٢٥٥ ح (٣٣٢٢) من طريق قُرَّان بن تمام، وفي ٢/ ٢٥٥ ح (٣٣٢٣) من طريق خالد بن الحارث، وفي ٢/ ٢٥٥ ح (٣٣٢٤، ٣٣٢٥، ٣٣٢٦) من طريق حماد بن مسعدة، ويوسف بن يعقوب؛ وعبد الرزاق ٤/ ٢٢٤ ح (٧٥٨٦) - ومن طريقه أحمد ٤/ ١٨؛ وابن حبان ٨/ ٢٨١ ح (٣٥١٥) -؛ وأحمد ٤/ ١٧ عن محمد بن جعفر (غندر).

سبعته (ابن علية، وقران، وخالد، وحماد، ويوسف، وعبد الرزاق، وغندر) عن هشام بن حسان، عن حفصة به بنحوه، إلا أن محمد بن جعفر وحماد بن مسعدة ويوسف بن يعقوب وقفوه على سلمان وفي حديثهم جميعاً قال هشام: حدثني عاصم الأحول، أن حفصة ترفعه إلى النبي ﷺ، قال المزي في «التحفة» ٤/ ٢٠: «يعني عن الرباب عن سلمان».

ووقع في رواية أحمد عن عبد الرزاق زيادة حديث العقيقة والصدقة على القريب، ولم يذكرها عبد الرزاق في المصنف، ولا ابن حبان في روايته.

الحكم عليه:

إسناده جيد، وجهالة الرباب بنت صليح، تزول - إن شاء الله - بتصحيح أبي حاتم، والترمذي لحديثها هذا، مع تصحيح غيرهما من الأئمة الذين سيرد ذكرهم قريباً.

وقد صحح الحديث جماعة من الأئمة منهم:

أبو حاتم الرازي - كما في «العلل» لابنه ١/ ٢٣٧ -، فقد سأل ابنه عن طريق حماد، وطريق هشام بن حسان أيهما أصح؟ فقال: «جميعاً صحيحين». اهـ.

والترمذي، فحسبه في ٣/ ٤٧، وقال في ٣/ ٧٩: «حسن صحيح»،

وقال في الأضاحي ٨٣/٤ باب الأذان في أذن المولود ح(١٥١٥):
«صحيح»^(١).

وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وهذا التصحيح من هؤلاء
الأئمة لحديث الباب مما يقوي من حال الرباب، وقد علق لها
البخاري^(٢) - كما تقدم -.

وقد تبين من التخريج السابق أن مدار الحديث على حفصة، وقد
رواه عنها ثلاثة:

١ - خالد الحذاء.

٢ - عاصم الأحول، وقد اختلف عليه:

(أ) فرواه الجماعة (ابن عينة، والثوري، وأبو معاوية، وابن
فضيل، وحماد بن زيد، وثابت بن يزيد) عن عاصم، عن حفصة، عن
الرباب، عن سلمان مرفوعاً، إلا أن ابن عينة زاد في حديثه: «فإنه
بركة» وقد قال النسائي - كما في «الكبرى» ٢/٢٥٤ -: «هذا الحرف
«فإنه بركة» لا نعلم أن أحداً ذكره غير ابن عينة، ولا أحسبه
محفوظاً». اهـ.

(ب) ورواه شعبة، واختلف عليه:

(*) فرواه محمد بن جعفر - فيما رواه عنه أحمد ١٨/٤ - عنه،
عن عاصم، عن حفصة، عن سلمان فلم يذكر الرباب.

(١) في ط. أحمد شاكر التي أحلت عليها (حسن صحيح)، وفي النسخة التي عليها
«شرح تحفة الأحوذى» ٨٩/٥ وط، د. بشار عواد (صحيح) فقط، وهو كذلك
في أكثر من نسخة من نسخ «الجامع» كما ذكره، د. بشار.

(٢) ينظر: كتاب العقيدة من «صحيح البخاري» ٣/٤٥٠ ح(٥٤٧١) مع «الفتح» ٩/٥٠٤.

(**) ورواه أبو قتيبة سلم بن قتيبة عنه، عن هشام بن حسان، عن حفصة، عن سلمان مرفوعاً، ولم أقف على من تابع سلماً على هذا الوجه عن شعبة، فلعل هذا من أوهامه التي أشار إليها أبو حاتم في قوله عنه: «ليس به بأس، كثير الوهم، يكتب حديث». اهـ. كما في «الجرح والتعديل» ٢٦٦/٤.

(***) ورواه سعيد بن عامر، واختلف عليه:

١ - فرواه محمد بن عمر المقدمي، ومحمد بن إسحاق الصغاني، عنه، عن شعبة، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس مرفوعاً.

وقد نصّ البخاري - كما في «علل الترمذي الكبير» ص ١١٣ ح (١٩٤) - على أن حديث سعيد بن عامر وهم.

وقال الترمذي ٧٨/٣ عن هذا الطريق: «وهو حديث غير محفوظ، ولا نعلم له أصلاً من حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس». اهـ.

وكذا نصّ النسائي - في الكبرى ٢٥٣/٢ - : «على أن حديث شعبة عن عبد العزيز بن صهيب خطأ». اهـ.

وبنحو ما تقدم قال البيهقي في سننه «الكبرى» ٢٣٩/٤.

٢ - ورواه إبراهيم بن يعقوب، والذهلي، عن سعيد، عن شعبة عن خالد الحذاء عن حفصة به، بدون ذكر الرباب.

وهذا الطريق مع الذي قبله يدلان على أن سعيداً لم يضبط حديثه عن شعبة، وقد قال عنه أبو حاتم الرازي: «كان رجلاً صالحاً، وكان في حديثه بعض الغلط، وهو صدوق»، كما في «الجرح والتعديل» ٤٩/٤.

بل قال البخاري - كما في «علل الكبير» للترمذي ص ١٠٤ ح (١٧٩) - «كثير الغلط»، فلعل حديث الباب من أغلاطه.

ومما يؤيد خطأه، تفرد به هذه الأوجه عن شعبة.

وأما ما يتعلق بإسقاط شعبة للرباب في حديثه، فقد قال الإمام الترمذي ٤٧/٣ عقب إخرجه الحديث من طريق ابن عيينة:

«وهكذا روى سفيان الثوري، عن عاصم، عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب عن سلمان بن عامر عن النبي ﷺ نحو هذا الحديث، وروى شعبة، عن عاصم، عن حفصة بنت سيرين، عن سلمان بن عامر، ولم يذكر فيه (عن الرباب)، وحديث سفيان الثوري وابن عيينة أصح، وهكذا روى ابن عون، وهشام بن حسان، عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب عن سلمان بن عامر». اهـ. ورواية ابن عون التي أشار إليها الترمذي، لم أقف فيها على حديث الباب، وإنما الذي وقفت عليه من رواية ابن عون إنما هو في حديث الصدقة على المسكين القريب فحسب.

٣ - هشام بن حسان، وقد اختلف عليه:

(أ) فرواه عنه قران بن تمام، وخالد بن الحارث، وعبد الرزاق، وإسماعيل ابن عليّة وشعبة عنه مرفوعاً.

(ب) ورواه يوسف بن يعقوب، ومحمد بن جعفر، وحمام بن مسعدة، عنه موقوفاً على سلمان.

وبالنظر في هؤلاء المختلفين - بعد استبعاد رواية شعبة؛ لأنها لا تصح عنه كما تقدم - نجد أن رواة الوجه المرفوع ممن وصفوا بأنهم ثقات أثبات، سوى قران بن تمام، وأكثر الأئمة على توثيقه، ولم يلينه سوى أبي حاتم، كما في «تهذيب الكمال» ٥٥٩/٢٣، وهو هنا قد توبع من قبل هؤلاء الأئمة.

ثم إنهم - أعني رواة هذا الوجه - أكثر عدداً من رواة الوجه الموقوف.

وعلى هذا فيترجح الوجه المرفوع عن هشام بن حسان. والله أعلم.

ومما يقوي ترجيح هذا الوجه عن هشام، أن عاصماً الأحول، وابن عون - كما قال الترمذي - تابعا على هذا الوجه.

وخلاصة ما تقدم ما يلي:

١ - أن إسناد أبي داود فيه الرباب بنت صليح، وهي لا تعرف، إلا أن تصحيح الأئمة - الذين تقدم ذكرهم - لحديثها مما يقوي حالها.

٢ - أن المحفوظ عن شعبة في هذا الحديث، هو روايته للحديث عن عاصم عن حفصة عن سلمان، وأن سواه من الأوجه التي رويت عنه لا تثبت.

٣ - أن الراجح عن عاصم هو ذكر الرباب في حديثه، كما رواه الثوري، وابن عيينة وغيرهم، وأن رواية شعبة بإسقاط الرباب مرجوحة، كما قال الترمذي رحمته الله.

٤ - أن أرجح الوجهين عن هشام بن حسان هو الوجه المرفوع، وتأيد ذلك بمتابعة عاصم وابن عون له على رفعه. والله أعلم.

وما دلّ عليه حديث الباب جاء عن بعض الصحابة ومنهم:

١ - أنس بن مالك رضي الله عنه:

وهو الحديث التالي، وسيأتي الكلام عليه قريباً إن شاء الله تعالى.

٢ - جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال:

أن رسول الله ﷺ إذا كان الرطب، لم يفطر إلا على الرطب، فإذا لم يكن الرطب لم يفطر إلا على التمر.

أخرجه عبد بن حميد في مسنده - كما في «المنتخب» منه - ٥ / ٣٤٦ ح (١١٤٤)، من طريق زمعة بن صالح، عن محمد بن أبي سليمان،

عن بعض أهل جابر، عن جابر فذكره، وفي أوله: «اللهم اغفر للأَنْصار وأبنائها، وأبناء أبنائها وحشمها» فذكره.

لكن هذا الإسناد ضعيف لما يلي:

١ - فيه زمعة بن صالح، ضعفه الأئمة، كما في «تهذيب الكمال» ٣٨٦/١٠، وقال عنه في «التقريب» ص ٢١٧: «ضعيف، وحديثه في مسلم مقرون».

٢ - وفيه محمد بن أبي سليمان، لم يتضح لي من هو؟ إلا أن الحافظ ابن حجر ذكر في «تهذيب التهذيب» ١٧٥/٩ أن شريكاً كان إذا حدّث عن محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي قال: «محمد بن أبي سليمان، فينسبه إلى جده يدلّسه، ذكر ذلك البخاري». اهـ بتصرف ولكن الإسناد ليس هنا، ليس فيه ذكر لشريك.

وفي التاريخ الكبير للبخاري ٩٩/١ قال: «محمد بن أبي سليمان، عن ابن عمر روى عنه زمعة، لم يصح عنه». اهـ. والظاهر أن قوله: «لم يصح عنه» أي لم تثبت روايته عن ابن عمر.

وقال الذهبي في الميزان ٥٧٣/٣ - ونقله عنه البرهان الحلبي في «الكشف الحثيث» ص ٢٣٣: «محمد بن أبي سليمان بن أبي فاطمة، قال الدارقطني: كذاب يضع الحديث». اهـ.

فإن كان الراوي هو العرزمي فهو متروك الحديث، كما في «التقريب» ص ٤٩٤، وإن كان هو ابن أبي فاطمة، فقد تقدم قول الدارقطني فيه. والله أعلم.

وقد جاء الحديث عن جابر من طريق أخرى كما في «الكامل» لابن عدي ٩٨/٦ وفي سندها محمد بن عبيد الله العرزمي - الذي تقدم قريباً - عن ابن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه قال: «كان النبي ﷺ يعجبه أن يفطر قبل أن يصلي، وكان يفطر في زمان الرطب على

رطبات، وعلى التمر إذا لم يكن رطباً ويجعلهن وترأ ثلاثاً، أو خمساً أو سبعا». ورواه العرزمي مرة - كما في «الكامل» ٩٩/٦ - عن عطاء، عن أبي هريرة بلفظ: «كان رسول الله ﷺ يفطر على الرطب، ويستحربه، ويجعله آخر سحوره».

قال ابن عدي: وهو بهذا الإسناد في الفطر على الرطب، غير محفوظ. والله تعالى أعلم.

❦ الحديث الرابع والعشرون ❦

قال أبو داود في ٧٦٤/٢ باب ما يفطر عليه ح(٢٣٥٦):

حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا جعفر بن سليمان،
حدثنا ثابت البناني، أنه سمع أنس بن مالك يقول: «كان رسول الله ﷺ
يفطر على رطبات قبل أن يصلي، فإن لم تكن رطبات فعلى تمرات، فإن
لم تكن حسا، حسوات من ماء».

❦ رواة الإسناد:

١ - أحمد بن حنبل: تقدم في الحديث السابع، وهو ثقة حافظ فقيه
حجة.

٢ - عبد الرزاق: هو ابن همام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر
الصنعاني مات سنة ٢١١هـ. روى عن: جعفر بن سليمان، ومعمّر
وغيرهما، وعنه: أحمد، وإسحاق. «ثقة حافظ مصنف شهير عمي في
آخر عمره فتغير، وكان يتشيع».

تهذيب الكمال ٥٢/١٨، التقريب ص ٣٥٤.

٣ - جعفر بن سليمان الضبعي، بضم المعجمة وفتح الموحدة، أبو
سليمان البصري مات سنة ١٤٧هـ. روى عن: ثابت البناني، وأبي
عمران، وعنه: عبد الرزاق، وابن مهدي.

وثقه ابن سعد، وابن معين، وابن المديني وغيرهم لكن قال ابن
سعد: ثقة فيه ضعف.. اهـ. وكان القطان يستضعفه، وكان ابن مهدي لا
ينسب لحديثه، وقال البخاري: يخالف في بعض حديثه. وقال أحمد: لا
بأس به. وقال البزار: لم نسمع أحداً يطعن عليه في الحديث ولا في

خطأ فيه، إنما ذكرت عنه شيعيته، وأما حديثه فمستقيم.

وقال ابن المديني: أكثر عن ثابت، وكتب مراسيل، وفيها أحاديث مناكير عن ثابت عن النبي ﷺ. وقال ابن عدي: «ولجعفر حديث صالح، وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث... وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كان منها منكراً، فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه».

وقد لخص الحافظ الذهبي حاله بقوله: «ثقة فيه شيء، مع كثرة علومه، قيل كان أمياً، وهو من زهاد الشيعة»، وقال في الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد: «شيعي صدوق».

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق زاهد لكنه كان يتشيع».

وعندي أن عبارة الحافظين تجمعان أقوال الأئمة فيه، فهو صدوق، لا بأس به، إلا في روايته عن ثابت فهي ضعيفة.

التاريخ الكبير ١٩٢/٢، الكامل ١٤٥/٢، تهذيب الكمال ٤٣/٥، الكاشف ٢٩٤/١، الميزان ٤٠٨/١، الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (٨١)، تهذيب التهذيب ٨٥/٢، التقريب ص ١٤٠.

٤ - ثابت بن أسلم البناني، بضم الموحدة ونونين، أبو محمد البصري، مات سنة بضع عشرين ومائة كذا قال الحافظ في «التقريب». وحدّده الذهبي ب(١٢٧هـ). روى عن: أنس، وابن عمر، وابن الزبير وخلق، وعنه: جعفر بن سليمان، والحمادان، وأمم. «ثقة عابد».

تهذيب الكمال ٣٤٢/٤، التقريب ص ١٣٢.

٥ - أنس بن مالك: ابن النضر الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ خدمه عشر سنين. روى عن: النبي ﷺ وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وجماعة من الصحابة، وعنه: خلق كثير، منهم: ثابت، والزهري، ومكحول وغيرهم.

معجم الصحابة ١/١٤، الإصابة ١/١٧، التقريب ص ١١٥.

❦ تخريجه:

* أخرجه الدارقطني ١٤٦/٢ ح (٢٢٥٥) عن محمد بن يحيى بن مرداس، عن أبي داود به بلفظه.

* الحديث في «مسند أحمد» ٣/١٦٤.

* وأخرجه الحاكم ١/٤٣٢؛ والضياء في المختارة ٤/٤١١، من طريق أحمد به بلفظه.

* وأخرجه الترمذي ٣/٧٩ باب ما يستحب عليه الإفطار ح (٦٩٤) عن محمد بن رافع، عن عبد الرزاق به بنحوه، وقال في حديثه «تميرات» مصغراً.

* وأخرجه ابن عدي في الكامل ٢/١٤٨، ٥/٧٥ من طريق سعيد بن سليمان النشيطي، وعمار بن هارون، كلاهما عن جعفر بن سليمان به إلا أن لفظ النشيطي: «إذا أفطر أحدكم فليفطر على التمر، فإن لم يجد فماء»، ولفظ عمار: «كان النبي ﷺ يفطر على التمر، ويحب أن يفطر عليه».

❦ الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لعلتين:

- ١ - تفرد عبد الرزاق به عن جعفر.
- ٢ - لأنه من رواية جعفر بن سليمان، عن ثابت، وقد تفرد به عن ثابت، وسيأتي بيان ذلك - إن شاء الله -.

والحديث قال عنه الترمذي: حسن غريب، وقال الدارقطني: هذا إسناد صحيح، وصححه الحاكم، واحتج به ابن حزم في المحلى ٧/٣١ على وجوب الإفطار التمر إن وجد، وصححه الضياء، وخالف هؤلاء

بعض الأئمة، فقال الإمامان: أبو حاتم، وأبو زرعة لما سألهما ابن أبي حاتم - كما في «العلل» له ٢٢٤/١ - عن هذا الحديث قالا: لا نعلم روى هذا الحديث غير عبد الرزاق، ولا ندري من أين جاء عبد الرزاق؟ قال أبو زرعة: «لا أدري ما هذا الحديث؟» لم يرفعه^(١) إلا من حديث عبد الرزاق.

وقال ابن عدي عقب إخراج الحديث من طريق النشيطي، وعمار: «والحديث مشهور بعبد الرزاق عن جعفر»، ثم قال عقب ذكر جملة من الأحاديث من رواية جعفر عن ثابت - ومنها حديث الباب - ١٤٩/٢: «وهذه الأحاديث عن جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس، كلها إفرادات لجعفر، لا يروونها عن ثابت غيره». اهـ.

وقال في ٧٥/٥ عن مرويات عمار - ومنها حديث الباب -: «ولعمار غير ما ذكرت أحاديث، وعامة ما يرويه غير محفوظة». اهـ.

وخلاصة كلام هؤلاء الأئمة الثلاثة: أبي حاتم، وأبي زرعة، وابن عدي، أن هذا الحديث له علة، وهي تفرد عبد الرزاق به عن جعفر، وتفرد جعفر عن ثابت به وهذا التفرد في هذه الطبقات الثلاث مشعر بضعف الإسناد. والله أعلم.

وما أشار إليه هؤلاء الأئمة من التفرد لا ينتقض بما رواه أبو يعلى ٥٩/٦ ح (٣٣٠٥) من طريق عبد الواحد بن ثابت الباهلي عن ثابت البناني، عن أنس أن النبي ﷺ «كان يحب أن يفطر على ثلاث تمرات، أو شيء لم تصبه النار»؛ لأن فيه عبد الواحد الباهلي، وهو منكر الحديث، كما قال البخاري، كما في «الميزان» ٦٧١/٢.

لكن جاء معنى هذا الحديث عن أنس من طرق أخرى ومنها:

(١) كذا في المطبوع، والمخطوطة، ولعل الصواب: لم نعرفه، والله أعلم.

١ - طريق حميد الطويل:

أخرجه ابن خزيمة ٢٧٧/٣ ح (٢٠٦٥) من طريق يحيى بن أيوب وزائدة بن قدامة؛ وأبو يعلى ٤٢٤/٦ ح (٣٧٩٢) ومن طريقه: ابن حبان ٢٧٤/٨ ح (٣٥٠٤، ٣٥٠٥) من طريق زائدة بن قدامة، كلاهما (يحيى، وزائدة) عن حميد، عن أنس قال: ما رأيت النبي ﷺ قط صلى صلاة المغرب حتى يفطر، ولو على شربة من ماء، هذا لفظ زائدة، ولفظ يحيى: «كان رسول الله ﷺ إذا كان صائماً، لم يصل حتى نأثيه برطب وماء، فيأكل ويشرب إذا كان الرطب، وأما الشتاء لم يصل حتى نأثيه بتمر وماء».

وقال ابن حبان في ح (٣٥٠٤): حدثنا أحمد بن علي بن المثنى (أبو يعلى) بخبر غريب، ولذا فإن الذي يظهر هو التوقف في نسبة تصحيح هذا الخبر إلى ابن حبان. والله أعلم.

وفي الإسناد عن حميد، ولم أقف على طريق صرح فيها بالسماع.

٢ - طريق قتادة:

أخرجه البزار ٤٦٨/١ ح (٩٨٤) - كشف - وابن خزيمة ٢٧٦/٣ ح (٢٠٦٣)؛ والطبراني في «الأوسط» ٣٩٤/٨ ح (٨٧٩٣)؛ والحاكم ١/٤٣٢ من طريق القاسم بن غصن، وشعيب بن إسحاق، إلا أن البزار اقتصر على رواية القاسم، واقتصر الطبراني والحاكم على رواية شعيب، وجمع بينهما ابن خزيمة، كلاهما (القاسم، وشعيب) عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس قال: «ما رأيت رسول الله ﷺ صلى المغرب قط - وهو صائم - حتى يفطر ولو على شربة من ماء»، هذا لفظ القاسم، والحديث صححه ابن خزيمة، والحاكم.

وقال البزار: «لا نعلمه بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، والقاسم لين الحديث». اهـ.

وما ذكره البزار من ضعف القاسم وافقه عليه أئمة منهم أحمد وأبو حاتم، وابن حبان - كما في «الميزان» ٣/ ٣٧٧، ويضاف إليه - أنه بعد البحث - لم أقف على ما يميز روايته عن سعيد هل هي قبل الاختلاط أم بعده؟

وأما متابعة شعيب بن إسحاق له، فأثرها ينبني على تحديد سماع شعيب بن إسحاق من ابن أبي عروبة: فقد نص الإمام أحمد - كما في «سؤالات أبي داود» ص ١٥٨ - على أن شعيب سمع من ابن أبي عروبة بآخر رمق.

وهو مؤدى قول ابن معين في تحديد سنة خروج إبراهيم بن عبد الله بن حسن - كما في «الكواكب» ص ١٩٤، ١٩٦ - واختاره ابن حجر، فقال في «التقريب» ص ٢٦٦: «ثقة، رمي بالإرجاء، وسماعه من ابن أبي عروبة بأخرة».

لكن ذكر صاحب «الكواكب النيرات» ص ١٩٥ أن سماع شعيب من ابن أبي عروبة قبل الاختلاط، ولم يعز هذا القول إلى أحد، لكن وجدت في تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٢١٢) رقم (١١٣٩) أنه قال: سألت يحيى بن معين عن سماع شعيب من سعيد بن أبي عروبة، فقال لي: كل من لم يسمع من سعيد أيام يونس بن عبيد، فإنما سمع منه بعدما اختلط، فذكر من سعيد اختلاطاً قديماً. قال أبو زرعة: فحدثت هشام بن عمار بما قال لي يحيى بن معين، فأخبرني أنه سمع شعيب بن إسحاق يقول: سمعت من سعيد بن أبي عروبة سنة أربع وأربعين ومائة. قال أبو زرعة: فحدثت عبد الرحمن بن إبراهيم بما قال لي يحيى بن معين وما أخبرني هشام بن عمار، وسألته عن ذلك، فأخبرني أن سعيداً اختلط مخرج إبراهيم سنة خمس وأربعين ومائة» ١هـ.

فهذه النصوص، تدل على أن سماع شعيب من ابن أبي عروبة كان

قبل الاختلاط، بينما ابن معين يذهب إلى أن سماعه منه بعد أن اختلط؛ لأنه كان يرى أن تأريخ خروج إبراهيم كان سنة (١٤٢)، وتبعه على ذلك ابن الصلاح، ولكن اعترض على هذا القول، الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح» ص ٤٢٨ حيث قال: «ما اقتصر عليه المصنف حكاية عن ابن معين، من أن هزيمة إبراهيم كانت سنة اثنتين وأربعين ومائة، ليس بجيد؛ فإن المعروف في التواريخ، أن خروجه وهزيمته معاً، كانا في سنة خمس وأربعين ومائة، وأنه احتز رأسه في يوم الاثنين لخمس ليال بقين من ذي القعدة منها، . . .» ثم استشهد بقول دحيم الذي نقله أبو زرعة.

وقد أيداه صاحب «الكواكب» ص ١٩٥، ونقل عن ابن حبان أنه سمع من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه بسنة وهذا هو الموافق لما نقله أبو زرعة عن شعيب آنفاً.

وبناءً على ما تقدم، فإن متابعة شعيب للقاسم مما تقوي روايته، وتدل على أن الحديث محفوظ عن ابن أبي عروبة، ولكن تبقى في الإسناد علة أخرى، عن عنة قتادة فإني لم أقف على طريق صرح فيها بالسماع. والله أعلم.

وأما قول الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد، ولا عن سعيد إلا شعيب، تفرد به محمد بن عبد العزيز». اهـ. يعني الرملي - الراوي عن شعيب - فدعوى تفرد شعيب، متعقبة برواية القاسم بن غصن.

❦ الحديث الخامس والعشرون ❦

قال أبو داود ٧٦٥/٢ باب القول عند الإفطار ح(٢٣٥٧):

حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى (أبو محمد)، حدثنا علي بن الحسن، أخبرني الحسين بن واقد، حدثنا مروان - يعني ابن سالم المقفع - قال: رأيت ابن عمر يقبض على لحيته فيقطع ما زاد على الكف، وقال: كان رسول الله ﷺ إذا أفطر قال: «ذهب الظمأ وابتلت العروق، وثبت الأجر إن شاء الله».

❦ رواية الإسناد: ❦

١ - عبد الله بن محمد بن يحيى: الطرسوسي، أبو محمد، المعروف بالضعيف؛ لأنه كان كثير العبادة، وقيل: كان نحيفاً، وقيل لشدة إتقانه. مات سنة ٢٧٢هـ. روى عن: علي بن الحسن بن شقيق، وابن عيينة، وعنه: أبو داود، والنسائي. «ثقة».

تهذيب الكمال ٩٨/١٦، التقريب ص ٣٢٢، نزهة الألباب ٤٣٦/١.

٢ - علي بن الحسن: ابن شقيق، أبو عبد الرحمن المروزي، مات سنة ٢١٥هـ. روى عن: إبراهيم بن طهمان، والحسين بن واقد، وعنه: عبد الله بن محمد الضعيف، والبخاري وغيرهم. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٣٧١/٢٠، التقريب ص ٣٩٩.

٣ - الحسين بن واقد: تقدمت ترجمته في الحديث الأول وهو ثقة له أوهام.

٤ - مروان بن سالم المفقّع: بفاء ثم قاف ثقيلة، كذا ضبطه ابن حجر في «التقريب» عند ذكر اسمه، وفي «تهذيب التهذيب»، وفي

الألقاب من التقريب ب (المقفع) قاف ثم فاء . وفي «النزهة» ضبطه ب (المقنع) قاف ثم نون، وهو كذلك في «المستدرک» للحاكم .

والذي في سنن أبي داود، والسنن الكبرى للنسائي، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي وتحفة الإشراف، وتهذيب الكمال، ورد بقاف ثم فاء . والله أعلم .

روى عن: عبد الله بن عمر، وعنه: الحسين بن واقد، وعزرة بن ثابت الأنصاري .

ذكره ابن حبان في الثقات .

ولذا قال الذهبي: «وثق»، والحافظ ابن حجر «مقبول» .

ولا تعارض بين عبارة الذهبي وابن حجر، فالذهبي يقول هذه العبارة - كما هو معلوم - فيمن كان في مثل طبقة مروان، ولم ينقل فيه جرح، وعبارة ابن حجر فيها إشارة إلى جهالته كما هي عبارة الذهبي . والله أعلم .

السنن الكبرى للنسائي ٢/٢٥٥، ٦/٨٢، سنن الدارقطني ٢/١٤٦، مستدرک الحاكم ١/٤٢٢، سنن البيهقي ٤/٢٣٩، تهذيب الكمال ٢٧/٣٩٠، تحفة الأشراف ٦/٤٦، الكاشف ٢/٢٥٣، التقريب ص ٥٢٦، ٧٢٥، نزهة الألباب ٢/١٩١، ١٩٢ .

٥ - ابن عمر رضي الله عنهما: تقدم في الحديث السابع عشر .

❦ تخريجه:

* أخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/٢٥٥، باب ما يقول إذا أفطر ح (٣٣٢٩)، وفي ٦/٨٢ كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقوم إذا أفطر ح (١٠١٣١) عن قریش بن عبد الرحمن؛ والدارقطني ٢/١٤٦ ح (٢٢٥٦) من طريق علي بن مسلم؛ والحاكم ١/٤٢٢ - ومن طريقه البيهقي ٤/

٢٣٩- من طريق إبراهيم بن هلال؛ والبيهقي ٢٣٩/٤ من طريق يحيى بن أبي طالب، أربعتهم (قريش، وعلي، وإبراهيم، ويحيى) عن علي بن الحسن بن شقيق به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لجهالة مروان المقفع، ولتفرد الحسين بن واقد به. قال الإمام الدارقطني عقب إخراج الحديث: «تفرد به الحسين بن واقد، وإسناده حسن». اهـ.

ونقل المزي في «تهذيب الكمال» ٣٩١/٢٧ عن ابن منده أنه قال: «هذا حديث غريب، لم نكتبه إلا من حديث الحسين بن واقد»، ومع ذلك كله صححه الحاكم!.

وقد تقدم في ترجمة الحسين أن له أوهاماً في حديثه، فلعل هذا منها، ويؤيد هذا كلام الإمامين الدارقطني، وابن منده اللذين نصّا على تفرد الحسين به.

وبه يتضح أن تحسين الإمام الدارقطني هنا، لا ينبغي حمله على الحسن المشهور في عرف المتأخرين، بل الظاهر أن مقصوده استغراب الحديث - كما هو معلوم من عبارات الأئمة الذين يطلقون التحسين مريدين به الاستغراب^(١). والله أعلم.

ولم أقف - بعد البحث - على شواهد لحديث الباب المرفوع الذي فيه الدعاء عند الإفطار، إلا أن البيهقي في «شعب الإيمان» ٤٠٧/٣ روى من طريق عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع قال ابن عمر: كان يقال إن لكل مؤمن دعوة مستجابة عند إفطاره إما أن يعجل له في دنياه أو يدخر له في آخرته، قال: فكان ابن عمر يقول عند إفطاره: يا واسع المغفرة اغفر لي.

(١) ينظر مثال آخر في الحديث الثامن والثلاثين.

وفي إسناده محمد بن يزيد بن خنيس - الراوي عن ابن أبي رواد - قال عنه أبو حاتم الرازي لما سئل: كان شيخاً صالحاً، كتبنا عنه بمكة، وكان ممتنعاً من التحديث، أدخلنا عليه ابنه، قال ابن أبي حاتم، فقليل لأبي فما قولك فيه؟ قال: ثقة - كما في «الجرح» ١٢٧/٨ - وقال ابن حبان: كان من خير الناس، ربما أخطأ، يجب أن يعتبر بحديثه، إذا بين السماع في خبره - كما في «تهذيب الكمال» ١٧/٢٧ وهو هنا لم يبين السماع بل قال: قال عبد العزيز بن أبي رواد، وقال الذهبي: «هو وسط» - كما في «الميزان» ٦٨/٤ -.

وفي الإسناد أيضاً ابن أبي رواد، وهو صدوق عابد ربما وهم - كما في «التقريب» ص ٣٥٧، وهو مع هذا، تفرد به عن نافع، إذ لم أفق على من تابعه.

وقد تكلم فيه بعض النقاد بخصوص روايته عن نافع، فقال ابن حبان في «المجروحين» ١٣٦/٢: «وكان ممن غلب عليه التقشف حتى كان لا يدري ما يحدث به، فروى عن: نافع أشياء، لا يشك من الحديث صناعته إذا سمعها، أنها موضوعة، كان يحدث بها توهماً لا تعمداً...»، ثم ذكر ابن حبان بعد ذلك أنه روى نسخة موضوعة لا يحل ذكرها إلا على سبيل الاعتبار.

وقد جاء في الباب أحاديث أخرى في الدعاء عند الإفطار بغير هذا اللفظ، وكلها لا تخلو من مقال ومنها:

١ - عن أنس رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ إذا أفطر قال: «بسم الله اللهم لك صمت، وعلى رزقك أفطرت».

أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٣٤٧/٧ ح (٧٥٤٩)، وفي «الصغير» ٥١/٢ من طريق داود بن الزبرقان، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس فذكره.

وفي الإسناد علتان وهما:

الأولى: داود بن الزبرقان، وهو متروك الحديث، كما في «التقريب» ص ١٩٨.

الثانية: أنه على ضعفه الشديد، تفرد به عن شعبة، كما قاله الطبراني في الموضعين السابقين، ولذلك قال ابن حجر في «التلخيص» ٢/٢٠٢: «بسند ضعيف». اهـ. وهو دون ذلك بكثير. والله أعلم.

٢ - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ إذا أفطر قال: «لك صمت وعلى رزقك أفطرت، فتقبل مني إنك أنت السميع العليم».

أخرجه الطبراني في «الكبير» ١٢/١٤٦ ح (١٢٧٢٠)؛ والدارقطني ١٤٧/٢ ح (٢٢٥٧) من طريق عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جده، عن ابن عباس.

وعبد الملك هذا، وقال عنه ابن معين والأزدي: كذاب، وقال أبو حاتم: متروك، ذاهب الحديث، وقال ابن حبان: يضع الحديث، كما في «الميزان» ٢/٦٦٦.

وفي الباب أيضاً آثار عن بعض السلف في الدعاء عند الصوم ومنها:

١ - أثر عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

وسألتني عند تخريج الحديث الستين بعد المائة، عند ابن ماجه إن شاء الله.

٢ - أثر الربيع بن خثيم رضي الله عنه، وهو ثقة عابد مخضرم - كما في «التقريب» ص ٢٠٦ - فقد كان يقول: «الحمد لله الذي أعانني فصمت، ورزقني فأفطرت».

أخرجه ابن فضيل في كتاب «الدعاء» ص ٢٣٨ رقم (٦٧)، وعنه:

ابن أبي شيبة ٣٤٤/٢ ح (٩٧٤٤) عن حصين بن عبد الرحمن السلمي قال: كان الربيع بن خثيم يقول: فذكره. والله أعلم.

فائدة:

ظاهر كلام ابن كثير عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦] أنه يصحح بعض ما ورد في الباب ، وقد استروح إلى ذلك ﷺ بتناسب ورود هذه الآية، ثم تعقيبها بقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ . . .﴾ الآية، فقال: «وفي ذكره تعالى هذه الآية الباعثة على الدعاء متخللة بين أحكام الصيام إرشاد إلى الإجتهد في الدعاء عند إكمال العدة بل وعند كل فطر. . .» ثم ساق جملة من الآثار في هذا الباب التي ذكرتها آنفاً.

❦ الحديث السادس والعشرون ❦

قال أبو داود ٧٦٥/٢ باب القول عند الإفطار ح(٢٣٥٨):

حدثنا مسدد، حدثنا هشيم، عن حصين، عن معاذ بن زهرة، أنه بلغه أن النبي ﷺ كان إذا أفطر قال: «اللهم لك صمت، وعلى رزقك أفطرت».

❦ رواة الإسناد: ❦

١ - مسدد: تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر، وهو ثقة.

٢ - هشيم: هو ابن بشير بن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية بن أبي خازم، بمعجمتين، الواسطي، مات سنة ١٨٣هـ. روى عن: حصين، وعمر بن دينار، وعنه: أحمد، وابن معين. «ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي».

تهذيب الكمال ٢٧٢/٣٠، التقريب ص ١٧٠.

٣ - حصين: هو ابن عبد الرحمن السلمي، أبو الهذيل الكوفي، مات سنة ١٣٦هـ. روى عن: معاذ بن زهرة، وجابر بن سمرة، وعنه: هشيم، والثوري وغيرهما. «ثقة تغير حفظه في الآخر».

تهذيب الكمال ٥١٩/٦، التقريب ص ١٧٠.

٤ - معاذ بن زهرة، ويقال معاذ أبو زهرة الضبي. أرسل عن النبي ﷺ، وعنه: حصين بن عبد الرحمن.

قال عنه ابن حجر «مقبول، أرسل حديثاً، فوهم من ذكره في الصحابة»، والحديث الذي أشار إليه الحافظ، هو حديث الباب.

تهذيب الكمال ١٢٢/٢٨، التقريب ص ٥٣٦.

تخریجه:

* أخرجه أبو داود في «المراسيل» ص ١٢٤ ح (٩٩) - ومن طريقه البيهقي ٢٣٩/٤ - عن مسدد، به بلفظه.

* وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» ص ٤٩٥ ح (١٤١٠) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» ٦/٢٦٥ -؛ وابن السني في «عمل اليوم والليلة» ص ٢٢٦ ح (٤٧٩)؛ والبيهقي في «الدعوات الكبير» ٢/٢٢١ ح (٤٥٠) من طريق عبيد الله بن عبيد الرحمن - بالتصغير فيهما - الأشجعي، كلاهما (ابن المبارك، والأشجعي) عن سفيان الثوري^(١)؛ وابن فضيل في «الدعاء» ص ٢٣٧ ح (٦٦)، وعنه: ابن أبي شيبة^(٢) ٢/٣٤٤ ح (٩٧٤٤)؛ والبخاري في «التاريخ الكبير» ١/٢٢٧ عن موسى، عن عبد العزيز بن مسلم، وابن صاعد في «زياداته على الزهد» لابن المبارك (٤٩٥) ح (١٤١١) من طريق عبثر بن القاسم.

أربعتهم (سفيان، وابن فضيل، وعبد العزيز، وعبثر) عن حصين به بنحوه، إلا أن في حديث سفيان - فيما رواه عنه الأشجعي - قال: عن حصين، عن رجل، عن معاذ، وليس في حديث سفيان - فيما رواه عنه ابن المبارك - ولا في حديث ابن فضيل ولا عبثر قوله: بلغه أن النبي...، بل في حديثهم جميعاً: قال: كان رسول الله ﷺ ليس فيه بلاغ، وقال عبثر في حديثه: عن معاذ أبي زهرة.

(١) سقط ذكر سفيان من نسخة الزهد المطبوعة، ولعل الصواب إثباتها، كما روى ذلك البغوي في «شرح السنة»، ولأن ابن المبارك - على إمامته وجلالته - لم يذكر في تلاميذ حصين، كما في «تهذيب الكمال» ٦/٥١٩.

(٢) تحرف في المطبوع من ابن أبي شيبة من زهرة وهي كنية معاذ إلى أبي هريرة، والصواب: معاذ بن زهرة.

وقد نصّ ابن حجر في «النكت الظراف» مع «تحفة الأشراف» ١٣/٣٩١ على أن ابن أبي شيبة رواه عن معاذ بن زهرة.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف لإرساله، وقد أُعِلَّ بما يلي:

١ - عنعنة هشيم، فهو كثير التدليس والإرسال الخفي، إلا أن هذه العلة تزول هنا لأمرين:

الأول: أن لهشيم اختصاصاً وعناية بحديث حصين، كما قال ابن مهدي - في ترجمة حصين من «تهذيب التهذيب» ٢/ ٣٤٤ -: «هشيم عن حصين، أحب إليّ من سفيان، وهشيم أعلم الناس بحديث حصين». اهـ. وقال أحمد - كما في «سؤالات أبي داود» ص ٣٢٣ رقم (٤٤٣): «ليس أحدٌ أصحَّ حديثاً عن حصين من هشيم». اهـ. وقال مرة: هشيم لا يكاد يدلّس عن حصين^(١).

الثاني: أن هشيماً قد توبع من حافظين ثقتين، وهما: سفيان وعبثر.

٢ - جهالة معاذ بن زهرة، فهو غير معروف، كما تقدم في ترجمته.

٣ - الإرسال، فقد رواه معاذ بن زهرة عن النبي ﷺ، ولم أقف على طريق موصولة من طريق معاذ تبين الوساطة، وأما طريق سفيان الثوري - التي رواها عنه الأشجعي - عن حصين، فهي لا تزيد الإسناد إلا ضعفاً، ذلك أنه ذكر - أي سفيان - بين حصين ومعاذ رجلاً، فأبهمه، ولو عرف، فستبقى علة الإرسال. والله أعلم.

وقد تقدم في الحديث السابق ذكر بعض ما ورد في هذا الباب من المرفوع والموقوف، والمقطوع، والحمد لله.

(١) ينظر: «شرح العلل» ص ٣٨٩.

❦ الحديث السابع والعشرون ❦

قال أبو داود ٧٦٨/٢ باب السواك للصائم ح(٢٣٦٤):

حدثنا محمد بن الصَّبَّاح، حدثنا شريك (ح)

وحدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن سفيان، عن عاصم بن عبيد الله،
عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه قال: رأيت رسول الله ﷺ يستاك
وهو صائم، زاد مسدد: ما لا أعد ولا أحصي.

❦ رواية الإسناد:

١ - محمد بن الصَّبَّاح: تقدمت ترجمته في الحديث الثامن، وهو
ثقة حافظ.

٢ - شريك: هو ابن عبد الله النخعي، الكوفي، القاضي بواسط،
ثم الكوفة، أبو عبد الله. روى عن: عاصم بن عبيد الله، وشعبة،
وسماك بن حرب وغيرهم، وعنه: محمد بن الصَّبَّاح، وعلي بن حجر،
وقتية بن سعيد وغيرهم.

تكلم فيه الأئمة كثيراً ما بين معدل ومجرح، ومن ذلك:

أن ابن معين والعجلي وثقاه، وقال العجلي: وكان حسن الحديث،
وقال ابن معين مرةً: شريك صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا
منه ولأحمد نحو هذا، وقال ابن معين أيضاً: لم يكن شريك عند يحيى
بشيء، وهو ثقة ثقة. وقيل ليحيى القطان: زعموا أن شريكاً إنما خلط
بأخرة، فقال: ما زال مخلطاً. وقال يعقوب بن شيبه: شريك صدوق ثقة
سيء الحفظ جداً. وقال الجوزجاني: شريك سيء الحفظ مضطرب
الحديث، مائل. وقال أبو زرعة: كان كثير الخطأ، صاحب وهم، وهو

يغلط أحياناً. وقال أبو حاتم: ساء حفظه بآخرة. وقال الترمذي: كثير الغلط والوهم. وقال الدارقطني: ليس بالقوي فيما يتفرد به.

قال الذهبي: «كان شريك حسن الحديث، إماماً فقيهاً ومحدثاً مكثراً، ليس هو في الإتيان كحماد بن زيد، وقد استشهد به البخاري وخرج له مسلم متبعة». اهـ.

وقد لخص الحافظ ابن حجر هذه الأقوال بقوله: «صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً، شديداً على أهل البدع».

وعندي أن كلمة الحافظ فيه تجمع بين أقوال النقاد فيه.

العلل لابن أبي حاتم ٢٣٠/١ ح (٦٦٨)، العلل الكبير للترمذي (٧٠) ح (١٠٠)، سنن الدارقطني ٢٧١/١ ح (١١٩٢)، تهذيب الكمال ٤٦٢/١٢، تذكرة الحفاظ ٢٣٢/١، التقريب ص ٢٦٦.

٣ - مسدد: تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر، وهو ثقة.

٤ - يحيى: هو ابن سعيد القطان التميمي، أبو سعيد، البصري مات سنة ١٩٨هـ. روى عن: الثوري، والأعمش، وشعبة وغيرهم، وعنه: مسدد، والإمام أحمد وابن مهدي وغيرهم. «ثقة متقن حافظ إمام قدوة».

تهذيب الكمال ٣٢٩/٣١، التقريب ص ٥٩١.

٥ - سفيان: هو ابن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي. مات سنة ١٦٠هـ. روى عن: عاصم بن عبيد الله، وابن المنكدر، وخلق، وعنه: ابن مهدي والقطان وخلق. «ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربماً دلس».

تهذيب الكمال ١٥٤/١١، التقريب ص ٢٤٤.

٦ - عاصم بن عبيد الله: ابن عاصم بن عمر بن الخطّاب، المدني مات سنة ١٣٢هـ. روى عن: جابر بن عبد الله، وعم أبيه، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عامر بن ربيعة، وعنه: شريك، والثوري وغيرهما.

ضعفه جمع كثير من الأئمة منهم: ابن سعد، وابن معين، والإمام أحمد، وأبو حاتم، والجوزجاني، ويعقوب بن شيبه، والنسائي وغيرهم، بل قال البخاري فيه: منكر الحديث، وقال العجلي: لا بأس به.

وقال ابن عدي: «ولعاصم بن عبيد الله غير ما ذكرت من الحديث، وقد روى عنه سفيان الثوري، وابن عيينة، وشعبة، وغيرهم من ثقات الناس، وقد احتمله الناس وهو مع ضعفه يكتب حديثه».

وقد قال فيه الحافظ ابن حجر: «ضعيف».

الكامل ٥/٢٢٨، تهذيب الكمال ١٣/٥٠٠، التقريب ص ٢٨٥.

٧ - عبد الله بن عامر بن ربيعة، العنزي، حليف بني عدي، أبو محمد المدني، ولد على عهد النبي ﷺ، ولأبيه صحبة مشهورة. روى عن: النبي ﷺ وعن أبيه وغيرهم، وعنه: عاصم بن عبيد الله، وأمّية بن هند، والزهري وغيرهم.

وثقه أبو زرعة، والعجلي وقال: «مدني تابعي ثقة من كبار التابعين»، وقال الترمذي: «رأى النبي ﷺ وروى عنه حرفاً، وإنما روايته عن أصحاب النبي ﷺ». اهـ.

ولم يزد ابن حجر في «التقريب» على قوله: «وثقة العجلي» بعد أن ذكر ولادته في العهد النبوي، وأن أباه صحابي.

الجرح والتعديل ٥/١٢٢، ثقات العجلي ص ٢٣٦، تهذيب التهذيب ٥/٢٤١، التقريب ص ٣٠٩.

٨ - عامر بن ربيعة: ابن كعب بن مالك العنزي، بسكون النون،

حليف آل الخطاب، صحابي مشهور، أسلم قديماً وهاجر، وشهد بدرًا، مات ليالي قتل عثمان.

روى عن: النبي ﷺ وأبي بكر، وعمر، وعنه: ابنه عبد الله، وابن عمر وغيرهما.

طبقات ابن سعد ٣/٣٨٦، معجم الصحابة ٢/٢٣٤، تهذيب الكمال ١٤/١٧، الإصابة ٤/٨، التقريب ص ٢٨٧.

❦ تخريجه:

* أخرجه أحمد ٣/٤٤٦ - ومن طريقه الضياء في «المختارة» - ٨/١٨٢؛ وابن خزيمة ٣/٢٤٨ ح (٢٠٠٧) عن محمد بن بشار، وأبي موسى محمد بن المثنى، ثلاثتهم (أحمد، ومحمد، وأبو موسى) عن يحيى القطان به بلفظه، إلا أن ابن بشار وأبا موسى قال: ما لا أحصي يستاك، وهو صائم.

* وأخرجه الترمذي ٣/١٠٤ باب ما جاء في السواك للصائم ح (٧٢٥) عن محمد بن بشار؛ وأحمد ٣/٢٤٨؛ وابن خزيمة ٣/٢٤٨ ح (٢٠٠٧) عن محمد بن المثنى، ثلاثتهم (محمد، وأحمد، وابن المثنى) عن عبد الرحمن بن مهدي؛ وأحمد ٣/٤٤٥؛ وابن خزيمة ٣/٢٤٨ ح (٢٠٠٧) عن جعفر بن محمد الثعلبي، كلاهما (أحمد، وجعفر) عن وكيع.

كلاهما (ابن مهدي، ووكيع) عن سفيان الثوري به بنحوه، إلا ابن مهدي قال: ما لا أحصي يستاك وهو صائم.

* وأخرجه ابن أبي شيبة ٢/٢٩٥ ح (٩١٤٨) - ومن طريقه الضياء في «المختارة» - ٨/١٨٣ عن شريك به بلفظه.

* وأخرجه الحميدي ١/٧٧ ح (١٤١)؛ وابن خزيمة ٣/٢٤٨ ح (٢٠٠٧) عن أبي موسى محمد بن المثنى، كلاهما (الحميدي، وأبو

موسى) عن ابن عيينة، عن عاصم به بلفظه: «ما لا أحصي يستاك وهو صائم».

* وعلقه البخاري ٣٩/٢، باب سواك الرطب واليابس للصائم، عن عامر بن ربيعة رضي الله عنه، بصيغة التمرىض.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف من أجل عاصم، ومدار الحديث عليه.

والحديث حسنه الترمذي، وصححه ابن خزيمة إلا أنه قال عقب إخرجه الحديث: «وإنما برئ من عهدة عاصم...» - ثم قال -: كنت لا أخرج حديث عاصم بن عبيد الله في هذا الكتاب، ثم نظرت فإذا شعبة، والثوري قد رواها عنه، ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي، وهما إماما أهل زمانهما قد رواها عن الثوري عنه، وقد روى عنه مالك خبراً في غير «الموطأ» . اهـ.

وقال العقيلي في «الضعفاء» ٣/٣٣٤ - عقب إخرجه الحديث من طريق الثوري عن عاصم -: «ولا يروى بغير هذا الإسناد، إلا بإسناد لين» . اهـ.

وقال الدارقطني عقب إخرجه الحديث ١٦٢/٢ ح (٢٣٤٤): عاصم بن عبيد الله غيره أثبت منه» . اهـ.

وقال - كما في «إتحاف المهرة» لابن حجر ٦/٣٩٣ -: «عاصم ليس بقوي» . اهـ.

وقد سقط هذا الكلام من المطبوع.

وقال البيهقي ٢٧٢/٤ لما أخرجه من طريق عاصم: «عاصم ليس بالقوي»، وفي موضع آخر قال عنه ١٢/٢: «ضعيف»، وقال في ١٠/٢٤: «روايات عاصم فيها ضعيف».

وأشار ابن عبد البر إلى تضعيفه بقوله في «الاستذكار» ٢٥٤/١٠ :
«وقد روي عنه . . . اهـ» .

وقال ابن حجر في «التغليق» ١٥٩/٣ : «وأما إمام أهل الصنعة
محمد بن إسماعيل فعلق حديثه بصيغة التمرّض للين فيه» . اهـ . ومع ذلك
فقد حسن إسناده الحافظ في «التلخيص» ٦٢/١ .

وأما زيادة مسدد، فقد تابعه عليها أحمد، عن القطان، ووكيع،
وابن مهدي عن الثوري - إلا أن ابن مهدي لا يقول: ما لا أعد -،
وكذلك ابن عينة في حديثه عن عاصم، وحديثه كحديث ابن مهدي .

وبهذا يتبين أن رواية ابن الصباح، والتي تابعه عليها ابن أبي شيبة -
وهما ثقتان حافظان - فيها اختصار، ولعل التقصير في سياق اللفظ من
شريك، فإنه يخطئ كثيراً - كما سبق - ولم أقف على ما يشهد لما دل
عليه حديث الباب من كثرة السواك للصائم إلا أنه جاء حديث عن عائشة
مرفوعاً: «من خير خصال الصائم السواك» . وسيأتي تخريجه والكلام
عليه إن شاء الله تعالى عند الحديث (١٤٥) وهو من زوائد سنن ابن
ماجه .

ولا تخلو أحاديث الباب - التي وقفت عليها - من ضعف وبعضها
شديد الضعف^(١) . والله أعلم .

(١) ينظر: «حاشية مسند الإمام أحمد»، ط . مؤسسة الرسالة ٢٤/٤٤٧ - ٤٤٩ .

❦ الحديث الثامن والعشرون ❦

قال أبو داود ٧٦٩/٢، باب الصائم يصب عليه الماء من العطش ويبالغ في الاستنشاق ح(٢٣٦٥):

حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن مالك، عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال: رأيت رسول الله ﷺ أمر الناس في سفره عام الفتح بالفطر، وقال: «تقووا لعدوكم»، وصام رسول الله ﷺ. قال أبو بكر: قال الذي حدثني: لقد رأيت رسول الله ﷺ بالعرج يصب على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الحر.

غريب الحديث:

قوله: (العرج): موضع بين مكة والمدينة على ثلاث مراحل من المدينة. انظر: «معجم البلدان» ٩٨/٤، و«عون المعبود» ٣٥٢/٦ و«بذل المجهود» ١٧٤/١١، «النهاية» ٢٠٤/٣.

❦ رواة الإسناد:

١ - عبد الله بن مسلمة: ابن قعنب، القعنب، الحارثي، أبو عبد الرحمن البصري أصله من المدينة، وسكنها مدة مات سنة ٢٢١هـ. روى عن: مالك، وابن أبي ذئب وجماعة، وعنه: الشيخان، وأبو داود. «ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً».

تهذيب الكمال ١٣٦/١٦، التقريب ص ٣٢٣.

٢ - مالك: هو ابن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو

عبد الله المدني، مات سنة ١٧٩هـ. روى عن: سمي مولى أبي بكر، ونافع، والزهري، وخلق، وعنه: القعنبى وعبد الله بن يوسف التنيسي. قال عنه ابن حجر: «رأس المتقنين، وكبير المشتبين».

تهذيب الكمال ٩١/٢٧، التقريب ص ٥١٦.

٣ - سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن: ابن الحارث بن هشام، قتل يوم قديد سنة ١٣٠هـ. روى عن: مولاة أبي بكر، وابن المسيب، وعنه: مالك، وورقاء. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٤١/١٢، التقريب ص ٢٥٦.

٤ - أبو بكر بن عبد الرحمن: ابن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي، المدني، قيل: اسمه محمد، وقيل: المغيرة، وقيل: أبو بكر اسمه، وكنيته أبو عبد الرحمن، مات سنة ٩٤هـ. روى عن: أبي هريرة، وعائشة، وعنه: بنوه: عبد الله، وسلمة، وعبد الملك وعمر، ومولاة سمي والزهري. «ثقة فقيه عابد».

تهذيب الكمال ١١٢/٣٣، التقريب ص ١٢٣.

❦ تخريجه:

* الحديث في الموطأ ٢٩٤/١، وفي آخره: ثم قيل لرسول الله ﷺ: يا رسول الله! إن طائفة من الناس قد صاموا حين صمت، قال: «فلما كان رسول الله ﷺ بالكديد^(١) دعا بقدر فشرب»، فأفطر الناس.

* وأخرجه الحاكم ٤٣٢/١ من طريق القعنبى به بلفظه.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ١٩٦/٢، باب صب الصائم الماء

(١) موضع على اثنين وأربعين ميلاً من مكة إلى جهة المدينة بين عسفان وأمّج - بفتحات ثلاث - ينظر: «معجم البلدان» ٤/٤٤٢، و«النهاية» لابن الأثير ١/٦٥.

على رأسه ح (٣٠٢٩) عن قتيبة بن سعيد؛ وأحمد ٤٧٥/٣ عن إسحاق بن عيسى الطباع، وفي ٦٣/٤، ٣٧٦/٥ عن أبي نوح عبد الرحمن بن غزوان، وفي ٦٣/٤، ٣٧٦/٥ عن عثمان بن عمر العبدي، وفي ٥/٤٠٨، ٤٣٠ عن عبد الرحمن بن مهدي.

خمسـتهم (قتيبة، وإسحاق، وأبو نوح، وعثمان، وابن مهدي) عن مالك به بنحوه، إلا أن حديث قتيبة، وابن مهدي مختصر على قصة صب الماء من شدة الحر، وفي حديث الطباع زيادة في آخره، بمثل ما في الموطأ، وحديث أبي نوح، وعثمان نحو حديث الطباع، وفيه أن صب الماء على رأسه حال كونه صائماً.

الحكم عليه:

إسناده صحيح إن كان أبو بكر سمع هذا الحديث من الصحابي.

والحديث صححه الحاكم، وابن عبد البر في «التمهيد» ٤٧/٢٢ فقال: «هذا حديث مسند صحيح، ولا فرق أن يسمى التابع صاحب الذي حدثه، أو لا يسميه، في وجوب العمل بحديثه؛ لأن الصحابة كلهم عدول مرضيون، ثقات، أثبات وهذا أمر مجتمع عليه عند أهل العلم بالحديث». اهـ.

وما ذكره الإمام أبو عمر، لا إشكال فيه، إذا ثبت سماع التابعي ممن روى عنه. أما إذا لم يثبت السماع، فالخلاف في المسألة مشهور جداً، وهي مسألة اشتراط اللقاء والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين، وقد اشتهرت المسألة بشرط البخاري وشرط مسلم، وقد سبق التعرض لهذه المسألة عند تخريج الحديث الثامن^(١).

(١) ينظر: ص ١٤١.

وحديث الباب ثبت معناه، بل وقريباً من لفظه في الصحيحين وغيرهما، عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ومنهم:

١ - ابن عباس رضي الله عنهما قال: «خرج رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة، فصام حتى بلغ عسفان، ثم دعا بماء فرفعه إلى يده ليراه الناس، فأفطر حتى قدم مكة، وذلك في رمضان، فكان ابن عباس يقول: قد صام رسول الله ﷺ وأفطر، فمن شاء صام، ومن شاء أفطر».

أخرجه البخاري ٤٤/٢، باب من أفطر في السفر ليراه الناس ح(١٩٤٨) - وهذا أحد ألفاظه عنده -؛ ومسلم ٧٨٤/٢ ح(١١١٣)؛ وأبو داود ٧٩٤/٢، باب الصوم في السفر ح(٢٤٠٤)؛ والنسائي ١٨٤/٤، باب ذكر الاختلاف على منصور ح(٢٢٩٠)؛ وابن ماجه ٥٣١/١، باب ما جاء في الصوم في السفر ح(١٦٦١). ووقع في رواية للبخاري ٤٣/٢ ح(١٩٤٤) «حتى بلغ الكديد».

٢ - أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة - ونحن صيام - قال: فنزلنا منزلاً فقال رسول الله ﷺ: «إنكم قد دنوتم من عدوكم، والفطر أقوى لكم»، فكانت رخصة، فمنا من صام، ومنا من أفطر، ثم نزلنا منزلاً آخر، فقال: «إنكم مصبحوا عدوكم، والفطر أقوى لكم، فأفطروا»، وكانت عزمة، فأفطرننا، ثم قال: لقد رأيتنا نصوم مع رسول الله ﷺ بعد ذلك في السفر».

أخرجه مسلم ٧٨٩/٢ ح(١١٢٠)، أبو داود ٧٩٥/٢، باب الصوم في السفر ح(٢٤٠٦).

٣ - جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان، صام حتى بلغ كراع الغميم، فصام الناس، ثم دعا بقدح من ماء فرفعه، حتى نظر الناس إليه، ثم شرب، فقليل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام فقال: «أولئك العصاة، أولئك العصاة».

أخرجه مسلم ٧٨٥/٢ ح (١١١٤) - واللفظ له -؛ والترمذي ٨٩/٣،
باب ما جاء في كراهية الصوم في السفر ح (٧١٠)؛ والنسائي ١٧٧/٤،
باب ذكر اسم الرجل ح (٢٢٦٣).

قال ياقوت في «معجمه» ٤/٤٤٣: «وكراع الغميم، موضع بناحية
الحجاز، بين مكة والمدينة، وهو وادٍ أمام عسفان بثمانية أميال، وهذا
الكراع، جبل أسود في طرف الحرة...». اهـ. فبهذا يظهر أن هذه
الأحاديث متفقة على أن النبي ﷺ كان صائماً ثم أفطر. والله أعلم.

❦ الحديث التاسع والعشرون ❦

قال أبو داود ٧٦٩/٢، باب الصائم يصبّ عليه الماء من العطش
ويبالغ في الاستنشاق ح(٢٣٦٦):

حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثني يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن
كثير، عن عاصم بن لقيط بن صبرة، عن أبيه لقيط بن صبرة قال: قال
رسول الله ﷺ: «بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً».

❦ رواية الإسناد:

١ - قتيبة بن سعيد: تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر، وهو
ثقة.

٢ - يحيى بن سليم: الطائفي، نزيل مكة، مات سنة ١٩٣هـ أو
بعدها. روى عن: إسماعيل بن كثير، والثوري وغيرهما، وعنه: قتيبة،
ووكيع وهو من أقرانه.

وثقة ابن سعد، وابن معين، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات
أثنى على دينه الشافعي، وقال أحمد: يحيى بن سليم كذا وكذا. والله إن
حديثه، يعني فيه شيء وكأنه لم يحمده، وقال أبو حاتم: شيخ صالح،
محلّه الصدق لم يكن بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن
معين - في رواية - والنسائي: ليس به بأس، زاد النسائي: وهو منكر
الحديث عن عبيد الله بن عمر، وقال النسائي مرة: ليس بالقوي. وقال
الدارقطني: سيء الحفظ.

وقد وافق الذهبي في «الكشف» ابن معين وغيره في توثيقه فقال:
«ثقة»، وذكره في «الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد». وقال: «وثقة
غير واحد». أما الحافظ ابن حجر فقال فيه: «صدوق سيء الحفظ».

والذي يتحرر فيه - إن شاء الله - أنه: «صدوق سيء الحفظ، وحديثه عن عبيد الله بن عمر ضعيف لا يحتج به».

تهذيب الكمال ٣١/٣٦٥، الكاشف ٢/٣٦٧، الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (١٨٧)، تهذيب التهذيب ١١/١٩٦، التقريب ص ٥٩١.

٣ - إسماعيل بن كثير: الحجازي، أبو هاشم المكي، روى عن: عاصم بن لقيط بن صبرة، وسعيد بن جبير، وعنه: الثوري، ويحيى بن سليم الطائفي.

وثقة ابن سعد، وأحمد، ويعقوب بن شيبه، والفسوي، والنسائي، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقد أخذ الحافظ ابن حجر برأي الجمهور فقال: «ثقة».

تهذيب الكمال ٣/١٨٢، تهذيب التهذيب ١/٢٩٤، التقريب ص ١٠٩.

٤ - عاصم بن لقيط بن صبرة: بفتح المهملة وكسر الموحدة، العقيلي. روى عن: أبيه، وعنه: إسماعيل بن كثير المكي، ولم يرو عنه غيره كما في «الميزان».

وثقه النسائي، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات. ولذا قال ابن حجر: «ثقة».

تهذيب الكمال ١٣/٥٣٩، الميزان ٢/٣٥٧، التقريب ص ٢٨٦.

٥ - عن أبيه: هو لقيط بن صبرة، ويقال إنه - أي: صبرة - جده، واسم أبيه عامر، صحابي مشهور، وقيل: هو أبو رزين العقيلي، والأكثر على أنهما اثنان. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: ابنه عاصم، وعمرو بن أوس الثقفي.

طبقات ابن سعد ٤٦١/٥، معجم الصحابة ٨/٣، الإصابة ٧/٦،
التقريب ص ٤٦٤.

❦ تخريجه:

* أخرجه أبو داود في الطهارة ٩٧/١، باب في الاستنثار ح(١٤٢)، وفي كتاب الحروف والقراءات ٢٨١/٤ ح(٣٩٧٣)؛ والنسائي في الطهارة ٦٦/١، باب المبالغة في الاستنشاق ح(٨٧)، كلاهما عن قتيبة به، إلا أن رواية أبي داود في الطهارة قال: عن قتيبة في آخرين، وفيه قصة طويلة للقيط في قدومه في وفد بني المنتفق، وفي الحروف ذكره مختصراً، بدون ذكر حديث الباب، لكنه قال: وذكر الحديث، ثم ساق الشاهد منه للكتاب، وفي رواية النسائي، ذكر الحديث مختصراً، وفي أوله قصة.

* وأخرجه الترمذي ١٥٥/٣، باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم ح(٧٨٨) عن عبد الوهاب البغدادي الورّاق، وأبي عمار الحسين بن حريث؛ وابن ماجه، في الطهارة ١٤٢/١، باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثار ح(٤٠٧) عن أبي بكر بن أبي شيبة [وهو في المصنف ١٩/١ ح(٨٤)]؛ - ومن طريق ابن أبي شيبة - أخرجه ابن حبان ٣٦٨/١ ح(١٠٨٧)؛ وابن خزيمة ٧٨/١ ح(١٥٠) عن الزعفراني، وزيد الحساني، وإسحاق بن حاتم المدائني، ورزق الله بن موسى، والجماعة؛ وابن حبان ٣٣٢/١ ح(١٠٥٤) من طريق سريج بن يونس.

ثمانيتهم (عبد الوهاب، والحسين، وابن أبي شيبة، والزعفراني، والحساني، والمدائني، ورزق الله، وسريج) عن يحيى بن سليم بن بنحوه، ووقع في حديث سريج ذكر قصة وفد بني المنتفق الطويلة، وبعضهم يذكر قصة التخليل والاستنشاق جميعاً، وبعضهم يقتصر على إحداهما.

* وأخرجه أبو داود في الطهارة ١/١٠٠، باب في الاستنثار
ح(١٤٣) عن عقبة بن مكرم؛ وأحمد ٤/٢١١، كلاهما (عقبة، وأحمد)
عن يحيى القطان؛ وأبو داود في الطهارة ١/١٠٠، باب في الاستنثار
ح(١٤٤) من طريق أبي عاصم النبيل: الضحاك بن مخلد؛ وعبد الرزاق
١/٢٦ ح(٨٠) -؛ وعنه: أحمد ٤/٣٣ -.

ثلاثتهم (يحيى، وأبو عاصم، وعبد الرزاق) عن ابن جريج،
والنسائي في الطهارة ١/٦٦ باب في المبالغة في الاستنشاق ح(٨٧) عن
إسحاق بن راهويه؛ وأحمد ٤/٣٢، كلاهما (إسحاق، وأحمد) عن
وكيع، وأحمد ٤/٣٣ عن ابن مهدي، والحاكم ١/١٤٧ من طريق
محمد بن كثير.

ثلاثتهم (وكيع، وابن مهدي، ومحمد بن كثير) عن سفيان الثوري.
كلاهما (ابن جريج، وسفيان) عن إسماعيل بن كثير به بنحوه، إلا
أن عبد الرزاق ذكر قصة وفد بني المتفق.

الحكم عليه:

في إسناده ضعف من أجل يحيى بن سليم، فإنه صدوق سيء
الحفظ، لكنه توبع من قبل سفيان، وابن جريج، فزال ما يخشى من سوء
حفظه.

وقد صحح الحديث جمع من الأئمة منهم: الترمذي، وابن خزيمة،
وابن حبان، والحاكم، والنووي في «المجموع» ١/٣٥١، ٦/٣١٢، وفي
الخلاصة ١/٩٩، وابن القطان في بيان الوهم ٥/٥٩٢، وابن حجر في
«الإصابة» ٦/٨. والله أعلم.

== الحديث الثلاثون ==

قال أبو داود ٢ / ٧٧٠، باب في الصائم يحتجم ح (٢٣٦٧):

حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن هشام (ح)؛

وحدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا حسن بن موسى، حدثنا شيبان
جميعاً، عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، يعني الرحبي، عن
ثوبان، عن النبي ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم».

قال شيبان: أخبرني أبو قلابة، أن أبا أسماء الرحبي حدثه أن ثوبان
مولى رسول الله ﷺ أخبره أنه سمع النبي ﷺ.

❦ رواية الإسناد:

١ - مسدد هو ابن مسرهد، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس
عشر وهو ثقة.

٢ - يحيى: هو ابن سعيد بن فروخ، التميمي، أبو سعيد القطان،
البصري، مات سنة ١٩٨هـ. روى عن: هشام الدستوائي، وشعبة،
والثوري وخلق، وعنه: مسدد والإمام أحمد، وبندار، وغيرهم. «ثقة
متقن حافظ إمام قدوة».

تهذيب الكمال ٣١ / ٣٢٩، التقريب ص ٥٩١

٣ - هشام: هو ابن أبي عبد الله: سنبر، بمهملة ثم نون موحدة،
وزن جعفر، أبو بكر الدستوائي^(١)، مات سنة ١٥٤هـ. روى عن: قتادة،

(١) بفتح الدال، وسكون السين المهملتين، وضم التاء - ثالث الحروف - وفتح
الواو، وفي آخره الألف (ثم الياء آخر الحروف)، هذه النسبة إلى بلدة من بلاد =

ويحيى بن أبي كثير، وعنه: القطان وأبو نعيم وغيرهما. «ثقة ثبت، رمي بالقدر».

الكاشف ٣٣٧/٢، التقريب ص ٥٧٣.

٤ - أحمد بن حنبل: تقدم في الحديث السابع، وهو ثقة حافظ إمام حجة.

٥ - حسن بن موسى: الأشيب، بمعجمة ثم تحتانية، أبو علي البغدادي، قاضي الموصل وغيرهما. روى شيبان التميمي، والحمداني، وشعبة، وعنه: أحمد، وابن أبي شيبة وغيرهم.

وثقه ابن سعد، وابن معين، وابن المديني - في رواية - وأحمد، وفي رواية لابن المديني قال: كان ببغداد، وكأنه ضعفه. لكن عقب الخطيب على ذلك بقوله: «لا أعلم علة تضعيفه إياه». اهـ.

وقد دافع الحافظ عنه في مقدمة الفتح «هدي الساري».

وقال أبو حاتم، وصالح جزرة: صدوق، إلا أن الراوي عن صالح قال: أراه قال ثقة. وقد لخص الحافظان الذهبي وابن حجر حاله بقولهما: «ثقة».

تاريخ بغداد ٤٢٨/٧، تهذيب الكمال ٣٢٨/٦، الكاشف ٣٣٠/١، هدي الساري ص ٤١٧، التقريب ص ١٦٤.

٦ - شيبان: هو ابن عبد الرحمن التميمي مولا هم، النحوي، يقال: إنه منسوب إلى «نحو» بطن من الأزدي، أبو معاوية البصري، نزيل الكوفة. روى عن: يحيى بن أبي كثير، والحسن البصري، وقتادة،

= الالهواز، يقال لها: دستوا، وإلى ثياب جلبت منها. ينظر: «الأنساب» للسمعاني ٣٤٧/٥.

وعنه: الحسن بن موسى، وأبو نعيم الفضل بن دكين، «ثقة صاحب كتاب».

الأنساب للسمعاني ٤٦٨/٥، تهذيب الكمال ٥٩٢/١٢، التقريب ص ٢٦٩.

٧ - يحيى بن أبي كثير: الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي. روى عن: عكرمة مولى ابن عباس، وأبي قلابة، وعنه: أيوب، والدستوائي، وشيبان التميمي. «ثقة ثبت لكنه كان يدلس ويرسل».

تهذيب الكمال ٥٠٤/٣١، التقريب ص ٥٩٦.

٨ - أبو قلابة: هو عبد الله بن زيد بن عمرو - أو عامر - الجرمي، أبو قلابة البصري مات سنة ١٠٤ و قيل بعدها. روى عن: أنس بن مالك، وأبي أسماء الرحبي، وعنه: ابن أبي كثير، وأيوب وغيرهم. «ثقة فاضل، كثير الإرسال، قال العجلي: فيه نصب يسير».

تهذيب الكمال ٥٤٢/١٤، التقريب ص ٣٠٤.

٩ - أبو أسماء الرحبي: هو عمرو بن مرثد الدمشقي، ويقال: اسمه عبد الله. روى عن: ثوبان، وشداد بن أوس وغيرهما، وعنه: أبو قلابة، ومكحول وغيرهما.

وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات.

ولذلك قال الذهبي: «وثق»^(١)، وأما الحافظ فقد اعتمد توثيق العجلي فقال: «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٢٣/٢٢، الكاشف ٨٨/٢، التقريب ص ٤٢٦.

١٠ - ثوبان: هو ابن بُجْدَد، ويقال: ابن جحدر، أبو عبد الله،

(١) الظاهر أن الذهبي لم يقف على توثيق العجلي؛ لأن المعروف أن الذهبي يطلق عبارة: (وثق) على من وثقه ابن حبان وحده.

ويقال: أبو عبد الرحمن الهاشمي، مولى النبي ﷺ، صحبه ولازمه، ونزل بعده الشام، ومات بحمص. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: أبو أسماء الرحبي، وخالد بن معدان، وشداد بن أوس وغيرهم.

معجم الصحابة ١/١١٩، تهذيب الكمال ٤/٤١٣، الإصابة ١/٢١٢، التقريب ص ١٣٤.

❦ تخريجه:

* هو في مسند أحمد ٥/٢٨٣، والحاكم (٤٢٧) من طريق حسن بن موسى به.

* وأخرجه الحاكم ١/٤٢٧ من طريق أبي المثنى معاذ بن المثنى، عن مسدد به.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/٢١٧، باب ذكر الاختلاف على أبي قلابة ح (٣١٣٧) من طريق خالد بن الحارث؛ وأحمد ٥/٢٨٢ عن روح، وفي ٥/٢٧٧ عن ابن علية؛ والدارمي ١/٤٤٠ ح (١٦٨٢) عن وهب بن جرير.

أربعتهم (خالد، وروح، وابن علية، ووهب) عن هشام الدستوائي به بنحوه إلا أن في حديث أصحاب هشام جميعاً - سوى ابن علية - قصة في أوله.

* وأخرجه ابن ماجه ١/٥٣٧، باب ما جاء في الحجامة للصائم ح (١٦٨٠) من طريق عبيد الله بن موسى، عن شيبان التميمي به بنحوه.

* وأخرجه أحمد ٥/٢٨٠؛ وابن خزيمة ٣/٢٢٦ ح (١٩٦٢)؛ وابن حبان ٨/٣٠١ ح (٣٥٣٢)؛ والحاكم ١/٤٢٧ من طرق عن الأوزاعي؛ وعبد الرزاق ٤/٢٠٩ ح (٧٥٢٢) -؛ وعنه: أحمد ٥/٢٨٢ - عن معمر، كلاهما (الأوزاعي، ومعمر) عن يحيى بن أبي كثير به بنحوه، وفي حديثهما قصة.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/٢١٧ ح (٣١٣٩) من طريق عاصم بن هلال، وفي ح (٣١٤٠، ٣١٤١) من طريق عباد بن منصور، وفي ح (٣١٤٢) من طريق جرير بن حازم، وفي ح (٣١٤٣) من طريق حماد بن زيد، وفي ح (٣١٤٤) من طريق ابن عيينة؛ وعبد الرزاق ٤/٢٠٩ ح (٧٥١٩) عن معمر.

ستتهم (عاصم، وعباد، وجرير، وحماد، وابن عيينة، ومعمر) عن أيوب، عن أبي قلابة به بنحوه، إلا أن عباد بن منصور اضطرب، فجعله مرة كحديث الباب ومرة جعله عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد، وفي حديث جرير: عن أبي قلابة عن شداد وثوبان، لم يذكر أبا أسماء، وقال جرير: عرضت على أيوب كتاباً لأبي قلابة، فإذا فيه: عن شداد وثوبان هذا الحديث، قال: عرضته عليه فعرفه، وفي حديث حماد وابن عيينة: عن أبي قلابة عن شداد، فحسب، ليس فيه أبو أسماء ولا ثوبان، وفي حديث معمر، عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء عن شداد، وفي حديث عاصم، عن أبي قلابة عن أبي أسماء، عن شداد.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/٢١٦، باب مَنْ الشَّيْخُ؟ ح (٣١٣٦) من طريق راشد بن داود؛ وأحمد ٥/٢٨٢ - ومن طريقه أبو داود ٢/٧٧٢ ح (٢٣٧٠) -؛ والنسائي ٢/٢١٦ ح (٣١٣٤، ٣١٣٥) من طرق عن ابن جريج؛ وأبو داود ٢/٢٧٣ ح (٢٣٧١)؛ والنسائي ٢/٢١٦ ح (٣١٣٥) من طرق العلاء بن الحارث؛ والنسائي ٢/٢١٧ ح (٣١٣٧) من طريق سعيد بن عبد العزيز.

ثلاثتهم (ابن جريج، والعلاء، وسعيد) عن مكحول.

كلاهما (راشد، ومكحول) عن أبي أسماء الرحبي به بنحوه، وفي حديث ابن جريج، وسعيد بن عبد العزيز عن شيخ من الحي، وقد سماه العلاء بن الحارث في حديثه وأنه مكحول.

* وأخرجه النسائي ٢/٢٢١ ح (٣١٥٧) من طريق همام بن يحيى،

وفي ٢٢٢/٢ ح (٣١٥٨)؛ وأحمد ٢٨٢/٥، من طريق ابن أبي عروبة؛
وأحمد ٢٨٦/٥ من طريق شعبة، ثلاثتهم (همام، وابن أبي عروبة،
وشعبة) عن قتادة، عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم.
والنسائي في ٢٢٢/٢، باب الاختلاف على خالد الحذاء
ح (٣١٥٩)؛ والطبراني في «الكبير» ٩١/٢ ح (١٤٠٦) من طريق بكير بن
أبي السميطة، عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي
طلحة؛ والنسائي في ٢٢٢/٢ ح (٣١٦٠)؛ وابن خزيمة ٢٣٦/٣
ح (١٩٨٤)؛ والطبراني في «الأوسط» ١٥٣/٥٧ ح (٤٧٢٠) من طريق
الليث، عن قتادة، عن الحسن.

ثلاثتهم (ابن غنم، ومعدان، والحسن) عن ثوبان به بنحوه، إلا أن
هماماً لم يذكر عبد الرحمن بن غنم، بل جعله عن شهر عن ثوبان.

❦ الحكم عليه:

إسناده صحيح، وما يخشى من إرسال أبي قلابة زال بتصريحه
بالسماع، كما نقل ذلك أبو داود عن شيان عن أبي قلابة نفسه.

وأما ما وقع في حديث ابن جريج، وسعيد بن عبد العزيز من قولهما:
عن شيخ من الحي، فقد صرح العلاء بن الحارث في روايته عن مكحول بأنه
أبو أسماء الرحبي، وقد نص على اسمه أيضاً أبو حاتم - كما في «العلل»
لابنه ٢٣٨/١ - ولذلك جعل المزي في «التحفة» ١٤٣/٢ حديث ثوبان هذا
فيما رواه عنه أبو أسماء، حيث أحال عليه عند قوله: حديث شيخ من الحي.

وقد تبين من التخريج السابق أن الحديث رواه عن ثوبان أربعة:

١ - أبو أسماء الرحبي، وعنه: ثلاثة: محكول، وراشد بن داود،
وأبو قلابة، وقد اختلف على أبي قلابة:

(أ) فرواه يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء،

عن ثوبان.

(ب) ورواه أيوب، عن قلابه، واختلف عليه :

(*) فرواه عباد بن منصور، عن أيوب، عن أبي قلابه، عن أبي أسماء، عن ثوبان.

(**) ورواه عباد نفسه عن أيوب، عن أبي قلابه، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد، عن أوس.

(***) ورواه جرير بن حازم، عن أيوب، عن أبي قلابه، عن شداد وثوبان، مرسلاً فلم يذكر أبو قلابه أحداً بينه وبين ثوبان ولا شداد.

(****) ورواه حماد بن زيد، وابن عيينة، عن أيوب، عن أبي قلابه، عن شداد فأرسلاه عن أبي قلابه.

(*****) ورواه معمر، عن أيوب، عن أبي قلابه، عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء عن شداد.

(*****) ورواه عاصم بن هلال، عن أبي أيوب، عن أبي قلابه، عن أبي أسماء، عن شداد.

أما رواية عباد بن منصور فقد قال عنها النسائي ٢/٢١٧: «عباد بن منصور جمع بين الحديثين، فقال: عن أبي أسماء، عن ثوبان، وعن أبي الأشعث عن شداد، ثم قال عقب ذلك ٢/٢١٨: «وعباد بن منصور ليس بحجة في الحديث، وقيل إن ريحان بن سعيد - الراوي عنه - ليس بقديم السماع منه».

وقول النسائي هنا: (ليس بحجة) مفسّر بقوله في «الضعفاء» ص ٢١٤ ت (٤١٤): «ضعيف، وكان أيضاً قد تغير». اهـ.

وأما رواية معمر، فهي من روايته عن البصريين، وهي متكلم فيها عند الأئمة - كما في ترجمته من «تهذيب الكمال» ٢٨/٣٠٣.

وأما رواية جرير، فجرير وإن كان ثقة، إلا أن الإمام أحمد قال -

كما في «شرح علل الترمذي» ٦٩٩/٢ - : «يروي عن أيوب عجائب». اهـ.
ومع ذلك فقد خولف من قبل حماد بن زيد، وسفيان، وحماد خاصة،
من أثبت الناس في أيوب، كما نصّ على ذلك جمع من الأئمة - كما في
«شرح العلل» ٦٩٩/٢ - ولذلك أشار النسائي إلى ترجيح رواية حماد بن
زيد على غيره بقوله - في «السنن الكبرى» ٢١٨/٢ - : «تابعه حماد بن
زيد على إرساله عن شداد، وهو أعلم الناس بأيوب». اهـ.

وأما رواية عاصم، فعاصم قال عنه أبو زرعة - كما في «أسئلة
البرذعي» له ٥٣٦/٢ - : «حدث عن أيوب بأحاديث منكير». اهـ. فلعل
هذا منها. والله أعلم.

وهناك اختلاف أوسع من هذا على أيوب، سيأتي ذكره في حديث
شداد التالي - إن شاء الله - .

فتبين إذاً أن الراجح عن أيوب، هو ما رواه حماد بن زيد، وابن
عينة، وتابعهما جرير بن حازم على بعض ذلك^(١)، عن أيوب عن أبي
قلابة عن أيوب، فرجع حديث أيوب إلى حديث شداد، وسيأتي الكلام
على حديث شداد في الحديث التالي - إن شاء الله تعالى - .

أما بقية الرواة عن ثوبان فهم ثلاثة، وهم:

١ - معدان بن أبي طلحة: وقد رواه عنه سالم بن أبي الجعد،
وعن سالم، بكير بن أبي السميطة.

٢ - الحسن البصري: وقد رواه عنه قتادة، وعن قتادة، الليث بن سعد.

وقد سئل أبو حاتم الرازي - كما في «العلل» لابنه ٢٢٦/١ عن
طريق الليث فقال:

(١) إنما قلت: (على بعض ذلك)، لأنه جمع بين ثوبان وشداد رضي الله عنهما في حديثه،
ولعل هذا من عجائبه التي أشار إليها الإمام أحمد رحمته الله. والله أعلم.

«هذا خطأ، رواه قتادة، عن الحسن، عن النبي ﷺ، وهو مرسل، ورواه أشعث بن عبد الملك، عن الحسن، عن أسامة بن زيد». اهـ.

وقال النسائي عن هذين طريقين: «ما علمت أحداً تابع الليث، ولا بكير بن أبي السميطة على روايتهما. والله أعلم». اهـ.

وقال ابن خزيمة: «الحسن لم يسمع من ثوبان». اهـ.

وقال الطبراني في «الأوسط»: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة، عن الحسن، عن ثوبان إلا الليث بن سعد». اهـ.

٣ - عبد الرحمن بن غنم: وقد رواه عنه شهر بن حوشب وعن شهر، قتادة واختلف عليه:

(أ) فرواه ابن أبي عروبة، وشعبة، عن قتادة، عن شهر، عن عبد الرحمن بن غنم، عن ثوبان.

(ب) ورواه همام بن يحيى، عن قتادة، عن شهر، عن ثوبان، ليس فيه ذكر عبد الرحمن بن غنم.

وقد قال أبو حاتم - كما في «العلل» لابنه ٢٢٦/١ -: «وأما حديث ثوبان، فإن سعيد بن أبي عروبة، يرويه عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن ثوبان، عن النبي ﷺ، ورواه بكير بن أبي السميطة، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن ثوبان، عن النبي ﷺ، ورواه يزيد بن هارون، عن أيوب أبي العلاء، عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن بلال، عن النبي ﷺ، ورواه قتادة عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، عن النبي ﷺ». اهـ.

وكلام الإمام أبي حاتم، يشير إلى أن في الحديث اضطراباً، وأن قتادة اختلف عليه في ذلك كثيراً.

ويمكن أن يقال إن هذا الاضطراب الذي وقع في الطرق إلى شهر،

إنما هو من شهر نفسه؛ لأنه متكلم في حفظه وضبطه، كما في ترجمته من «تهذيب الكمال» ٥٨٧/١٢. والله أعلم.

وبناءً على ما تقدم من نقد الطرق إلى ثوبان فإنها كلها معلولة سوى الطريق الأولى التي أخرجها أبو داود.

وحديث الباب، صححه جمع من الأئمة، ومنهم:

١ - ابن المديني، كما نقله عنه الترمذي في «العلل الكبير» ص ١٢٣.

٢ - أحمد: ففي مسائل أبي داود ص ٣١١ قال أحمد: «كل شيء يروى عن: ثوبان فهو صحيح، يعني حديث مكحول هذا». اهـ.

وفي مسائل ابنه عبد الله ٦٢٦/٢ قال: «شيبان جمع الحديثين جميعاً، يعني حديث ثوبان، وحديث شداد بن أوس». اهـ. وقد نص أحمد على الحديثين - أي ثوبان وشداد - كما في «طبقات الحنابلة» ١/ ٢٠٦.

وفي مسائل ابن هانئ ١٣١/١، نصّ على أن أقوى حديث عنده هو حديث ثوبان.

ونقل ابن حجر في «الفتح» ٢٠٩/٤ عن عثمان الدارمي أنه قال: «صح حديث أفطر الحاجم والمحجوم، من طريق ثوبان، وشداد، قال: وسمعت أحمد يذكر ذلك، ولما قيل لأحمد: إن يحيى بن معين قال: ليس فيه شيء يثبت، قال: هذه مجازفة». انتهى بتصرف.

٣ - عثمان الدارمي، وقد تقدم آنفاً.

٤ - البخاري: نقله الترمذي في «العلل الكبير» ص ١٢٢، فأورد الترمذي عليه ما فيه من الاضطراب؟ فقال: «كلاهما عندي صحيح؛ لأن يحيى بن أبي كثير، روى عن: أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، وعن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس، روى الحديثين جميعاً». اهـ. قال

ابن حجر معلقاً على ذلك في «الفتح» ٢٠٩/٤: «يعني فانتفى الاضطراب، وتعين الجمع بذلك». اهـ.

٥ - ابن خزيمة ٢٢٦/٣.

٦ - ابن حبان ٣٠١/٨.

٧ - الحاكم ٤٢٧/١.

٨ - ابن حزم في «المحلى» ٢٠٣/٦.

٩ - النووي في «المجموع» ٣٤٩/٦ - ٣٥٠.

١٠ - شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» ٢٥٥/٢٥.

١١ - ابن القيم: كما يدل عليه كلامه في «تهذيب السنن» ٢٤٣/٣ وما بعدها وغيرهم من أهل العلم رحمهم الله جميعاً.

وكلام الإمام أبي حاتم الرازي في «العلل» لابنه ٢٤٩/١، يدل على أن الحديث عنده غلط، حيث قال - لما سئل عن حديث رافع بن خديج: «أفطر الحاجم والمحجوم» الذي روى من طريق معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، عن السائب بن يزيد عن رافع^(١) - قال:

«إنما يروى هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء عن ثوبان، واغتر أحمد بن حنبل بأن قال الحديثين عنده، وإنما يروى بذلك الإسناد عن النبي ﷺ أنه نهى عن كسب الحجام ومهر البغي، وهذا الحديث في يفطر الحاجم والمحجوم عندي باطل». اهـ.

وسياتي - عند الكلام على حديث رافع - أن الراجح فيه قول أبي

(١) سياتي مزيد كلام على حديث رافع ضمن زوائد الترمذي، برقم (٨٧) - إن

شاء الله -.

حاتم ومن وافقه في أن الصواب هو أنه حديث: «كسب الحجام خبيث»
الذي أخرجه مسلم وغيره لا أنه «أفطر الحاجم والمحجوم».

وأما رد أبي حاتم لهذا الحديث كله - كما يفهم من كلامه - فلعل
سبب رده هو أنه يرى أن الحديث مضطرب الإسناد، إلا أن أبا حاتم
خولف من بعض الأئمة الذين نصّ بعضهم على أن الحديث - عن ثوبان
وشداد - محفوظ لا اضطراب فيه كما تقدم آنفاً. والله أعلم.

❦ الحديث الواحد والثلاثون ❦

قال أبو داود ١/ ٧٧٢، باب في الصائم يحتجم ح (٢٣٦٩):

حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس أن رسول الله ﷺ أتى على رجل بالبقيع وهو يحتجم، وهو أخذ بيدي لثمان عشرة خلت من رمضان، فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم».

قال أبو داود: وروى خالد الحذاء، عن أبي قلابة بإسناد أيوب مثله.

❦ رواة الإسناد: ❦

١ - موسى بن إسماعيل: أبو سلمة التبوذكي، تقدم في الحديث الثالث، وهو ثقة ثبت.

٢ - وهيب: بالتصغير، ابن خالد بن عجلان الباهلي مولا هم، أبو بكر البصري، مات سنة ١٦٥ وقيل بعدها. روى عن: أيوب، والحذاء، وابن جريج، وعنه: أبو سلمة التبوذكي، وابن علي، وابن مهدي، والقطان وغيرهم. «ثقة ثبت، لكنه تغير قليلاً بآخره».

تهذيب الكمال ٣١/ ١٦٤، التقريب ص ٥٨٦.

٣ - أيوب: هو السخثياني تقدمت ترجمته في الحديث السادس، وهو ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد.

٤ - أبو قلابة: هو عبد الله بن زيد الجرهمي، تقدم في الحديث الثلاثين، وهو ثقة فاضل كثير الإرسال.

٥ - أبو الأشعث: هو شراحيل بن آده، بالمد وتخفيف الدال، أبو

الأشعث الصنعاني ويقال: آده جدُّ أبيه، وهو ابن شرحبيل بن كليب،
شهد فتح دمشق. روى عن: شداد بن أوس، وثوبان، والنعمان بن
بشير، وعنه: أبو قلابة، وأبو أسماء الرحبي - إن كان محفوظاً - . «ثقة».

تهذيب الكمال ٤٠٨/١٢، التقريب ص ٢٦٤.

٦ - شداد بن أوس: ابن ثابت الأنصاري، أبو يعلى، صحابي،
مات بالشام قبل الستين أو بعدها، وهو ابن أخي حسان بن ثابت. روى
عن: النبي ﷺ وكعب الأحبار، وعنه: أبو قلابة، وأبو أسماء الرحبي،
وأبو الأشعث الصنعاني.

معرفة الصحابة ١٤٥٩/٣، الإصابة ١٩٥/٣، التقريب ص ٢٦٤.

❦ تخريجه:

هذا الحديث مداره في جميع الطرق التي وقفت عليها على أبي
قلاية، وله عن أبي قلاية طرق وهي:

١ - عن أيوب السختياني:

* أخرجه الحاكم ٤٢٨/١ من طريق موسى بن إسماعيل، ومن
طريق أحمد بن إسحاق الحضرمي، كلاهما (موسى، وأحمد) عن وهيب
به بلفظه.

* وأخرجه النسائي^(١) ٢١٧/٢، باب الاختلاف على أيوب
ح(٣١٤٣) عن قتيبة؛ وأحمد ١٢٤/٤ عن يونس أبي محمد المؤدب،
كلاهما (قتيبة، والمؤدب) عن حماد بن زيد؛ والنسائي في ح(٣١٣٩) من
طريق عاصم بن هلال؛ والنسائي في ح(٣١٤١) من طريق عباد بن
منصور؛ والنسائي في ح(٣١٤٢) من طريق جرير بن حازم؛ والنسائي في

(١) جميع الإحالات على النسائي في هذا الحديث إنما هي للكبرى؛ لأن النسائي
لم يخرج من هذا الحديث في «السنن الصغرى» شيئاً.

ح(٣١٤٤) من طريق سفيان ابن عيينة؛ وعبد الرزاق ٢٠٦/٤
ح(٧٥١٩) -، وعنه: أحمد ١٢٣/٤، وسلمة بن شبيب فيما رواه عنه
البزار ٣٩٦/٨ ح(٣٤٧١) - عن معمر؛ وأحمد ١٢٥/٤؛ والبزار ٣٩٦/٨
ح(٣٤٧٠) من طريق ابن عليه.

سبعتهم (حماد، وعاصم، وعباد، وجريز، وابن عيينة، ومعمر، وابن
عليه) عن أيوب، إلا أن حماداً - فيما رواه عنه قتيبة، وجريز، وابن عيينة،
جعلوه عن أيوب عن أبي قلابة عن شداد ليس فيه ذكر أبي الأشعث، وفي
حديث عاصم جعل بدل أبي الأشعث، أبا أسماء الرحبي، وفي حديث معمر
- فيما رواه أحمد عن عبد الرزاق عنه - جعله عن أيوب، عن أبي قلابة، عن
أبي الأشعث، عن أبي أسماء، عن شداد، وفي حديث جريز قال: عرضت
على أيوب كتاباً لأبي قلابة فإذا فيه عن شداد بن أوس، وثوبان هذا
الحديث، قال: فعرضته عليه فعرفته، وفي حديث سفيان بن عيينة قال: سبع
عشرة، وفي حديث ابن عليه قال: عن أبي قلابة عن عمه شدة عن شداد.

٢ - عن يحيى بن أبي كثير:

* أخرجه أبو داود ٧٧١/٢، باب في الصائم يحتجم، ح(٢٣٦٨)؛
وابن ماجه ٥٣٧/١، باب ما جاء في الحجامة للصائم ح(١٦٨١) من
طريق شيان بن فروخ عن يحيى بن أبي كثير به بنحوه.

٣ - عن عاصم الأحول:

* أخرجه النسائي ٢/٢١٩، باب الاختلاف على عاصم بن
سليمان ح(٣١٤٧)؛ وأحمد ١٢٣/٤؛ والدارمي ٤٤٠/١ ح(١٦٨١) من
طريق يزيد بن هارون؛ والنسائي ٢/٢٢٠، ح(٣١٥٠)؛ وأحمد ١٢٤/٤؛
والحاكم ٤٢٩/١ من طرق عن شعبة؛ والنسائي ح(٣١٤٨) من طريق
زائدة بن قدامة، وفي ح(٣١٤٩) من طريق هشام بن حسان، وفي
ح(٣١٥١) من طريق سفيان بن حبيب؛ وأحمد ١٢٤/٤ من طريق ابن

أبي عروبة؛ والبزار ٣٩٨/٨ ح (٣٤٧٣) من طريق أبي معاوية الضرير
محمد بن خازم؛ وابن حبان ٣٠٢/٨ ح (٣٥٣٣) من طريق ابن المبارك؛
والحاكم ٤٢٨/١ من طريق الثوري.

تسعتهم (يزيد، وشعبة، وزائدة، وهشام، وسفيان بن حبيب، وابن
أبي عروبة، وأبو معاوية، وابن المبارك، والثوري) عن عاصم به بنحوه،
إلا أن في حديث الثوري مرّ رسول الله ﷺ بمعقل بن يسار، وفي حديث
يزيد، وابن أبي عروبة، وزائدة، وأبي معاوية، وابن المبارك، خمستهم
قالوا: عن عاصم، عن أبي قلابة عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء عن
شداد، فذكروا أبا أسماء بين أبي الأشعث وشداد، وليس في حديث ابن
أبي عروبة قصة.

٤ - عن خالد الحذاء:

* أخرجه النسائي ٢/٢٢٠، باب الاختلاف على خالد الحذاء فيه،
ح (٣١٥٣)؛ والبزار ٣٩٥/٨ ح (٣٤٦٩) من طريق يزيد بن زريع؛
والنسائي ٢/٢١٧ باب من الشيخ؟ ح (٣١٣٨) من طريق هشيم؛ والنسائي
٢/٢٢٠، باب الاختلاف على عاصم ح (٣١٥٠) من طريق شعبة، وفي
ح (٣١٥١) من طريق سفيان بن حبيب، وفي ٢/٢٢٠، ح (٣١٥٢) من
طريق ابن أبي عدي، وفي ٢/٢٢١ ح (٣١٥٤) من طريق إسماعيل بن
عبد الله؛ وأحمد ٤/١٢٢ من طريق ابن عليّة؛ وابن حبان ٨/٣٠٣
ح (٣٥٣٤) من طريق عبد الوهاب الثقفي.

ثمانيتهم (يزيد، وهشيم، وشعبة، وابن حبيب، وابن أبي عدي،
وإسماعيل، وابن عليّة، والثقفى) عن خالد الحذاء به بنحوه، إلا أن
إسماعيل بن عبد الله جعله عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء،
عن شداد، ليس فيه أبو الأشعث، وفي حديث ابن عليّة قال: زمن الفتح.

٥ - عن أبي غفار المثنى بن سعيد:

* أخرجه النسائي ٢/٢١٩، باب الاختلاف على أيوب،

ح(٣١٤٦)؛ والبزار ٣٩٧/٨ ح(٣٤٧٢) من طريق سهل بن يوسف، عن أبي غفار، عن أبي قلابه، عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء، عن شداد بنحوه.

٦ - عن قتادة:

* أخرجه النسائي ٢/٢٢١، باب الاختلاف على خالد الحذاء فيه ح(٣١٥٥)؛ وأحمد ٤/١٢٤ من طريق أبي العلاء القصاب، عن قتادة، عن أبي قلابه، عن أبي أسماء عن شداد بنحوه ليس فيه ذكر أبي الأشعث.

٧ - عن داود بن أبي هند:

* أخرجه أحمد ٤/١٢٤، والبزار ٨/٣٩٩ ح(٣٤٧٤) عن أحمد بن عبد الجبار، كلاهما (أحمد، وابن عبد الجبار) عن محمد بن فضيل، عن داود بن أبي هند، عن أبي قلابه، عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء عن شداد بنحوه.

٨ - عن منصور بن زاذان:

* أخرجه النسائي ٢/٢١٧، باب من الشيخ؟ ح(٣١٣٨) من طريق خضر بن محمد، عن هشيم، عن منصور، عن أبي قلابه، عن أبي الأشعث، عن شداد، ليس فيه أبو أسماء، وفيه أن ذلك عام الفتح، لثمان عشرة أو تسع عشرة.

الحكم عليه:

إسناده صحيح، إلا أنه اختلف فيه على أبي قلابه كثيراً كما ظهر من التخريج، ويمكن أن يلخص هذا الاختلاف كما يلي:
تبين مما سبق أن مدار الحديث على أبي قلابه، وقد اختلف عليه وعلى من دونه:

١ - فرواه أيوب السخيتاني، وقد اختلف عليه :

(أ) (فرواه وهيب بن خالد وحماد بن زيد - فيما رواه عنه يونس المؤدب - وابن علية ومعمّر - فيما رواه سلمة بن شبيب، عن عبد الرزاق عنه - وعباد بن منصور عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد.

(ب) (ورواه حماد بن زيد - فيما رواه عنه قتيبة بن سعيد - وابن عيينة، وجريير بن حازم، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن شداد، لم يذكروا أحداً بين أبي قلابة وشداد، لكن جريراً جمع بين روايته عن أبي أسماء عن ثوبان، وعن أبي الأشعث عن شداد، وذكر - كما تقدم - أنه عرض ذلك على أيوب فعرّفه.

(ج) (ورواه معمّر - فيما رواه أحمد، عن عبد الرزاق عنه - عن أيوب عن أبي قلابة، عن ثوبان، وعن أبي قلابة، عن شداد.

(د) (ورواه عاصم بن هلال، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن شداد.

أما طريق عاصم بن هلال، فهي مطروحة؛ لأنه لم يتابع عليها - فيما وقفت عليه؛ وقد قال عنه أبو زرعة كما في «سؤالات البرذعي» له ٥٣٦/٢ : «حدث عن أيوب بأحاديث بمناكير». اهـ، فلعل هذا منها - والله أعلم -.

وأما طريق معمّر (ج)، فهي مرجوحة أيضاً؛ لأن رواية معمّر عن البصريين تكلم فيها جمع من الأئمة - كما في «تهذيب الكمال» ٣٠٣/٢٨ - ولم أقف على من تابعه على أيوب على هذا الوجه، فلعل هذا من أوهامه - والله أعلم -.

بقي النظر في الطريقتين الآخرين، اللذين روي عن أيوب على وجهين - كما تقدم - فإذا نظرنا في رواية الوجه الذي روي عن أيوب،

عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد، فإذا فيهم من اتفق مع الأئمة على أنهما أثبت الناس في أيوب، وهما: حماد بن زيد - على اختلاف عليه كما سيأتي - وابن علية، كما في «شرح العلل» ٦٩٩/٢، وقد تابعهم على هذا الوجه وهيب، ومعمر، وعباد بن منصور.

وإذا نظرنا في رواية الوجه الآخر والذين روه عن أيوب عن أبي قلابة عن شداد فإذا فيهم أيضاً حماد بن زيد، وقد تابعه على هذا الوجه ابن عيينة، وجريز بن حازم.

وعليه فيمكن أن ينظر إلى الاختلاف على أيوب من خلال أمرين:

الأول: أن يقال بترجيح الوجه الذي اتفق عليه حماد وابن علية؛ لتبتهما في حديث أيوب، وضبطهما له.

الثاني: أن يقال إن هذا الاختلاف ليس من أصحاب أيوب، وإنما هو من أيوب نفسه، فقد قال الإمام يحيى بن معين - كما في «شرح العلل» ٧٠٢/٢ - لما سئل عن أحاديث أيوب، واختلاف ابن علية وحماد بن زيد فقال: «إن أيوب كان يحفظ، وربما نسي الشيء». اهـ. قال ابن رجب معلقاً على كلمة ابن معين: «فنسب الاختلاف إلى أيوب». اهـ. وكأن هذا الوجه أقرب. والله أعلم.

٢ - ورواه داود بن أبي هند، وأبو غفار المثنى بن سعد، عن أبي قلابة عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء، عن شداد.

لكن قال البزار ٤٠٠/٨: «وأبو غفار شيخ قد روي عنه... وأما حديث داود بن أبي هند، عن أبي قلابة، فلا نعلم أحداً أسنده إلا محمد بن فضيل، ولا نعلم أسند داود بن أبي هند، عن أبي قلابة غير هذا الحديث». اهـ.

٣ - ورواه يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن شداد، وهذا مرسل، كما قال النسائي ٢١٨/٢ ح (٣١٤٢).

٤ - ورواه قتادة عن أبي قلابة، وهو منقطع، فقد قال النسائي ٢/ ٢٢١: «قتادة لا نعلم سمع من أبي قلابة شيئاً». اهـ.

٥ - ورواه منصور بن زاذان، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد. وقد رواه الخضر بن محمد الجزري، عن هشيم، عن منصور، ولم أقف على متابع للخضر عن هشيم، وهذا يوجب التوقف في قبول خبر الخضر، وهو وإن كان صدوقاً لا بأس به - كما قال أبو حاتم، في الجرح والتعديل ٣/ ٣٩٩ - لكن مثله لا يحتمل التفرد عن هشيم.

وأيضاً ففي الإسناد عنعنة هشيم، وهو شديد التدليس، ولم أقف على ما يثبت السماع، ولا على متابع لهشيم عن منصور.

٦ - ورواه عاصم الأحول، واختلف عليه:

(أ) فرواه الثوري، وهشام بن حسان، وشعبة، وسفيان بن حبيب، عن عاصم عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد.

(ب) ورواه يزيد بن هارون، وابن أبي عروبة، وزائدة، وأبو معاوية، وابن المبارك عن عاصم، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء، عن شداد.

وهذان الوجهان، رواتهما أئمة ثقات أثبات، على تفاوت بينهم، وللجواب عن هذا الاختلاف على عاصم أحد وجهين:

فالأول: أن يقال إن هذا من قبل عاصم نفسه، فهو وإن كان ثقةً عند جمهور الأئمة، إلا أن يحيى القطان قال: «لم يكن بالحافظ». اهـ.

وقال ابن علية: «كل من كان اسمه عاصم كان في حفظه شيء». اهـ.

نقل ذلك عنهما ابن عدي في «الكامل» ٥/ ٢٣٥.

والثاني: أن يقال كلا الوجهين محفوظ عن عاصم. والله أعلم.

٧ - ورواه خالد الحذاء، وقد اختلف عليه:

(أ) فرواه إسماعيل بن عبد الله، عن خالد، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن شداد.

لكن قال النسائي ٢/٢٢١: «إسماعيل رجل مجهول لا نعرفه». اهـ.
وهو مع جهالته، فقد خالفه الأئمة من أصحاب خالد، وهم رواة الوجه الآخر.

(ب) ورواه شعبة، وهشيم، وابن أبي عدي، وابن علي، وسفيان بن حبيب، وعبد الوهاب الثقفي، ويزيد بن زريع، عن خالد، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد.

وهذا الوجه هو الثابت عن خالد الحذاء.

والخلاصة مما تقدم ما يلي:

١ - أن الوجه المروي عن أبي قلابة عن أبي أسماء لا يثبت؛ لأن الطرق إليه ضعيفة فإسماعيل بن عبد الله الراوي عن خالد الحذاء، مجهول، وقتادة لم يسمع من أبي قلابة وعاصم بن هلال في حديثه عن أيوب نكارة، مع أن في حفظه شيئاً.

٢ - أن الوجه المروي عن أبي قلابة عن شداد، مرسل؛ لأن أبا قلابة عنعن وهو ممن يرسل كثيراً، وقد تبين من الطرق الأخرى أن بينه وبين شداد رجلاً، ولم أقف على ما يثبت سماعه من شداد.

٣ - أن الوجه المروي عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث - عن أبي أسماء الرحبي، عن شداد، أصح الطرق إليه، ما رواه عاصم الأحول، أما طريق داود بن أبي هند، وأبي غفار، فقد تقدم الكلام عليهما من كلام البزار.

وأما طريق أيوب، فقد رواها عنه معمر، ولم أقف على من تابعه، وهي من روايته عن البصريين، وقد تقدم أن فيها كلاماً للأئمة.

٤ - أما الوجه الذي رواه أبو قلابة عن أبي الأشعث عن شداد، فقد رواه عنه أيوب، وعاصم الأحول، وخالد الحذاء، ومنصور بن زاذان، وقد تقدم أنه اختلف على أيوب، وعاصم، أما خالد الحذاء، فلم يثبت عنه اختلاف؛ لأن راوي الوجه الآخر مجهول - كما قال النسائي - ومثله لا يعتد بانفراده بله مخالفته للحفاظ الثقات.

وأما الطريق إلى منصور، ففيها رواية خضر بن محمد، عن هشيم، وتقدم أن هذا الطريق فيه علتان، وهما: تفرد خضر عن هشيم، وعنعة هشيم.

وبعد: فلعل هذا الوجه الذي رواه أبو قلابة، عن أبي الأشعث عن شداد أقوى هذه الأوجه، لضبط خالد الحذاء له، وعدم الاختلاف عليه، ولذلك لما أشار البزار في مسنده إلى شيء من الاختلاف على أيوب، وعاصم، قال - كما في ٤٠٠/٨ - : «والحديث حديث خالد». اهـ.

ثم إن خالداً توبع من قبل أيوب - على اختلاف عليه - إلا أن هذا الوجه هو الذي اتفق عليه حماد بن زيد، وإسماعيل ابن علية، وكذلك تابعه عاصم - على اختلاف عليه - إلا أن الثوري، وشعبة، وهشام بن حسان، وسفيان بن حبيب قد اتفق على روايته عن عاصم هكذا، ويقوي ترجيح هذا الوجه أن ابن راهويه لما حكى الحاكم ٤٢٨/١ عنه تصحيح هذا الحديث، حكاه عقب رواية أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد. والله أعلم.

بقي أن يقال: ألا يحتمل أن حديث ثوبان، وشداد كلاهما مضطرب؛ لأن مدار الحديثين على رجل واحد، وهو أبو قلابة؟

والجواب: أنه تقدم من كلام الإمام أحمد، والبخاري - في حديث

ثوبان السابق - ما يبين أن كلا الحديثين محفوظ، وقد تابعهما على هذا الجواب: ابن حبان ٣٠٣/٨؛ والحاكم ٤٢٧/١؛ وابن حجر في «الفتح» ٢٠٩/٤، بل يقال: إن جميع الأئمة الذين ثبت عنهم تصحيح الحديث يقولون بذلك، إذ لو ثبت الاضطراب في الحديث عند أحدهم، لم يقل بتصحيح الحديثين.

هذا وقد صحح حديث الباب جمع من الأئمة، ومنهم من تقدم ذكرهم في حديث ثوبان وهم: ابن المديني، وأحمد، وعثمان الدارمي، والبخاري، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم، ويضاف إليهم هنا: الإمام إسحاق بن راهويه، كما نقله الحاكم ٤٢٨/١، حيث قال: «هذا إسناد صحيح، تقوم به الحجة، وهذا الحديث قد صح بأسانيد، وبه نقول». اهـ.

وكذا صححه أبو جعفر العقيلي في «الضعفاء» ٤٥٦/٤. والله تعالى أعلم.

❦ الحديث الثاني والثلاثون ❦

قال أبو داود ٧٧٣/٢ باب في الرخصة في ذلك ح(٢٣٧٣):

حدثنا حفص بن عمر، حدثنا شعبة، عن يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرم.

❦ رواية الإسناد:

١ - حفص بن عمر بن الحارث الأزدي النمري، بفتح النون والميم، أبو عمر الحوضي، وهو بها أشهر، توفي سنة ٢٢٥هـ. روى عن: شعبة، والدستوائي، وعنه: البخاري، وأبو داود. «ثقة ثبت عيب بأخذ الأجرة على الحديث».

تهذيب الكمال ٢٦/٧، الكاشف ٣٤١/١، التقريب ص ١٧٢.

٢ - شعبة: تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر، وهو ثقة حافظ متقن.

٣ - يزيد بن أبي زياد: الهاشمي مولا هم الكوفي. توفي سنة ١٣٦هـ. روى عن: مقسم، وإبراهيم النخعي، وعنه: شعبة والثوري وغيرهما.

قال عنه شعبة: كان رفاعاً، وقال ابن المبارك: ارم به، وقال ابن معين: لا يحتج به، وقال مرة، وكذا أبو حاتم، والنسائي: ليس بالقوي، وقال مرة: ضعيف الحديث، وقال عنه أحمد: لم يكن بالحافظ، وقال مرة: حديثه ليس بذلك. ولينه أبو زرعة، وقال البخاري: صدوق لكنه يغلط، وقال العجلي: جائز الحديث، وكان بآخره يلقن، وقال ابن عدي: «ويزيد من شيعة أهل الكوفة، ومع ضعفه يكتب حديثه»، وقال

ابن حبان: «كان صدوقاً إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير وكان يتلقن ما لقن فوقعت المناكير في حديثه، فسماع من سمع منه قبل التغير صحيح». وقد لخص حاله الذهبي بقوله: «شيعي، عالم، فهم، صدوق، ردئ الحفظ لم يترك»، وقال ابن حجر: «ضعيف، كبر فتغير وصار يتلقن، وكان شيعياً».

وأما رواية شعبة والثوري عنه فلا تفيده شيئاً؛ لأنهما يرويان عن مثله أو أضعف منه خاصة الثوري.

علل الترمذي الكبير (٣٣١) (٦١٣)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (٢٥٢) رقم (٦٥١)، الكامل ابن عدي ٧/٢٧٥، تهذيب الكمال ٣٢/١٣٥، الكاشف ٢/٣٨٢، تهذيب التهذيب ١١/٢٨٥، التقريب ص ٦٠١.

٤ - مقسم: بكسر أوله، ابن بجرة ويقال: نجدة، أبو القاسم، مولى عبد الله بن الحارث ويقال له مولى ابن عباس للزومه له، مات سنة ١٠١هـ. روى عن: ابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعنه: يزيد بن أبي زياد، والحكم بن عتيبة.

وثقة أحمد بن صالح المصري، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، لا بأس به، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث ضعيفاً، وقال النسائي: لا يحتج بحديثه.

قال الذهبي: «والعجب أن البخاري أخرج له في صحيحه، وذكره في كتاب الضعفاء، فساق له حديث شعبة، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس: احتجم النبي ﷺ».

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «صدوق من مشاهير التابعين»، وابن حجر بقوله: «صدوق كان يرسل».

وعبارة الحافظين الذهبي وابن حجر متقاربة، إلا أن عبارة ابن حجر أكثر دقة.

السنن الكبرى للنسائي ٢/ ٢٣٥ ح (٣٢٢٧)، تهذيب الكمال ٢٨/ ٤٦١، الميزان ٤/ ١٧٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٥٨، التقريب ص ٥٤٥.
٥ - ابن عباس: تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

❦ تخريجه:

* أخرجه النسائي ٢/ ٢٣٤ باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر ابن عباس ح (٣٢٢٦)؛ وأحمد ١/ ٢٨٦ من طريق غندر؛ والنسائي ح (٣٢٢٥) من طريق خالد بن الحارث، كلاهما (غندر، وخالد) عن شعبة به.

* وأخرجه الترمذي ٣/ ١٤٧ باب ما جاء من الرخصة في ذلك ح (٧٧٧)؛ وأحمد ١/ ٢٢٢ من طريق عبد الله بن إدريس؛ وابن ماجه ١/ ٣٧، باب ما جاء في الحجامة للصائم ح (١٦٨٢) من طريق محمد بن فضيل، وفي «المناسك» ٢/ ١٠٢٩، باب الحجامة للمحرم ح (٣٠٨١) عن محمد بن الصباح؛ والحميدي ١/ ٢٣٣، كلاهما (ابن الصباح، والحميدي) عن ابن عيينة، وعبد الرزاق ٤/ ٢١٣ ح (٧٥٤١) عن الثوري؛ وأحمد ١/ ٢١٥ عن هشيم.

خمستهم (ابن إدريس، وابن فضيل، وابن عيينة، والثوري، وهشيم) عن يزيد بن أبي زياد به بنحوه، إلا أن الحميدي في حديثه عن ابن عيينة اقتصر على قوله (وهو محرم).

* وأخرجه النسائي ٢/ ٢٣٥ ح (٣٢٢٨) من طريق شريك، عن خُصَيْف؛ والنسائي ح (٣٢٢٧) عن محمد بن المثنى، وأحمد ١/ ٢٨٦، ١/ ٣٤٤، كلاهما (ابن المثنى، وأحمد) عن غندر؛ والنسائي ح (٣٢٢٤)؛ وأحمد ١/ ٢٨٠ من طريق بَهْز بن أسد، وأحمد ١/ ٢٤٤ عن هاشم بن القاسم، وفي ١/ ٣٤٤ عن وكيع.

أربعتهم (غندر، وبهز، وهاشم، ووكيع) عن شعبة؛ وأحمد ١/ ٢٤٨ عن نصر بن باب، وفي ١/ ٣٥١ عن يزيد بن هارون، كلاهما (نصر، ويزيد) عن الحجاج بن أرطاة، كلاهما (شعبة، والحجاج) عن الحكم بن عتيبة.

كلاهما (خفيف، والحكم) عن مقسم به بنحوه، إلا أنه في حديث بهز، وهاشم، ووکیع احتجم بالقاحة، وهو صائم لم يذكروا (وهو محرم)، وفي حديث نصر بن باب زاد:

«فغشي عليه، قال: فلذلك كره الحجام للصائم»، ولفظ حديث يريد: «احتجم وأعطى الحجام أجره»، لم يذكر الصوم ولم يسق الحديث كما ساقه الجماعة.

وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس وهذا سياقها.

١ - طريق عطاء:

* أخرجه البخاري ١٣/٢ في كتاب «جزاء الصيد»، باب الحجامه للمحرم (١٨٣٥)، وفي «الطب» باب الحجم في السفر والإحرام ح (٥٦٩٥)؛ ومسلم ٨٦٢/٢ ح (١٢٠٢)؛ والترمذي ١٩٨/٣ في «الحج» باب الحجامه للمحرم ح (٨٣٩)؛ والنسائي ١٩٣/٥ في «المناسك» باب الحجامه للمحرم ح (٢٨٤٦، ٢٨٤٧)؛ والحميدي ٢٣٣/١ ح (٥٠٠)؛ وأحمد ٢٢١/١ -؛ ومن طريقه أبو داود ٤١٨/٢ في «الحج» باب المحرم يحتجم (١٨٣٥) -؛ والدارمي ٤٦٥/١ ح (١٧٦٥)؛ وابن خزيمة ١٨٤/٤ ح (٢٦٥١) من طرق عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار؛ والنسائي ٢٢٩/٢ باب ذكر الاختلاف ح (٣١٩٦) من طريق بشر بن حسن عن ابن جريج؛ والنسائي ١٩٣/٥ في المناسك، باب الجماعة للمحرم ح (٢٨٤٥) عن قتيبة؛ وفي «الكبرى» ٢/٢٣١ ح (٣٢٠٧) عن عيسى بن حماد؛ وأحمد ٢٩٢/١ عن يونس بن محمد؛ وأحمد في ٢٩٩/١ عن أبي سلمة منصور بن سلمة الخزاعي.

أربعتهم (قتيبة، وعيسى، ويونس، ومنصور) عن الليث بن سعد، عن أبي الزبير المكي، وابن خزيمة ١٨٦/٤ ح (٢٦٥٥) من طريق يحيى بن حمزة، عن النعمان بن المنذر.

أربعتهم (عمرو بن دينار، وابن جريج، وأبو الزبير، والنعمان) عن عطاء عن ابن عباس به لكن بلفظ: «وهو محرم»، ولم يذكروا وهو صائم

محرم، إلا أن أبا سلمة الخزاعي قال في حديثه: «وهو صائم» فحسب لم يذكر وهو محرم، وفي حديث النعمان بن المنذر زيادة في آخره، وهي سؤاله لابن عباس: وهل تسوك وهو محرم؟ قال: نعم كما أن في حديثه وفي حديث الحميدي عن ابن عيينة أن عمرًا ذكر في روايته مع عطاء طاووساً، فقال سفيان - كما رواه عنه الحميدي -: «حدثنا بهذا الحديث عمرو مرتين مرة قال فيه: سمعت عطاء يقول... فذكره، ومرة سمعته يقول: سمعت طاووساً يحدث عن ابن عباس... فذكره، ولا أدري أسمعه عمرو منهما، أو كانت إحدى المرتين وهم»، وقد تابع الحميدي عن سفيان على الجمع بين عطاء طاووس وأحمد ومسدد عند البخاري ٤/ ٣٥ (٥٦٩٥)؛ وابن راهويه عند مسلم ٢/ ٨٦٢ (١٢٠٢)؛ والدارمي ١/ ٤٦٥ (١٧٦٥)، زاد مسلم، وابن أبي شيبة، وزهير بن حرب، وقد قال أحمد في رواية: ١/ ٢٢١: «قال سفيان: قال عمرو أولاً فحفظناه عن طاووس، وقال مرة: أخبرني طاووس... فذكره، وقال سفيان: وقال عمرو وعن عطاء وطاووس عن ابن عباس... فذكره».

٢ - طريق ميمون بن مهران:

* أخرجه الترمذي ٣/ ١٤٧ باب ما جاء من الرخصة في ذلك ح(٧٧٦)؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٣٥ ح(٣٢٣١)، كلاهما (الترمذي، والنسائي) عن محمد بن المثنى؛ وأحمد ١/ ٣١٥، كلاهما (ابن المثنى، وأحمد) عن محمد بن عبد الله الأنصاري، عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس به بنحوه، إلا أن لفظ الترمذي عن محمد بن المثنى: «وهو صائم»، ولفظ أحمد: «وهو محرم».

٣ - طريق سعيد بن جبير:

* أخرجه النسائي ٢/ ٣٥ ح(٣٢٢٩) من طريق قبيصة بن عقبة عن

الثوري، وفي ح (٣٢٣٠) من طريق أبي هاشم الرّماني، كلاهما (الثوري، وأبو هاشم) عن حماد بن أبي سليمان؛ والدارمي ٦٥/١ ح (١٧٦٣) من طريق الثوري عن عبد الله بن عثمان بن خثيم.

كلاهما (حماد، وابن خثيم) عن سعيد بن جبير به، إلا أن لفظ حماد: «وهو صائم» وقد رواه عنه أبو هاشم مرسلاً عن النبي ﷺ ليس فيه ابن عباس، ولفظ ابن خثيم: «وهو محرم».

٤ - طريق عكرمة مولى ابن عباس، وله إلى عكرمة طرق، وهي كما

يلي:

الأول: طريق أيوب السخيتاني:

* أخرجه البخاري ٤٢/٢، باب الحجامة للصائم والقيء للصائم ح (١٩٣٨) عن معلى بن أسد؛ والنسائي في «الكبرى» ٢٣٣/٢ ح (٣٢١٨) من طريق حبان بن هلال، كلاهما (معلى، وحبان) عن وهيب بن خالد؛ والبخاري ٤٢/٢ ح (١٩٣٩)؛ وأبو داود ٧٧٣/٢، باب الرخصة في ذلك ح (٢٣٧٢) عن أبي معمر عبد الله بن عمر المقعد؛ والترمذي ١٤٦/٣، باب ما جاء من الرخصة في ذلك ح (٧٧٥)؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/٢ ح (٣٢١٧) عن بشر بن هلال البصري، كلاهما (أبو معمر، وبشر) عن عبد الوارث بن سعيد؛ والنسائي في «الكبرى» ٢٣٤/٢ ح (٣٢٢٢) عن علي بن حجر؛ وابن أبي شعبة ٣٠٨/٢ ح (٩٣١٥)، كلاهما (ابن حجر، وابن أبي شعبة) عن إسماعيل ابن علية؛ والنسائي في «الكبرى» ٢٣٣/٢ ح (٣٢١٩) من طريق الحسين بن الوليد، وفي ٢٣٤/٢ ح (٣٢٢٠) من طريق عبيد الله بن عمر القواريري، كلاهما (الحسين، والقواريري) عن حماد بن زيد؛ والنسائي في «الكبرى» ٢٣٤/٢ ح (٣٢٢١) من طريق معمر.

خمسهم (وهيب، وعبد الوارث، وابن علية، وحماد، ومعمر) عن أيوب عن عكرمة به بنحوه، إلا أن في حديث معلى بن أسد عن وهيب،

والحسين بن وليد عن حماد، وابن حجر عن ابن عليّة: (احتجم وهو صائم واحتجم وهو محرم)، وفي حديث حبان بن هلال عن وهيب، وأبو معمر عن عبد الوارث، والنسائي، عن بشر، عن عبد الوارث، والقواريري عن حماد، وابن أبي شيبّة عن ابن عليّة، ومعمر، أنه عليه السلام احتجم وهو صائم، لم يذكروا الإحرام، ورواه معمر، وعلي بن حجر عن ابن عليّة والقواريري عن حماد، روه مرسلاً عن عكرمة أن النبي عليه السلام .. ذكره.

الثاني: طريق هشام بن حسان:

* أخرجه البخاري ٣٦/٤٤ في «الطب»، باب الحجامة من الشقيقة والصداع ح (٥٧٠٠) من طريق ابن أبي عدي؛ وأبو داود ٤١٨/٢ في المناسك، باب المحرم يحتجم ح (١٨٣٦)؛ وأحمد ٢٣٦/١ من طريق يزيد بن هارون، زاد أحمد وغندر؛ والنسائي في «الكبرى» ٢٣٣/٢ ح (٣٢١٦) من طريق عبد الله بن رجاء؛ وأحمد ٢٤٩/١ عن غندر، وفي ١/٢٥٩ عن محمد بن عبد الله الأنصاري، وفي ٣٧٢/١ عن روح بن عباد.

ستتهم (ابن أبي عدي، ويزيد، وغندر، وابن رجاء، والأنصاري، وروح) عن هشام بن حسان، عن عكرمة به بنحوه، إلا أن في حديث ابن أبي عدي، ويزيد، وغندر في ٢٣٦/١، والأنصاري، وروح: «وهو محرم لم يذكروا الصيام» زاد يزيد بن هارون: «من أذى كان به»، ويّين الأنصاري، وروح في روايتهما أن ذلك كان بسبب الصداع، بينما في حديث ابن رجاء، وغندر ٢٤٩/١: «وهو صائم» لم يذكروا الإحرام.

الثالث والرابع والخامس: طريق الحسن بن زيد، وجعفر بن ربيعة، وخالد الحذاء:

* أخرجه النسائي ٢٣٣/٢ ح (٣٢١٥) من طريق الحسن بن زيد، وفي ٢٣٤/٢ ح (٣٢٢٣) من طريق جعفر بن ربيعة؛ وأحمد ٣٥١/١ من

طريق خالد الحذاء، ثلاثتهم (الحسن، وجعفر، والحذاء) عن عكرمة به،
إلا أن الحسن، وجعفر قالوا: «وهو صائم» ولم يذكروا قصة الإحرام،
ورواه جعفر مرسلاً، ورواه الحذاء بلفظ: «وهو محرم».

الحكم عليه:

إسناد أبي داود ضعيف؛ لضعف يزيد بن أبي زياد، وقد توبع من
خصيف، والحكم لكن متابعة خصيف ضعيفة أيضاً لأنها من رواية شريك
القاضي عنه، وهو سيء الحفظ، كما يتبين ذلك من ترجمته من «تهذيب
الكمال» ٤٦٢/١٢ وفي «التقريب» ص ٢٦٦: «صدوق، يخطئ كثيراً»،
وخصيف أيضاً متكلم في حفظه، وقد ضعفه جمع من الأئمة كما في
«تهذيب الكمال» ٢٥٧/٨ منهم: أحمد، وأبو حاتم، والنسائي وغيرهم،
وحسن حاله آخرون. وأما متابعة الحكم فلا تصح لأن الحكم لم يسمع
من مقسم حديث الباب - كما نصّ على ذلك شعبة -؛ وذكره الإمام أحمد
كما في «العلل» له ٢١٦/١؛ و«مسائل أحمد رواية البغوي» ص ٢٢؛
و«التاريخ الأوسط» للبخاري ٤٣٧/١. ويضاف إلى ما سبق، أن مقسماً
خالفه كبار أصحاب ابن عباس في الراوية فقد جمع في حديثه بين
الإحرام والصيام، بينما فصله كبار أصحاب عبد الله بالضمير، وبعضهم
اقتصروا على أحد اللفظين ومنهم عكرمة وعطاء وهو دونهم في ابن عباس،
كما قال الإمام أحمد، كما في «تهذيب الكمال» ٤٦٣/٢٨.

وقد تبين من التخريج السابق أن الحديث رواه عن ابن عباس جمع
وأنهم قد اختلفوا عليه واختلف على من دونهم كثيراً، وبعد أن تبين حال
الطريق التي رواها مقسم، بقي النظر في باقي الطرق وما فيها من
اختلاف فيقال:

١ - طريق عطاء: وقد اختلف عليه:

(أ) فرواه ابن جريج، وعنه: بشر بن الحسن بلفظ: «احتجم

بلحي جمل وهو صائم محرم» لكن قال النسائي ٢/ ٢٣٠: «حديث بشر بن حسن عندي - والله أعلم - وهم، ولعله أراد أن يكون النبي ﷺ تزوج وهو محرم». اهـ.

(ب) ورواه عمرو بن دينار -، وعنه: سفيان بن عيينة - ولم يختلف على سفيان في لفظه وإنما اختلف عليه في ذكر طاووس مع عطاء بن أبي رباح، وقد تقدم قول سفيان وأنه هل سمعه عمرو منهما أو كانت إحدى المرتين وهم؟ وتبين هناك أن عمراً ربما فرق الطريقتين وربما جمعهما، كما بين ذلك الإمام أحمد في روايته للحديث، ولا يبعد أن يكون عمرو حفظ الحديثين، وقد صحح البخاري ذلك في روايته عن مسدد عن ابن عيينة التي جمع فيها بين عطاء وطاووس، وكذا مسلم في رواية عن ابن راهويه، وابن أبي شيبة وزهير بن حرب، وغيرهم^(١). وتابع عمرو بن دينار على الجمع بينهما، النعمان ابن المنذر - عند ابن خزيمة - لكنه زاد (مجاهداً) ولعل هذا وهم من النعمان، وهو وإن وثقه أبو زرعة، فقد قال فيه النسائي: ليس بالقوى، كما في «تهذيب الكمال» ٢٩/ ٤٦١، ولذلك قال عنه الحافظان الذهبي، كما في «الكاشف» ٢/ ٣٢٣، وابن حجر في «التقريب» ص ٥٦٤: «صدوق».

(ج) ورواه النعمان بن المنذر: وقد تقدم الكلام على متابعته، وما زاد فيها آنفاً.

(د) ورواه أبو الزبير المكي:، وعنه: الليث وقد اختلف عليه:

(*) فرواه الجماعة يونس بن محمد، وقتيبة، وعيسى بن حماد عنه، عن أبي الزبير بلفظ: «وهو محرم».

(**) ورواه أبو سلمة بن سلمة الخزاعي عنه عن أبي الزبير بلفظ:

(١) ينظر: «فتح الباري» ٤/ ٦١ ح (١٨٣٥).

«وهو صائم» والجمع بين هذا الاختلاف أن يقال: ليس هذا من الاختلاف المؤثر، فيحتمل أن يكون بعضهم اختصر الحديث، فرواه بعضهم بلفظ: «وهو محرم»، وبعضهم: «وهو صائم» وبعضهم جمع لكنه فصل بضمير الشأن فقال: «احتجم وهو صائم، واحتجم وهو محرم».

وقد أشار إلى شيء من ذلك ابن القيم في «تهذيب السنن» ٢٤٩/٣.

وقد يقال: إن أبا سلمة وهم، فإن جميع الراوة عن عطاء ومن دونهم كلهم يروونه بلفظ: «وهو محرم» فقط. لا يزيدون على ذلك ولا يبدلون، وكأن هذا - والله أعلم - أقرب، ويدل لذلك أن هذا اللفظ: «وهو محرم» هو الذي اتفق عليه الشيخان، وصححه ابن خزيمة.

وبذلك يتبين أن المحفوظ في حديث عطاء وطاووس هو قوله: «احتجم وهو محرم» فحسب. والله أعلم.

٢ - طريق ميمون بن مهران:

وقد رواه محمد بن عبد الله الأنصاري، عن حبيب بن الشهيد، عنه.

لكن الإمام أحمد نقل إنكار معاذ بن معاذ، ويحيى بن سعيد القطان، على محمد الأنصاري هذا الحديث، كما في «العلل» له ١/ ١٢٢، ٢٤٢.

وقال النسائي ٢/ ٢٣٥: «وهذا منكر، ولا نعلم أحداً رواه عن حبيب غير الأنصاري ولعله أراد أن النبي ﷺ تزوج ميمونة». اهـ.

وقال الترمذي ٣/ ١٤٧: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه». اهـ.

٣ - طريق سعيد بن جبير:

وقد اختلف عليه في متنه، وسنده:

(أ) فرواه حماد بن أبي سليمان، واختلف عليه :

(*) فرواه الثوري، وعنه: قبيصة بن عقبة السوائي، عن حماد، عن ابن جبير موصولاً بذكر ابن عباس بلفظ: «احتجم وهو صائم».

(**) ورواه أبو هاشم الرماني، عن حماد، عن سعيد، عن عكرمة مرسلاً لفظ: «احتجم وهو صائم».

(ب) ورواه الثوري -، وعنه: محمد بن يوسف الفريابي - عن عبد الله بن عثمان بن خثيم موصولاً بذكر ابن عباس، بلفظ: «احتجم وهو محرم».

قال النسائي ٢/٢٣٥ عن طريق قبيصة عن الثوري: «هذا خطأ، لا نعلم أن أحداً رواه عن سفيان غير قبيصة، وقبيصة كثير الخطأ، وقد رواه أبو هاشم عن حماد مرسلاً».

وهذا الكلام من الإمام النسائي إعلال لطريق قبيصة بالتفرد والمخالفة.

وأيضاً فقد خالفه الفريابي في تسمية شيخ سفيان، وفي متنه حيث ذكره، قصة الإحرام ولم يذكر قصة الصيام.

وفي الإسناد خلف بن خليفة «صدوق» اختلط في آخر عمره، كما في «التقريب» ص ١٩٤، و«الكواكب النيرات» ص ١٥٥، ولم أجد ما يميز رواية قتيبة بن سعيد عنه على أن احتمال روايته عنه قبل الاختلاط قوية، فقد ذكر الإمام أحمد كما في «تهذيب التهذيب» ٣/١٣٦ أن رواية القدماء، عنه صحيحة، وقتيبة أدرك من حياته قرابة ثلاثين سنة على ما رجحه الحافظ ابن حجر على أن في سنة ميلاده اختلاف. والله أعلم.

بقي أن يقال: ومع هذا الاختلاف على سعيد ومن دونه، فإن حماد بن أبي سليمان وعبد الله بن عثمان بن خثيم لا يحتملان مثل هذا عن سعيد بن جبير، إذ يقال: أين بقية كبار أصحابه كعمرو بن دينار،

والحكم بن عتيبة، اللذين روى حديث الباب عن شيوخ آخرين، واللذين لو وجداه عند سعيد ما تركاه؟ والله أعلم.

٤ - طريق عكرمة:

وقد رواه عنه جماعة من أصحابه وقد اختلف عليه:

(أ) فرواه جعفر بن ربيعة، والحسن بن زيد عنه بلفظ «احتجم وهو صائم» لكن رواه جعفر عنه مرسلاً.

(ب) ورواه خالد الحذاء، عنه موصولاً بلفظ «احتجم وهو محرم».

(ج) ورواه هشام بن حسان، واختلف عليه:

(*) فرواه الجماعة: محمد بن عبد الله الأنصاري، وروح، وابن أبي عدي، ويزيد بن هارون، وغندر - في إحدى الروايتين عنه - عن هشام، عن عكرمة موصولاً بلفظ: «احتجم وهو محرم».

(**) ورواه غندر - في الراوية الثانية عنه - وعبد الله بن رجاء، عن هشام، عن عكرمة موصولاً بلفظ «احتجم وهو صائم».

والمحفوظ في حديث هشام هو روايته الحديث بلفظ: «احتجم وهو محرم»، أما ما رواه عبد الله بن رجاء عنه، فلعله من أوهامه، فقد قال الإمام أحمد عنه: زعموا أن كتبه ذهبت فكان يكتب من حفظه، فعنده مناكير، كما في «تهذيب التهذيب» ١٨٩/٥. وقد قال عنه الذهبي في «الميزان» ٤٢١/٢: «كان صدوقاً محدثاً». اهـ.

بقي الجواب عن رواية غندر، فيقال:

غندر قد روى اللفظين، وحمل روايته على ما وافق فيه الجماعة الثقات أولى، وتكون روايته المخالفة وهم، وقد ذكر عنه الإمام أحمد كما في «تهذيب الكمال» ٥/٢٥ أن فيه غفلة، فلعل هذا من آثارها. والله أعلم.

(د) ورواه أيوب السخيتاني، وقد اختلف عليه :

فرواه معمر، ووهيب بن خالد - فيما رواه حبان بن هلال عنه -
وعبد الوارث بن سعيد - فيما رواه أبو معمر المقعد، والنسائي في روايته
الحديث عن بشر بن هلال - وحماد بن زيد - فيما رواه عبيد الله بن عمر
القواريري عنه - وابن علي - فيما رواه ابن أبي شيبه عنه - بلفظ: «احتجم
وهو صائم»، إلا أن معمرًا، والقواريري، عن حماد جعلاه مرسلاً ليس
فيه ابن عباس.

ورواه ابن علي - فيما رواه علي بن حجر عنه - وحماد بن زيد -
فيما رواه الحسين بن الوليد عنه - ووهيب بن خالد - فيما رواه معلى بن
أسد عنه - بلفظ: «احتجم وهو صائم، واحتجم وهو محرم» إلا أن
علي بن حجر جعله مرسلاً ليس فيه ابن عباس.

ورواه عبد الوارث - فيما رواه عنه الترمذي عن بشر بن هلال عنه -
بلفظ: «احتجم وهو محرم صائم».

أما الطريق الأخير الذي رواه الترمذي عن بشر، عن عبد الوارث،
فلعله غير محفوظ؛ لأن الترمذي خالف في ذلك النسائي في روايته عن
بشر، وخالف البخاري وأبا داود في روايتهما الحديث عن أبي معمر
المقعد الذي رواه هو وبشر عن عبد الوارث، وقد أخرج البخاري في
صحيحه الحديث عن أبي معمر المقعد عن عبد الوارث بلفظ: «احتجم
وهو صائم» فلم يتابع عليه عن شيخه، ولا عن شيخه، وعليه فالمحفوظ
في حديث عبد الوارث هو هذا اللفظ. والله أعلم.

أما ما وقع في بعض الطرق إلى أيوب من رواية الحديث مرسلاً
مع رواية آخرين الحديث عنه موصولاً، فلعل هذا من قبل أيوب نفسه،
فقد سئل ابن معين كما في «شرح العلل» لابن رجب ٧٠٢/٢ عما يقع
من الاختلاف بين ابن علي وحماد بن زيد، فقال إن أيوب كان يحفظ

وربما نسي الشيء، انتهى». وقد علق الحافظ ابن رجب على ذلك بقوله: «نسب الاختلاف إلى أيوب». اهـ.

ولذلك اختار البخاري الموصول، ولم يقدح الوجه المرسل الذي رواه حماد في الموصول. والله أعلم.

بقي النظر في اللفظين الآخرين عن أيوب، فيقال: لا يبعد أن يكون كلا اللفظين محفوظان عن أيوب، ويقوي ذلك ما يلي:

١ - أن رواية كلا اللفظين «وهو صائم، وهو محرم» فيهم من هو في الطبقة العليا من التثبث كعبد الوارث الذي لم يختلف عليه على ما تقدم ترجيحه، وهو روى الحديث بلفظ «وهو صائم» وقد تابعه على ذلك ابن علية - فيما رواه ابن أبي شيبة -.

وابن علية من أثبت الناس في أيوب. وفي المقابل من روى اللفظين جميعاً فاصلاً بينهما بالضمير، هم كذلك من كبار الحفاظ، فرواه حماد بن زيد - فيما رواه عنه الحسين بن الوليد، ووهيب بن خالد فيما رواه عنه معلّى بن أسد -.

٢ - أن احتمال الاختصار في الرواية هنا وارد جداً، بدليل أن المحفوظ في حديث هشام بن حسان هو لفظ «احتجم وهو محرم»، بينما أكثر الرواة عن أيوب إما أن يرويه مقتصراً على الصيام أو يجمعها، وكذلك بعض الرواة من الشيخ الواحد بعضهم يبين السبب فيقول: «من داء كان به»، وبعضهم يبين هذا الداء فيقول: «من صداع» - كما تقدم -، وبعضهم يعرض عن ذكر ذلك كله فلا يذكر السبب ولا تفصيله.

٣ - أن البخاري أخرج اللفظين جميعاً في صحيحه من حديث أيوب، وهو ذهاب منه إلى ثبوتهما.

والخلاصة مما تقدم كله ما يلي:

١ - أن طريق مقسم لا تثبت لضعف الطرق إليه.

٢ - أن المحفوظ في حديث عطاء وطاووس هو روايته بلفظ «احتجم وهو محرم».

٣ - أن طريق ميمون بن مهران منكراً، كما قاله أحمد والقطان والنسائي وغيرهم.

٤ - أن طريق ابن جبير في ثبوته عنه نظر لما تقدم.

٥ - أن أقوى الطرق عن عكرمة هو رواية الحديث بلفظ «احتجم وهو محرم» رواها عنه هشام بن حسان، وتابعه عليها خالد الحذاء، وهي التي اتفق عليها الشيخان: البخاري ومسلم. ثم يليها طريق أيوب والتي روي فيها حديث الباب عنه بلفظين: «احتجم وهو صائم»، «احتجم وهو صائم»، واحتجم وهو محرم»، وأن كل هذه الألفاظ الثلاثة محفوظة، وتوجيه ذلك هو أنه اختصار من بعض الرواة كما تقدم ذلك، وقد أشار إليه ابن القيم في «تهذيب السنن» ٢٤٩/٣، وعليه فإن اللفظ الذي روي في حديث الباب لا يثبت لأمرين:

١ - لضعف الطرق إلى مقسم، ثم انقطاعه بين مقسم وبين ابن عباس.

٢ - أنه مخالف لما رواه كبار أصحاب عبد الله بن عباس الذين يفصلون بين كلمة «صائم» و«محرم» بالضمير، أو يفصلون الروايتين جميعاً على وجه الاختصار كما تقدم.

لكن ذكر ابن القيم في «تهذيب السنن» ٢٤٩/٣، والزيلعي في «نصب الراية» ٤٧٨/٢، وابن حجر في «الفتح» ٢٠٩/٤، وفي «التلخيص» ١٩٢/٢ أن الأئمة: يحيى القطان، وابن المديني، وأحمد، وأبو حاتم - كما في «العلل» لابنه ٢٣٠/١، على أن نسبة هذا القول إليه تحتاج إلى تأمل - وتبعهم ابن القيم في «زاد المعاد» ٦١/٢ أعلوا لفظة «وهو صائم» وقالوا: ليست هي في حديث ابن عباس واحتج أحمد بأن

عطاءً وطاووساً، وسعيد بن جبير رَوَاهُ كذلك وقال: «فهؤلاء أصحاب ابن عباس لا يذكرون صياماً».

ويمكن أن يحتج لهم أيضاً بما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن مالك ابن بحنة أنه قال: «احتجم رسول الله ﷺ بلحي جمل^(١)، وهو محرم وسط رأسه».

أخرجه البخاري ١٣/٢ في «جزاء الصيد»، باب الحجامة للمحرم ح (١٨٣٦) وهذا لفظه، وفي «الطب» باب الحجامة على الرأس ح (٥٦٩٨)؛ ومسلم ٨٦٢/٢ ح (١٢٠٣)؛ والنسائي ١٩٤/٥ في «المناسك»، باب حجامة المحرم وسط رأسه ح (٢٨٥٠)؛ وابن ماجه ٢/١١٥٢ في «الطب»، باب موضع الحجامة ح (٣٤٨١).

ويمكن أن يجاب عما ذكره هؤلاء الأئمة بما يلي:

١ - أن لفظة «وهو صائم» قد صحت عن بعض كبار أصحاب ابن عباس كعكرمة، وقد صححها البخاري.

٢ - قال ابن حجر في «التلخيص» ١٩١/٢: «واستشكل كونه ﷺ جمع بين الصيام والإحرام؛ لأنه لم يكن من شأنه التطوع بالصيام في السفر، ولم يكن محرماً إلا وهو مسافر، ولم يسافر في رمضان إلى جهة الإحرام إلا في غزاة الفتح، ولم يكن حينئذ محرماً، قلت: وفي الجملة الأولى نظر، فما المانع من ذلك؟ فلعله فعل ذلك مرة لبيان الجواز، وبمثل هذا لا ترد الأخبار الصحيحة، ثم ظهر لي أن بعض الرواة جمع بين الأمرين في الذكر، فأوهم أنهما وقعا معاً، والأصوب رواية

(١) ولحي جمل هو موضع بين مكة والمدينة كما بينته بعض الروايات في حديث ابن بحنة، وفي حديث ابن عباس. وينظر: «معجم البلدان» لياقوت ١٦/٥، و«إصلاح غلط المحدثين» للخطابي ص ٩٢.

البخاري: «احتجم وهو صائم، واحتجم وهو محرم» فيحمل على أن كل واحد منهما وقع في حالة مستقلة وهذا لا مانع منه، فقد صح أنه ﷺ صام في رمضان وهو مسافر، وهو في الصحيحين بلفظ: «وما فينا صائم إلا رسول الله ﷺ وعبد الله بن رواحة»، ويقوي ذلك: أن غالب الأحاديث ورد مفصلاً. اهـ.

لكن قد يورد على الحافظ أيضاً أن يقال: لا يلزم أيضاً من قوله (وهو صائم) أن ذلك كان في السفر، فربما كان احتجامة في الحضر، إذا كانت كل قصة وقعت منفصلة عن الأخرى، كما ذكر الحافظ نفسه. والله أعلم.

❦ الحديث الثالث والثلاثون ❦

قال أبو داود في ٧٧٤/٢، باب في الصائم يحتجم ح(٢٣٧٤):

حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن عبد الرحمن بن عابس، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ نهى عن الحجامة والمواصلة، ولم يحرمهما إبقاءً على أصحابه، فقليل له: يا رسول الله، إنك تواصل إلى السحر، فقال: «إني أواصل إلى السحر، وربّي يطعمني ويسقيني».

❦ رواية الإسناد: ❦

١ - أحمد بن حنبل: تقدم في الحديث السابع، وهو إمام ثقة حافظ، أحد الأئمة.

٢ - عبد الرحمن بن مهدي: تقدم في الحديث السابع، وهو ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث.

٣ - سفيان: هو الثوري، تقدم في الحديث السابع والعشرين، وهو ثقة حافظ فقيه، عابد، إمام، حجة.

٤ - عبد الرحمن بن عابس: ابن ربيعة، النخعي، الكوفي. روى عن: عبد الرحمن بن أبي ليلى، وأبيه عابس، وعنه: الثوري، وشعبة. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٧/١٩٣، التقريب ص ٣٤٣.

٥ - عبد الرحمن بن أبي ليلى: الأنصاري، المدني، ثم الكوفي، أبو عيسى، مات في وقعة الجمام سنة ٨٣هـ، وقيل إنه غرق بدجيل مع ابن الأشعث، وعبد الله بن شداد. روى عن: أبي بن كعب، وأنس

وجماعة آخرين من الصحابة، وعنه: عبد الرحمن بن عابس والشعبي، والأعمش وغيرهم.

وثقه ابن معين، والعجلي، وذكره العقيلي في «الضعفاء» متعلقاً بما رواه - بإسناده - عن إبراهيم النخعي أنه قال فيه: «ذاك صاحب أمراء». اهـ.

فتعقبه الذهبي في «الميزان» بقوله: «وبمثل هذا لا يلين الثقة»، وقال في «الكاشف»: «عالم الكوفة...»، كان أصحابه يعظمونه كأنه أمير»، وقال ابن حجر: «ثقة، اختلف في سمائه من عمر».

ضعفاء العقيلي ٣٣٧/٢، تهذيب الكمال ٣٧٢/١٧، الكاشف ١/٦٤١، الميزان ٥٨٤/٢، التقريب ص ٣٤٩.

❦ تخريجه:

* هو في مسند أحمد ٣١٤/٤، بهذا الإسناد.

* وأخرجه عبد الرزاق ٢١٢/٤ ح (٧٥٣٥) -؛ وعنه: أحمد ٤/٣٦٣، ٣١٤، ٣١٥؛ وابن أبي شعبة ٣٠٩/٢ ح (٩٣٢٨)؛ وأحمد ٥/٣٦٣، ٣٦٤ عن وكيع؛ والبيهقي ٢٦٣/٤ من طريق أبي داود الحفري، ثلاثتهم (عبد الرزاق، ووكيع، والحفري) عن سفيان به بنحوه إلا أن في حديث وكيع اختصاراً.

❦ الحكم عليه:

إسناده صحيح، والجهالة بالصحابي لا تضر فقد صرح التابعي بالتحديث، وقد صحح إسناده الحديث، النووي في «المجموع» ٣٤٩/٦، وابن حجر في «الفتح» ٢١٠/٤ ح (١٩٤٠).

ولمواصلته ﷺ إبقاءً على أصحابه شواهد، منها:

١ - عن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «لا تواصلوا» قالوا: إنك

تواصل، قال: «لست كأحد منكم، إني أطعم وأسقى، أو إني أبيت أطعم وأسقى».

أخرجه البخاري ٤٨/٢ باب الوصال ح (١٩٦١) - واللفظ له -؛ ومسلم ٧٧٥/٢ ح (١١٠٤)؛ والترمذي ١٤٨/٣ باب ما جاء في كراهية الوصال ح (٧٧٨).

٢ - عن عائشة رضي الله عنها، ولفظه نحو حديث أنس السابق:

أخرجه البخاري ٩٢/٢، باب الوصال ح (١٩٦٤)؛ ومسلم ٧٧٦/٢ ح (١١٠٥).

وأما النهي عن الحجامة إبقاءً على أصحابه رضي الله عنهم، فله شواهد منها: عن أنس رضي الله عنه أنه سئل: «أكنتم تكرهون الحجامة للصائم؟ قال: لا، إلا من أجل الضعف» هذا لفظ البخاري، وزاد بعده: وزاد شبابة حدثنا شعبة: على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ولفظ أبي داود: ما كنا ندع الحجامة للصائم إلا كراهية الجهد.

أخرجه البخاري ٤٢/٢ باب الحجامة والقيء للصائم ح (١٩٤٠)؛ وأبو داود ٧٧٤/٢ باب الرخصة في ذلك ح (٢٣٧٥).

قال الحافظ في «الفتح» ٢١١/٤ عن قول البخاري «زاد شبابة...»: «هذا يشعر بأن رواية شبابة موافقة لرواية آدم في الإسناد الممتن، إلا أن شبابة زاد فيه ما يؤكد رفعه، وقد أخرج ابن منده في «غرائب شعب» طريق شبابة فقال: حدثنا محمد بن أحمد بن حاتم حدثنا عبد الله بن روح، حدثنا شبابة عن شعبة عن حميد عن أنس نحوه». اهـ.

وفي النهي عن الوصال أحاديث أخرى عن جماعة من الصحابة في الصحيحين أو أحدهما، ينظر: الجمع بين الصحيحين للحافظ عبد الحق الإشبيلي ١٣٧/٢ ح (١٦٧٨، ١٦٨٦). والله أعلم.

❦ الحديث الرابع والثلاثون ❦

قال أبو داود ٢/ ٧٧٥، باب في الصائم يحتلم نهائراً في شهر رمضان ح(٢٣٧٦):

حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن زيد بن أسلم، عن رجل من أصحابه، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يفطر من قاء ولا من احتلم ولا من احتجم».

❦ رواية الإسناد:

١ - محمد بن كثير العبدي، البصري، روى عن: الثوري وشعبة، وعنه: البخاري وأبو داود.

وثقه أحمد وقال: لقد مات على سنة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان تقياً فاضلاً. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال العجلي: بصري ضعيف. وقال ابن معين: لم يكن بثقة. وقال مرة: لم يكن يستأهل أن يكتب عنه.

لكن الذهبي قال في «التذهيب» - كما نقله سبط ابن العجمي في «حاشية الكاشف»: كلمة ابن معين هذه إنما قالها في محمد بن كثير الفهري لا البصري.

ولهذا أورد الذهبي كلمة ابن معين هذه في «السير»، و«الميزان» في ترجمة محمد بن كثير الفهري، وقد قال الذهبي في «السير» عن العبدي: «الرجل ممن طَفَرَ القنطرة وما علمنا له شيئاً منكراً يلين به»، ولذا قال الحافظ ابن حجر: «ثقة، لم يصب من ضعفه».

سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٥٧ رقم (٣٤٣، ٣٤٤)، ثقات

العجلي ص ٤١١، سير أعلام النبلاء ٣٨٤/١٠، ٣٨٥، الميزان ١٨/٤، ٢٠، حاشية ابن العجمي على الكاشف ٢١٣/٢، تهذيب التهذيب ٩/٣٦١، التقريب ص ٥٠٤.

٢ - سفيان: هو الثوري، تقدم في الحديث السابع والعشرين، وهو ثقة حافظ إمام حجة.

٣ - زيد بن أسلم: العدوي مولى عمر، أبو عبد الله وأبو أسامة، المدني. مات سنة ١٣٦هـ. روى عن: ابن عمر، وسلمة بن الأكوع، وعنه: الثوري، ومالك وغيرهما.

روى عن: جماعة لم يسمع منهم، وقد وثقه جمع من الأئمة، ولذا قال الحافظ: «ثقة عالم، وكان يرسل».

تهذيب التهذيب ٣/٣٤٥، التقريب ص ٢٢٢.

❦ تخريجه:

* أخرجه عبد الرزاق ٢١٣/٤، ح (٧٥٣٨)؛ ومن طريقه ابن خزيمة ٢٣٤/٣ (١٩٧٤)؛ وابن خزيمة ٢٣٣/٣، ٢٣٤ ح (١٩٧٣، ١٩٧٤) من طرق عن ابن مهدي، وأبي عاصم النبيل، ومحمد بن يوسف.

أربعتهم (عبد الرزاق، وابن مهدي، وأبو عاصم، ومحمد) عن الثوري به بنحوه، إلا أن عبد الرزاق أوقفه على الصحابي.

* وأخرجه الترمذي ٩٧/٣، باب ما جاء في الصائم يذرعه القيء ح (٧١٩) عن محمد بن عبيد؛ وابن حبان في «المجروحين» ٥٨/٢ من طريق إبراهيم بن محمد الشافعي؛ وابن عدي في «الكامل» ٢٧١/٤ من طريق أبي مصعب الزهري أحمد بن القاسم؛ وأبو نعيم في «الحلية» ٨/٣٥٧ من طريق بشر بن الحارث؛ والبيهقي في «الكبرى» ٢٦٤/٤ من طريق يحيى الحماني، وعبد الله بن عبد الوهاب الحجبي.

ستتهم (ابن عبيد، والشافعي، وأبو مصعب، وبشر، والحماني، والحجبي) عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً فذكره بنحوه.

* وأخرجه عبد الرزاق ٢١٣/٤ ح (٧٥٣٩) - ومن طريقه ابن خزيمة ح (١٩٧٦) عن أبي بكر بن أبي سبرة؛ وعبد الرزاق ٢١٣/٤ ح (٧٥٣٨) - ومن طريقه ابن خزيمة ٢٣٤/٣ ح (١٩٧٤) عن معمر؛ وابن أبي شيبة ٢/٣٠٨ ح (٩٣١٦) عن إسماعيل بن عياش، عن يحيى بن سعيد الأنصاري؛ والبخاري ٤٧٩/١ ح (١٠١٧ - كشف)، من طريق محمد بن عبد العزيز الرملي؛ وابن عدي في «الكامل» ٢٨٢/٣ من طريق يزيد بن خالد بن مرسل^(١)، كلاهما (الرملي، ويزيد) عن أبي خالد الأحمر؛ وابن خزيمة ٢٣٤/٣ ح (١٩٧٧) عن محمد بن يحيى عن جعفر بن عون؛ وابن خزيمة في ٢٣٥/٣ ح (١٩٧٨) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين؛ والدارقطني ١٤٥/٢ ح (٢٢٤٧) من طريق شعيب بن حرب.

أربعتهم (جعفر، وأبو نعيم، وأبو خالد، وشعيب) عن هشام بن سعد. أربعتهم (أبو بكر، ومعمر، ويحيى الأنصاري، وهشام بن سعد) عن زيد بن أسلم به بنحوه، إلا ابن أبي سبرة قال في حديثه: عن زيد، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وجعله هشام بن سعد - فيما رواه عبد الرزاق عن معمر عنه - موقوفاً - على الصحابي، ورواه هشام بن سعد - فيما رواه عنه جعفر بن عون، و أبو نعيم - وكذا يحيى الأنصاري، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار مرسلاً، ورواه هشام بن سعد - فيما رواه عنه شعيب بن حرب - عن زيد عن عطاء عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

(١) وقع في «الكامل»: «مرشد» آخره دال، والصواب: «مرشل» آخره لام، كما في «الجرح والتعديل» ٢٥٩/٩، و«تهذيب الكمال» ٣٩٦/١١.

ورواه أبو خالد الأحمر - فيما رواه عنه الرملي - عن هشام بن سعد، عن عروة، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً، ورواه أبو خالد - فيما رواه عنه يزيد بن خالد - عن هشام بن سعد، عن زيد عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس مرفوعاً.

❦ الحكم عليه:

ضعيف؛ لجهالة شيخ زيد.

وقد تبين من التخريج السابق أن الحديث اختلف فيه على زيد بن أسلم ومن دونه وبيان ذلك كما يلي:

١ - فقد رواه الثوري عن زيد بن أسلم، عن رجل من أصحابه، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً، وكذا رواه معمر - فيما رواه عنه عبد الرزاق - إلا أنه وقفه - كما قال ابن خزيمة - والذي في مصنف عبد الرزاق ح (٧٥٣٨) أنه قال - بعد أن أخرج حديث الباب عن الثوري ومعمر - قال: وذكره معمر عن النبي ﷺ.

٢ - ورواه هشام بن سعد، واختلف عليه:

(أ) فرواه جعفر بن عون، وأبو نعيم عن هشام عن زيد عن عطاء مرسلاً.

(ب) ورواه شعيب بن حرب، عن هشام، عن زيد، عن عطاء، عن أبي سعيد مرفوعاً.

(ج) ورواه أبو خالد الأحمر، واختلف عليه.

(*) فرواه محمد بن عبد العزيز الرملي، عن أبي خالد، عن هشام، عن عروة، عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً.

(**) ورواه يزيد بن خالد بن مرشل، عن أبي خالد، عن هشام، عن زيد بن أسلم عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً.

٣ - ورواه ابن أبي سبرة، عن زيد، عن عطاء، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ.

٤ - ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري، عن زيد، عن عطاء بن يسار مرسلاً.

وبالنظر في هذا الاختلاف يظهر ما يلي:

أولاً: الوجه الذي رواه ابن أبي سبرة مطروح؛ لأن ابن أبي سبرة، قال في «التقريب» ص ٦٢٣: «رموه بالوضع» اهـ.

ثانياً: الوجه الذي رواه أبو خالد الأحمر - على الاختلاف عليه - مرجوح فالرملي لم يكن بالحافظ، ويزيد بن خالد بن مرشل - وإن كان ثقة - كما في «الجرح والتعديل» ٢٥٩/٩ - إلا أن هذا الاختلاف على أبي خالد يشعر بعدم الضبط، ولذلك حكم بعض الأئمة على أن هذا الوجه الذي فيه ذكر ابن عباس خطأ.

ولذلك قال ابن عدي - كما في «نصب الراية» ٤٤٧/٢ - في نقد طريق أبي خالد: «وما ذكرناه عن ابن عباس مرفوعاً، لا أعرفه إلا من حديث هشام بن سعد ولا عنه إلا سليمان هذا». اهـ، ويعني بسليمان، أبا خالد الأحمر.

وهذا الوجه الذي رواه أبو خالد، رغم الاختلاف عليه، إلا أنه أيضاً خولف من قبل بعض أصحاب هشام، الذي هم أوثق منه وأحفظ، وهما: أبو نعيم، وجعفر بن عون، حيث رواياه عن هشام، عن زيد، عن عطاء بن يسار مرسلاً.

وقد أعل الدارقطني في «العلل» ٢٦٨/١١، وابن حجر في «التلخيص» الطريق التي رواها الرملي، عن أبي خالد، عن هشام.

ويحتمل أن يكون هذا الاختلاف على أبي خالد من قبله هو، فقد قال ابن عدي عنه - كما في «الكامل» ٢٨٣/٣ -: «وأبو خالد الأحمر،

له أحاديث صالحة... ، وإنما أتى هذا من سوء حفظه فيغلط ويخطئ، وهو - في الأصل - كما قال ابن معين: صدوق وليس بحجة». اهـ.

ثالثاً: الوجه الذي رواه شعيب بن حرب، عن هشام بن سعد، عن زيد، عن عطاء عن أبي سعيد مرفوعاً، تقدم نقده في الكلام على الوجه الثاني.

رابعاً: الوجه المرسل الذي يرويه زيد بن أسلم عن عطاء عن النبي ﷺ، هو أقوى هذه الأوجه السابقة، فقد تتابع على روايته عن زيد، يحيى الأنصاري، وهشام بن سعد - فيما رواه جعفر بن عون وأبو نعيم - إلا أن جماعة من الأئمة حكموا بشذوذ الوجه الموصول بذكر أبي سعيد، والمرسل عن عطاء.

فقد سئل الإمام أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان عن الوجه الموصول بذكر أبي سعيد فقالا - كما في «العلل» ٢٤٠/١ -: «هذا خطأ، رواه سفيان الثوري، عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحابه، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ، وهذا الصحيح.

سألت أبي وأبا زرعة مرة أخرى عن هذا الحديث، قال أبي: هذا أشبه بالصواب. والله أعلم. وقال أبو زرعة: هذا أصح». اهـ.

وقال الإمام محمد بن يحيى الذهلي - فيما نقله عنه ابن خزيمة ٣/٢٣٣ -:

«هذا الحديث غير محفوظ عن أبي سعيد، ولا عن عطاء بن يسار، والمحمفوظ عندنا حديث سفيان، ومعمّر». اهـ.

وبنحو مما ذكر هؤلاء الأئمة، قال به الترمذي ٩٧/٣، وابن خزيمة ٣/٢٣٣، وابن عدي ٢/٢٧١، ٣/٢٨٢، والدارقطني في «العلل» ١١/٢٦٩، وأبو نعيم في «الحلية» ٨/٣٥٧، والمنذري في مختصره لأبي داود ٣/٢٥٨.

وقال ابن حبان في «المجروحين» ٥٧/٢ عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: «كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل وإسناد الموقوف، فاستحق الترك». اهـ.

وقد جاء نحو حديث الباب مروياً عن ثوبان بن بجدد رضي الله عنه، ولم أقف على غيره، وقد أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٣٢/٧ ح (٦٦٧٣) من طريق ابن وهب، أخبرني يزيد بن عياض، عن أبي علي الفدكي، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن ثوبان، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ثلاث...» فذكره بنحوه.

قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن ثوبان إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن وهب». اهـ.

وقال ابن حجر في «التلخيص» ١٩٤/٢: «أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» بسند ضعيف». اهـ. والله أعلم.

❦ الحديث الخامس والثلاثون ❦

قال أبو داود ٧٧٥/٢ باب في الكحل عن النوم للصائم
ح(٢٣٧٧):

حدثنا النفيلي، حدثنا علي بن ثابت، حدثني عبد الرحمن بن
النعمان بن معبد بن هوزة، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ أنه أمر
بالإثم المروح عند النوم وقال: «ليتقه الصائم».

قال أبو داود: قال لي يحيى بن معين: هو حديث منكر، يعني:
حديث الكحل.

❦ غريب الحديث: ❦

قوله: «الإثم»: «والإثم بكسر الهمزة، وهو حجر للكحل»، كما
في «القاموس».

قوله: «المُرَّوح»: «بضم الميم وتشديد الواو المفتوحة وآخر
الحروف حاء مهملة؛ أي: المطيب بالمسك، كأنه جعل له رائحة تفوح
بعد أن لم تكن له رائحة». ينظر: «عون المعبود» ٥/٧.

❦ رواة الإسناد: ❦

١ - النفيلي: هو عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل، بنون وفاء،
مصغر، أبو جعفر النفيلي الحراني، مات سنة ٢٣٤هـ. روى عن: علي بن
ثابت، ومالك، وعنه: أبو داود، والفريابي وغيرهما. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٨٨/١٦، التقريب ص ٣٢١.

٢ - علي بن ثابت: الجزري، أبو أحمد الهاشمي مولا هم. روى عن:
عبد الرحمن بن النعمان، وقيس بن الربيع، وعنه: النفيلي، والإمام أحمد.

وثقه الأئمة: ابن سعد، ومحمد بن نمير، وأحمد، وأبو داود،
والعجلي، وأبو زرعة وقال: لا بأس به، وابن معين وقيدها مرة بقوله:
«ثقة إذا روى عن: ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «ربما
أخطأ»، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وضعفه الأزدي.
وقد لخص حاله الحافظ فقال: «صدوق ربما أخطأ، وقد ضعفه
الأزدي بلا حجة».

قلت: والواقع أن كلمة أبي حاتم فيها تضعيف - كما هو ظاهر -
فلا أدري لم خصّ الحافظ التضعيف بالأزدي، اللهم إلا إن كان مقصوده
التنصيص على الضعف، فهذا صحيح.

تهذيب الكمال ٢٠/٣٣٥، الكاشف ٢/٣٦، تهذيب التهذيب ٧/
٢٤٦، التقريب ص ٣٩٨.

٣ - عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هوذة، الأنصاري، أبو
النعمان الكوفي. روى عن: أبيه، وسليمان بن قتة، وعنه: علي بن
ثابت، وأبو نعيم الفضل بن دكين وأبو أحمد الزبيري وغيرهم.

قال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن المديني: مجهول، وضعفه ابن
معين، وقال الدارقطني: متروك، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبي في الميزان: «روى عن: سعد بن إسحاق العجري،
فقلب اسمه أولاً فقال: إسحاق بن سعد بن كعب، ثم غلط في الحديث
فقال: عن أبيه، عن جده فضعه راجح»، وقال في «الكاشف»:
«صدوق»، وقال ابن حجر: «صدوق ربما غلط».

تهذيب الكمال ١٧/٤٥٨، الميزان ٢/٥٩٤، الكاشف ١/٦٤٧،
تهذيب التهذيب ٦/٢٥٤ التقريب ص ٣٥٢.

٤ - النعمان بن معبد بن هوذة الأنصاري، المدني. روى عن:
أبيه، وعنه: ابنه عبد الرحمن.

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروي عن أبيه، روى عنه الحجازيون.

قال الذهبي عنه في «الكاشف»: «وثق» وقال في «الميزان»: «غير معروف، تفرد عنه ابنه عبد الرحمن». اهـ. وقال ابن حجر: «مجهول». الثقات لابن حبان ٧/٥٣٠، تهذيب الكمال ٢٩/٤٥٨، الميزان ٤/٢٦٦، الكاشف ٢/٣٢٣، التقريب ص ٥٦٤.

٥ - معبد بن هوذة الأنصاري، صحابي، روى عن: النبي ﷺ، وعنه: ابنه النعمان.

قال ابن حجر: «وقيل: إن الضمير في قوله: عن جده، يعود لعبد الرحمن، فتكون الصحبة لهوذة. والله أعلم». اهـ، وقد ذكر البخاري في «التاريخ» أن لمعبد صحبة ثم ساق حديث الكحل لكن بسياق مغاير. والله أعلم.

التاريخ الكبير ٧/٣٩٨، معجم الصحابة ٣/٩٤، الإصابة ٦/١٢٠، التقريب ص ٥٣٩.

❦ تخريجه:

* أخرجه أحمد ٣/٤٩٩ عن علي بن ثابت به بلفظ: «أمر بالإئتمد المروّح عند النوم» وجعله من مسند هوذة^(١).

* وأخرجه أحمد ٣/٤٧٦ عن أبي أحمد الزبيري (محمد بن عبد الله بن الزبير)؛ والدارمي ١/٤٤١ (١٦٨٤)؛ والبخاري في «التاريخ الكبير» ٧/٣٩٨؛ والبيهقي ٤/٢٦٢ من طريق أحمد بن يوسف، ثلاثتهم

(١) ينظر: «تعجيل المنفعة» ٢/٣٣٣ رقم الترجمة (١١٣٧)، فقد قرر وبين الحافظ - كما جزم به أكثر المصنفين في الصحابة - أن الحديث من مسند معبد بن هوذة، لا من مسند هوذة.

(الدارمي، والبخاري، وأحمد بن يوسف) عن أبي نعيم الفضل بن دكين، كلاهما (أبو أحمد الزبيري، وأبو نعيم) عن عبد الرحمن بن النعمان، عن أبيه عن جده ولفظ: الزبيري: «اكتحلوا بالإثم الرّوح، فإنه يجلو البصر وينبت الشعر» ولفظ أبي نعيم نحوه إلا أن فيه قصة معبد في مسح النبي ﷺ رأسه. وفيه - أي حديث أبي نعيم - أن عبد الرحمن بن النعمان قال: حدثني أبي، عن جدي: فهذا صريح في أن الحديث من مسند معبد لا من مسند هوزة. والله أعلم.

الحكم عليه:

منكر، كما قال الإمام يحيى بن معين - فيما نقله عنه أبو داود - وهذا استنكره الإمام أحمد - كما في «مسائل أبي داود» ص ٢٩٨ -، وابن حجر - كما سيأتي -.

قال الترمذي ١٠٥/٣ في «الجامع»: «ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء».

وقال ابن القيم عن هذا الحديث «زاد المعاد» ٢/٦٣: «ولا يصح»، وكان قال قبل ذلك ٢/٦٠: «ولا يصح عنه في الكحل شيء». وقال ابن حجر - عن حديث الباب - في تعجيل المنفعة ٢/٣٣٣: «وهو حديث منكر».

وفي الباب عن أنس، وعائشة، وأبي رافع وغيرهم.

أما حديث أنس، وعائشة فسيأتي تخريجهما والكلام عليهما - إن شاء الله - عند تخريج الحديثين (٧٧، ١٤٦).

وأما حديث أبي رافع فقد أخرجه ابن خزيمة ٢٤٨/٣ ح (٢٠٠٨) قال: حدثنا علي بن معبد، حدثنا معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، حدثني أبي، عن أبيه عبيد الله عن أبي رافع قال: «نزل

رسول الله ﷺ خير ونزلت معه، فدعاني بكحل إثمك فاكحتل في رمضان وهو صائم - بإثمك غير ممسك» .

قال ابن خزيمة: أنا أبرأ من عهدة هذا الإسناد لمعمر .

وقد بَوَّبَ على الحديث بقوله: «باب الرخصة في اكتحال الصائم إن صحَّ الخبر وإن لم يصح الخبر من جهة النقل، فالقرآن دال على إباحته، وهو قول الله ﷻ: ﴿فَالْكَفَّ بِشْرُوهُنَّ﴾ الآية، دال على إباحة الكحل للصائم» . . اهـ .

ونقل في التلخيص ١٩٠/٢ عن أبي حاتم^(١) أنه قال: «هذا حديث منكر، وقال في محمد: منكر الحديث، وكذا قال البخاري» . اهـ . والله أعلم .

(١) لم أجده في «العلل» لابنه .

❦ الحديث السادس والثلاثون ❦

قال أبو داود ٢/٧٧٦، باب الصائم يستقيء عامداً ح (٢٣٨٠) حدثنا مسدد، حدثنا عيسى بن يونس، حدثنا هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من ذرعه قيء وهو صائم فليس عليه قضاء، وإن استقاء فليقض». قال أبو داود: رواه أيضاً حفص بن غياث مثله.

❦ رواة الإسناد: ❦

- ١ - مسدد: تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر، وهو ثقة.
- ٢ - عيسى بن يونس: ابن أبي إسحاق السبيعي، أخو إسرائيل، كوفي نزل الشام مرابطاً، مات سنة ١٨٧هـ. روى عن: أبيه، وهشام بن حسان، وعنه: حماد بن سلمة ومسدد، وأمم. «ثقة مأمون».
- تهذيب الكمال ٢٣/٦٢، التقريب ص ٤٤١.
- ٣ - هشام بن حسان: الأزدي القردوسي، بالقاف وضم الدال، أبو عبد الله البصري، مات سنة ١٤٧ أو ١٤٨هـ. روى عن: محمد، وأنس، وحفصة أبناء سيرين، وعنه: السفينان، والحمادان، وعيسى بن يونس.
- وثقه جمهور الأئمة، وتكلم فيه شعبة، حيث قال لجريز بن حازم - لما سأله عن هشام -: دمر عليه. وقال أبو شهاب الحناط: قال لي شعبة: عليك بحجاج، ومحمد بن إسحاق فإنهما حافظان، واكتم علي عند البصريين في خالد، وهشام.
- وقد علق الذهبي على هذه الكلمة الأخيرة، فقال: «قلت: هذا قول

مطروح، وليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاده، وهذه زلة من عالم، فإن خالد الحذاء وهشام بن حسان ثقتان ثبتان، والآخران فالجمهور على أنه لا يحتج بهما، فهذا هدبة بن خالد يقول عنك يا شعبة إنك ترى الإرجاء، نسأل الله التوبة». اهـ.

وبعض الأئمة؛ كشعبة، وابن عيينة - في رواية عنه - وابن عليه، وابن المدني تكلم في روايته عن الحسن البصري، وتكلم شعبة، والقطان في روايته عن عطاء بن أبي رباح، وتكلم بعضهم في روايته عن عكرمة.

وقد دافع عنه ابن حجر عنه في «الهدي» فقال: «قلت: احتج به الأئمة، لكن ما أخرجوا له عن عطاء شيئاً، وأما حديثه عن عكرمة فأخرج البخاري منه يسيراً، توبع في بعضه، وأما حديثه عن الحسن البصري ففي الكتب الستة، وقد قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ما يكاد ينكر عليه أحد شيئاً إلا وجدت غيره قد حدث به، إما أيوب، وإما عوف».

وقد لخص الذهبي حاله في «السير» فقال: «هشام قد قفز القنطرة، واستقر توثيقه، واحتج به أصحاب الصحاح، وله أوهام مغمورة في بحر ما روى».

وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة، وهو من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن، وعطاء مقال».

تهذيب الكمال ٣٠/١٨١، الميزان ٨/٢٩٥، السير ٦/٢٦١ - ٢٦٤، هدي الساري ص ٤٧٠، التقريب ص ٥٧٢.

٤ - محمد بن سيرين: الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري. مات سنة ١١٠هـ. روى عن: أبي هريرة، وعمران، وعنه: هشام بن حسان، وابن عون وغيرهما.

وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة ثبت عابد كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى».

تهذيب الكمال ٢٥/٣٤٤، التقريب ص ٤٨٣.

٥ - أبو هريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

❦ تخريجه:

* أخرجه من طريق أبي داود، الدارقطني ١٤٦/٢ ح (٢٢٥٢) بنحوه.

* وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» ٩٢/٢؛ والحاكم ١/٤٢٦ - ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» ٣/٣٧٠ ح (٢٤٧٦) - من طريق أبي المثنى معاذ بن المثنى؛ والبيهقي ٤/٢١٩ من طريق عثمان بن سعيد، ثلاثتهم (البخاري، ومعاذ وعثمان) عن مسدد به بنحوه، إلا أن لفظ حديث ومعاذ بن المثنى «من استقاء فعليه القضاء».

* وأخرجه الترمذي ٩٨/٣ باب ما جاء فيمن استقاء عمداً ح (٧٢٠)؛ وابن خزيمة ٣/٢٢٦ ح (١٩٦٠)؛ والحاكم ١/٤٢٦، ٤٢٧ من طريق جعفر بن أحمد، والحسن سفيان.

أربعتهم (الترمذي، وابن خزيمة، وجعفر، والحسن) عن علي بن حجر؛ والنسائي في الكبرى ٢/٢١٥ ح (٣١٣٠)؛ والدارمي ١/٤٣٩ ح (١٦٨٠) عن إسحاق بن إبراهيم، وابن ماجه ١/٥٣٦، باب ما جاء في الصائم يقيء ح (١٦٧٦) عن عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي؛ وأحمد ٢/٤٩٨، كلاهما (أحمد، أبو زرعة) عن الحكم بن موسى، وابن حبان ٨/٢٨٤ ح (٣٥١٨) من طريق أبي وهب الوليد بن عبد الملك، والدارقطني ١٤٦/٢ ح (٢٢٥١)؛ والبيهقي ٤/٢١٩ من طريق عبد الله بن وهب؛ والدارقطني ١٤٦/٢ ح (٢٢٥١) من طريق محمد بن المبارك الصوري؛ والبيهقي ٤/٢١٩ من طريق شداد بن حكيم.

سبعتهم (علي بن حجر، وإسحاق، والحكم بن موسى، وأبو وهب، وعبد الله بن وهب، والصوري، وشداد) عن عيسى بن يونس به بنحوه.

* وأخرجه ابن ماجه ٥٣٦/١ باب ما جاء في الصائم يقيء
ح(١٦٧٦) من طريق أبي الشعثاء علي بن الحسن؛ وابن خزيمة ٢٢٦/٣
ح(١٩٦١) عن محمد بن يحيى؛ والحاكم ٤٢٦/١ من طريق إبراهيم بن
أبي داود، كلاهما (محمد، وإبراهيم) عن أبي سعيد يحيى بن سليمان
الجعفي، كلاهما (أبو الشعثاء، والجعفي) عن حفص بن غياث به بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي شيبة ٢٩٨/٢ ح(٩١٨٩) عن أبي بكر بن
عياش؛ وأبو يعلى ٤٨٢/١١ ح(٦٦٠٤) من طريق حفص بن غياث؛
والدارقطني ٤٦/٢ ح(٢٢٥٢)، ح(٢٢٥٣) من طريق ابن فضيل، ومندل،
أربعتهم (أبو بكر، وحفص، ومحمد، ومندل) عن عبد الله بن سعيد بن
أبي سعيد المقبري، عن جده أبي سعيد، عن أبي هريرة، بنحوه، إلا أن
أبا بكر بن عياش لم يذكر إذا ذرعه القتي.

* وأخرجه البخاري في «الصحیح» ٤٢/٢ باب الحجامة والقيء
للصائم من طريق عمر بن الحكم بن ثوبان؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/
٢١٥ ح(٣١٣١) من طريق عطاء، كلاهما (عمر، وعطاء) عن أبي هريرة
موقوفاً، ولفظ عمر: «إذا قاء فلا يفطر، إنما يخرج ولا يولج»، ولفظ
عطاء: «من قاء وهو صائم فليفطر».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، مع أن ظاهر إسناده الصحة - كما سيأتي - .
وقد صحح الحديث جمع من الأئمة، ومنهم: ابن خزيمة، وابن
حبان، والحاكم ولما أخرجه الدارقطني قال: «رواته كلهم ثقات ولم
يتعقبه بشيء».

وأشار الطحاوي في «شرح المعاني» ٩٧/٢ إلى تصحيحه، وأشار شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» ٢٢٢/٢٥ إلى ثبوته. لكن أشار جمع من الأئمة المتقدمين إلى أنه هذا الحديث غير محفوظ:

فقد قال الإمام أحمد: ليس من ذا شيء، قال الخطابي: يريد أنه غير محفوظ كما في «البيهقي» ٢١٩/٤، و«مختصر المنذري» ٢٦١/٣. ونقل البيهقي في المعرفة ٣٧٠/٣ عن أحمد قوله: تفرد به هشام بن حسان.

ونقل الحافظ في التلخيص ١٨٩/٢ عن أحمد أنه قال: «حدث به عيسى وليس هو في كتابه، غلط فيه وليس هو من حديثه».

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» ٩٢/١: «ولم يصح، وإنما يروي هذا عن عبد الله بن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة رفعه، وخالفه يحيى بن صالح قال ثنا معاوية، ثنا يحيى عن عمر بن حكم بن ثوبان سمع أبا هريرة... فذكره - يعني موقوفاً...».

ونقل الترمذي عنه ٩٩/٣ عنه أنه قال: «لا أراه محفوظاً» وهو في العلل الكبير له ص ١١٥ وعارضه - أي البخاري - بحديث عمر بن حكم، عن أبي هريرة.

ونقل الدارمي في سننه ٤٣٩/١ عن عيسى بن يونس قوله: «زعم أهل البصرة أن هشاماً أوهم فيه، فموضع الخلاف ههنا».

قال الترمذي ٩٨/٣: «حديث أبي هريرة حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ إلا من حديث عيسى بن يونس... وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة، ولا يصح إسناده».

وذكر البيهقي ٢١٩/٤ نحواً مما سبق، مؤيداً ضعف الحديث.

وبهذا يتبين أن تضعيف الأئمة المتقدمين لهذا الحديث يدور على ثلاث علل:

العلة الأولى: غلط عيسى بن يونس فيه، حيث حدث به، وليس هو في كتابه، كما ذكر ذلك الإمام أحمد.

العلة الثانية: التفرد من قبل هشام بن حسان، كما نصّ على ذلك الإمام أحمد - فيما نقله البيهقي في «المعرفة» - وكما يشير إليه كلام الدارمي، والترمذي.

ولعل هذه العلة أقرب إلى الصواب - والله أعلم - من إعلاله بتفرد عيسى بن يونس لسببين:

*** السبب الأول:** أن عيسى - كما نقله عنه الدارمي -: «زعم أهل البصرة أن هشاماً أوهم فيه»، ففي هذا إشارة إلى أنه - وإن تفرد به - فقد ضبطه - في نظر يونس - ولذلك لما ذكر الحافظ ابن حجر كلام البخاري وأن الحديث غير محفوظ، قال الحافظ في «تغليق التغليق» ١٧٧/٣: «قلت: قد رواه ابن ماجه أيضاً عن أبي زرعة، وعن أبي الشعثاء علي بن الحسن بن سلمان، عن حفص بن غياث، عن هشام نحوه، فكأن هشاماً هو المتفرد به، كما أشار إليه الدارمي». اهـ.

*** السبب الثاني:** أن بعض الأئمة - وهو أبو داود - ذكر أن حفص بن غياث قد تابع عيسى بن يونس، عن هشام، وهو ما أوضحه ابن حجر في النقل الآنف عنه ولذلك قال بعده: «فكأن هشاماً المتفرد به». اهـ.

العلة الثالثة: المخالفة، ويمكن أن يلخص من كلام البخاري وغيره أنها على وجهين:

*** الوجه الأول:** في تسمية الرواة للوجه المرفوع، وأن الصواب: عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن جده، عن أبي هريرة.

وهذا لا يثبت؛ لأن عبد الله بن سعيد، «متروك» كما في «التقريب»
ص ٣٠٦.

* الوجه الثاني: أن الحديث روي موقوفاً على أبي هريرة،
واختلف عليه:

فرواه عطاء بلفظ: «من قاء وهو صائم فليفطر»، ورواه عمر بن
حكم بلفظ: «إذا قاء فلا يفطر» وقد قال البخاري عن هذا اللفظ إنه أصح
من اللفظ الذي رواه عطاء، وحكاه بصيغة التمریض.

والخلاصة:

أن الحديث لا يثبت، كما قاله الأئمة المتقدم ذكرهم. والله أعلم.
وفي الباب عن أبي الدرداء، وفضالة بن عبيد رضي الله عنه، وسيأتي
تخريجهما في الأحاديث ذوات الأرقام (٣٧، ١٤٤).

❦ الحديث السابع والثلاثون ❦

قال أبو داود ٧٧٧/٢ باب الصائم يستقيء عامداً ح (٢٣٨١):
حدثنا أبو معمر عبد الله بن عمرو حدثنا عبد الوارث، حدثنا
الحسين عن يحيى حدثني عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي عن يعيش بن
الوليد بن هشام أن أباه حدثه معدان بن طلحة، أن أبا الدرداء حدثه أن
رسول الله ﷺ قاء فأفطر، فلقيت ثوبان مولى رسول الله ﷺ في مسجد
دمشق، فقلت: إن أبا الدرداء حدثني أن رسول الله ﷺ قاء فأفطر، قال:
صدق، وأنا صبيت له وضوءه ﷺ.

❦ رواة الإسناد: ❦

١ - أبو معمر عبد الله بن عمرو: ابن أبي الحجاج التميمي، أبو
معمر المقعد المنقري، واسم أبي الحجاج: ميسرة، مات سنة ٢٢٤هـ.
روى عن: عبد الوارث، وأبي الأشهب العطاردي، وعنه: أبو داود،
والبخاري وغيرهم. «ثقة ثبت روى بالقدر».

تهذيب الكمال ٣٥٣/١٥، التقريب ص ٣١٥.

٢ - عبد الوارث: هو ابن سعيد بن ذكوان العبدي مولاهم، أبو
عبيدة التنوري بفتح المثناة وتشديد النون، البصري، مات سنة ١٨٠هـ.
روى عن: حسين المعلم، وأيوب، وعنه: أبو معمر المقعد، ومسدد:
«ثقة ثبت روى بالقدر ولم يثبت عنه».

تهذيب الكمال ٤٧٨/١٨، التقريب ص ٣٦٧.

٣ - الحسين بن ذكوان المعلم المكنى، العوزي، بفتح المهملة
وسكون الواو بعدها معجمة، البصري، مات سنة ١٤٥هـ. روى عن:
يحيى بن أبي كثير، وعطاء، وعنه: عبد الوارث، والقطان، وغندر وغيرهم.

وثقه ابن سعد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال يحيى القطان: فيه اضطراب، وقال العقيلي: ضعيف.

وقد أجاب ابن حجر في مقدمة الفتح عن كلمة القطان فقال: «لعل الاضطراب من الرواة عنه، فقد احتج به الأئمة».

وقال الذهبي عن كلمة العقيلي: «ضعفه العقيلي بلا حجة... وذكر له العقيلي حديثاً واحداً غيره يرسله، فكان ماذا؟ فمن ذا الذي ما غلط في أحاديث؟ أشعبة؟ أمالك؟»، ولذا قال في «الكاشف»: «ثقة»، وقال ابن حجر: «ثقة ربما وهم» فكانه أخذ بكلمة العقيلي مع جوابه عنها. والله أعلم.

الميزان ١/ ٥٣٤، الكاشف ١/ ٣٣٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٠٧، التقريب ص ١٦٦.

٤ - يحيى بن أبي كثير: تقدم في الحديث الثلاثين، وهو ثقة ثبت لكنه يدلّس ويرسل.

٥- عبد الرحمن بن عمرو: ابن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو، مات سنة ١٥٧هـ، روى عن: يعيش بن الوليد، وعطاء، والتميمي، وعنه: يحيى بن أبي كثير، وقتادة - وهما من شيوخه - والوليد بن مسلم، وابن المبارك، وأبو المغيرة الخولاني وغيرهم وكان رأساً في العلم والعبادة. «فقيه، ثقة جليل».

تهذيب الكمال ١٧/ ٣٠٧، التقريب ص ٣٤٧.

٦ - يعيش بن الوليد بن هشام: ابن معاوية الأموي المعيطي، الدمشقي، نزيل الجزيرة. روى عن: أبيه، ومعاوية بن أبي سفيان، وعنه: الأوزاعي، وعكرمة بن عمار.

قال ابن حجر: «ثقة».

تهذيب الكمال ٣٢/٤٠٤، التقريب ص ٦١٠.

٧ - عن أبيه: هو الوليد بن هشام بن معاوية بن عقبة بن أبي معيط، بالتصغير، الأموي أبو يعيش المعيطي. روى عن: معدان بن أبي طلحة، وابن محيريز، وعنه: ابنه والأوزاعي. «ثقة».

تهذيب الكمال ٣١/١٠٢، التقريب ص ٥٨٤.

٨ - معدان بن أبي طلحة: ويقال: ابن طلحة، اليعمري، بفتح التحتانية والميم بينهما، الشامي. روى عن: أبي الدرداء، وثوبان، وعنه: سالم بن أبي الجعد، والوليد بن هشام المعيطي. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٨/٢٥٦، التقريب ص ٥٣٩.

٩ - أبو الدرداء: هو عويمر بن زيد، صحابي مشهور، وقع في اسم أبيه اختلاف، مات في أواخر خلافة عثمان.

طبقات ابن سعد ٧/٣٩١، الإصابة ٥/٤٦، التقريب ص ٤٣٤.

❦ تخريجه:

* أخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/٢١٣ باب الصائم يتقياً ح(٣١٢٠) عن محمد بن علي بن ميمون؛ والدارقطني ٢/١٤٣ ح(٢٢٣٦)؛ والبيهقي ٤/٢٢٠، كلاهما من طريق محمد بن إبراهيم بن جنادة، كلاهما (ابن علي، وابن إبراهيم) عن أبي عمرو المقعد به بنحوه.

* وأخرجه الترمذي ١/١٤٢ في أبواب الطهارة، باب ما جاء في ضوء القيء والرعاف ح(٨٧) عن أبي عبيدة بن أبي السفر؛ وإسحاق بن منصور، والنسائي في «الكبرى» ٢/٢١٤ باب الصائم يتقياً ح(٣١٢٢)؛ وابن خزيمة ٣/٢٢٤، ٢٢٥ ح(١٩٥٦) -؛ ومن طريقه ابن حبان ٣/٣٧٧ ح(١٠٧٩) -؛ والحاكم ١/٤٢٦ من طريق الحسين بن محمد بن زياد، ثلاثهم (النسائي، وابن خزيمة، وابن زياد) عن محمد بن المثنى؛

والنسائي في «الكبرى» ٢/ ٢١٤، باب الصائم يتقياً ح (٣١٢١) عن عمرو بن علي الفلاس؛ وأحمد ٦/ ٤٤٣؛ والدارمي ١/ ٤٣٩ ح (١٦٧٩)؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٢٤ ح (١٩٥٧) عن الحسين بن عيسى البسطامي، ومحمد بن يحيى القطعي؛ والحاكم ١/ ٤٢٦؛ والبيهقي ١/ ١٤٤؛ والبغوي في «شرح السنة» ١/ ٣٣٣ ح (١٦٠) من طريق أبي قلابة الرقاشي عبد الملك بن محمد.

تسعتهم (أبو عبيدة، وابن منصور، وابن المثنى، والفلاس، وأحمد، والحسين، والقطعي، والرقاشي) عن عبد الصمد بن عبد الوارث به بنحوه، إلا أن محمد بن المثنى، وأبا قلابة الرقاشي، روياه عن يعيش، عن معدان، لم يقلوا عن «أبيه»، ولفظ حديث إسحاق وأبي عبيدة - شيخي الترمذي - «قاء فأفطر، فتوضأ»، وقال إسحاق والفلاس: ابن طلحة، والأصح: ابن أبي طلحة، كما قال الترمذي.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ٢١٤ ح (٣١٢٣، ٣١٢٤) عن عبدة بن عبد الرحيم، وسليمان بن سلم، كلاهما عن النضر بن شميل، وفي ح (٣١٢٥، ٣١٢٦) عن إبراهيم بن يعقوب، ومحمد بن إسماعيل بن إبراهيم، كلاهما عن يزيد بن هارون، وفي ح (٣١٢٧) من طريق معاذ بن هشام، وفي ح (٣١٢٨) من طريق ابن أبي عدي؛ وأحمد ٥/ ١٩٥، ٢٧٧ عن إسماعيل ابن علي؛ والحاكم ١/ ٤٢٦ من طريق أبي بحر (عبد الرحمن بن عثمان البكراوي).

ستتهم (النضر، ويزيد، ومعاذ، وابن أبي عدي، وابن علي، وأبو بحر) عن هشام الدستوائي؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ٢١٥ ح (٣١٢٩) عن أحمد بن فضالة النيسابوري؛ وأحمد ٦/ ٤٤٩، كلاهما (النيسابوري، والإمام أحمد) عن عبد الرزاق - وهو في المصنّف ٤/ ٢١٥ ح (٧٥٤٨) - عن معمر؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٢٥ ح (١٩٥٨)؛ والبغوي في «شرح السنة» ١/ ٣٣٣ ح (١٦٠) من طريق عبد الصمد؛ والحاكم ١/ ٤٢٦ من طريق عبد الله بن رجاء، كلاهما (عبد الصمد، وعبد الله) عن حرب بن شداد.

ثلاثتهم (هشام، ومعمّر، وحرب) عن يحيى بن أبي كثير به بنحوه،
إلا أن في حديث ابن شميل - فيما رواه عنه سليمان بن سلم - عن
يحيى، عن رجل، عن يعيش، عن أبي معدان - كما في «التحفة» ٢٣٤/٨ -
- وفي حديث ابن عليّة ويزيد بن هارون - فيما رواه إبراهيم بن يعقوب،
عن يحيى، عن يعيش، أن معدان، فلم يذكر الأوزاعي، ولا (عن أبيه)،
لكن وقع الشك عند ابن عليّة - عند أحمد ١٩٥/٥ - عن معدان أو ابن
معدان - كما في «أطراف المسند» ١٤٤/٦ - ورواه بدون شك في ٥/
٢٧٧، وفي حديث يزيد بن هارون - فيما رواه محمد بن إسماعيل عنه -
عن يحيى، عن يعيش، عن خالد بن معدان أخبره، وفي حديث معاذ بن
هشام، عن يحيى، عن يعيش، عن ابن معدان - كما في «التحفة» ٨/
٢٣٤ - ولعل هذا موافق لرواية محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، عن
يزيد بن هارون، وفي حديث ابن أبي عدي، عن يحيى، عن رجل، عن
يعيش، عن ابن معدان، وفي حديث البكرائي عن يحيى، عن رجل من
إخواننا، عن يعيش، حدثني معدان أبي طلحة فلم يذكر هؤلاء جميعاً
والد يعيش، وأبدل محمد بن إسماعيل بمعدان خالداً، وأسقط
الأوزاعي، ومثله معاذ بن هشام، وأبهم ابن أبي عدي والبكرائي الرجل
وهو الأوزاعي، كما نصّ عليه ابن خزيمة ٢٢٥/٣، وفي حديث معمّر
قال: عن يحيى، عن يعيش، عن خالد، عن أبي الدرداء بلفظ: «استقاء
رسول الله ﷺ فأفطر، فأتي بماء فتوضأ» ولم يذكر ثوبان.

* وأخرجه أحمد ٢٧٦/٢ عن غندر، وفي ٢٨٣/٢ عن غندر وحجاج
الأعور، كلاهما (غندر، وحجاج) عن شعبة، عن أبي الجودي، عن بلج،
عن أبي شبة المهري، عن ثوبان قال: رأيت رسول الله ﷺ قائم فأفطر.

الحكم عليه:

إسناده صحيح، والاضطراب الذي وقع فيه لا يؤثر عليه - إن
شاء الله - كما سيأتي بيانه.

وقد تبين من التخريج السابق أن الحديث وقع فيه اختلاف كثير على يحيى بن أبي كثير - كما سيأتي تلخيص ذلك - .

وقد صحح الحديث الإمام أحمد - كما نقله ابن قدامة في «المغني» ٢٤٧/١ - والترمذي ١/١٤٦ ، وقال : «حديث حسين - يعني المعلم - أصح شيء في هذا الباب» ، والبغوي في شرح السنة ١/٣٣٣ حيث قال : «والصحيح عن يعيش بن الوليد ، عن أبيه ، عن معدان» . اهـ .

وصححه ابن منده أيضاً ، كما في «التلخيص» ٢/١٩٠ .

وقد تبين من التخريج السابق أن الحديث مداره على يحيى بن أبي كثير ، وقد اختلف عليه وعلى من دونه على خمسة أوجه :

الوجه الأول : عن يحيى ، عن الأوزاعي ، عن يعيش ، عن أبيه ، عن معدان بن أبي طلحة ، عن أبي الدرداء :

وقد رواه حسين المعلم - فيما رواه عنه أحمد ، والدارمي ، والفلاس ، وإسحاق بن منصور ، وابن أبي السفر ، والبسطامي ، والقطعي ، - كلهم عن عبد الصمد بن عبد الوارث ، عن أبيه ، عن حسين - وقد توبع عبد الصمد على هذا الوجه من أبي معمر المقعد .

ولهذا صوّب الإمام أحمد هذا الوجه ، حيث قال - لما سأله الأثرم - قلت : قد اضطربوا في هذا الحديث؟ فقال : حسين المعلم يجوده ، كما في «التحقيق» لابن الجوزي ١/٢٢٦ ح (٢١٣) .

وكذا قال الترمذي ١/١٤٦ ، وصحح هذا الوجه البغوي في شرح السنة ١/٣٣٣ .

والوجه الثاني : عن يحيى ، عن الأوزاعي ، عن يعيش ، عن معدان ، بن أبي طلحة ، عن أبي الدرداء ، لم يقل : عن أبيه : وقد رواه حرب بن شداد ، وحسين المعلم - فيما رواه محمد بن المثنى وأبو قلابة الرقاشي عن عبد الصمد عن أبيه عنه - .

وقد صوّب هذا الوجه ابن خزيمة، والحاكم، وقد رواه ابن حبان في صحيحه غير أنه لم يصرّح بأن هذا الوجه أصوب، ألا أنه لم يخرج في صحيحه غيره.

الوجه الثالث: عن يحيى، عن رجل، عن يعيش، عن أبي معدان [وهو معدان بن أبي طلحة كما في «التقريب» ص ٦٧٤] عن أبي الدرداء.

وقد رواه عن يحيى، هشام الدستوائي - فيما رواه ابنه، وابن أبي عدي عنه - وقالوا: ابن معدان، ورواه هشام - فيما رواه سليمان بن سلم، عن النضر بن شميل، وأبو بحر البكراني، كلاهما (النضر، وأبو بحر) عنه - ولفظه: عن رجل من إخواننا عن يعيش، عن معدان بن أبي طلحة.

والرجل هو الأوزاعي، كما قاله ابن خزيمة ٢٢٥/٣.

الوجه الرابع: عن يحيى، عن يعيش، أن معدان أخبره، عن أبي الدرداء.

وقد رواه هشام - فيما رواه عنه ابن عليّة، مرة بالشك عن معدان أو ابن معدان ومرة بدون شك فقال: عن معدان - وكذلك رواه هشام - فيما رواه إبراهيم بن يعقوب عن يزيد بن هارون عنه -.

الوجه الخامس: عن يحيى، عن يعيش، عن خالد بن معدان، عن أبي الدرداء.

وقد رواه هشام - فيما رواه محمد بن إسماعيل، عن يزيد بن هارون عنه - ورواه معمر، عن يحيى، لكن خالف في لفظه واختصره فقال: «استقاء...»، ولم يذكر قصة ثوبان.

وقد حكم الترمذي على هذا الوجه بالخطأ، فقال ١٤٦/١: «وروى معمر هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير فأخطأ فيه فقال: عن يعيش بن

الوليد، عن خالد بن معدان، عن أبي الدرداء»، ولم يذكر فيه الأوزاعي وقال: عن خالد بن معدان، وإنما هو معدان بن أبي طلحة».

وأيضاً، فلم أقف على من تابع معمرًا على قوله: «استقاء...»، بل خالفه هشام وحسين وحرب في لفظه فقالوا: «قاء...»، وهشام مقدم في يحيى بن أبي كثير على غيره، كما نص على ذلك بعض الأئمة كأحمد، وأبي حاتم وغيرهما كما في «شرح العلل» ٦٧٧/٢، فكيف وقد توبع من قبل حسين، وحرب، فظهر بذلك أن رواية معمر مرجوحة سنداً وممتناً.

وأما الوجهان الثاني والثالث فهما - على ما ذكر ابن خزيمة - وجه واحد؛ لأن المبهم في الوجه الثالث هو المسمى في الوجه الثاني.

وقد سبق أن الأئمة أحمد، والترمذي، والبغوي رجحوا خلاف هذا الوجه.

وأما الوجه الرابع، فقد عنعن يحيى في روايته عن يعيش، فأسقط الراوي عن يعيش وهو الأوزاعي، فدلّسه، ويقوي هذا، أنه في بعض الطرق قال: عن رجل فأبهمه، ولعل السبب أن يحيى من شيوخ الأوزاعي، وعليه فيمكن أن يدخل هذا الوجه في الوجهين السابقين المرجوحين. والله أعلم.

والخلاصة:

أن هذا الحديث قد وقع فيه اضطراب كثير قد يكون عذراً لمن يضعفه، أو يقدر في ثبوته.

وقد تبين أن بعض الأئمة - كما تقدم عن أحمد، والترمذي، والبغوي - سلك مسلك الترجيح فرجحوا الوجه الذي رواه حسين المعلم عن يحيى. والله تعالى أعلم.

❦ الحديث الثامن والثلاثون ❦

قال أبو داود ٧٧٩/٢ باب القبلة للصائم ح (٢٣٨٥):

حدثنا أحمد بن يوسف، حدثنا الليث (ح)

وحدثنا عيسى بن حماد، أخبرنا الليث بن سعد، عن بكير بن عبد الله، عن عبد الملك بن سعيد، عن جابر بن عبد الله، قال: قال عمر بن الخطاب: هشتت فقبلت وأنا صائم، فقلت: يا رسول الله، صنعت اليوم أمراً عظيماً، قبلت وأنا صائم، قال: «أرأيت لو مضمضت من الماء وأنت صائم؟» قال عيسى بن حماد في حديثه: قلت: لا بأس به. ثم اتفقا، قال: «فمه».

❦ غريب الحديث:

قوله: «هشتت»: «يقال: هشت لهذا الأمر يهش هشاشة، إذا فرح به واستبشر وارتاح له وخف»، و «الهشاش: الارتياح، والخفة والنشاط، والفعل...».

ينظر: «النهاية» لابن الأثير ٢٦٤/٥، و«القاموس المحيط» (٧٨٧) مادة (هش).

❦ رواة الإسناد:

١ - أحمد بن يونس: هو أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي الكوفي، مات سنة ٢٢٧هـ. روى عن: الليث، والثوري، وعنه: الشيخان وأبو داود. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٣٤٨/١، التقريب ص ٨١.

٢ - عيسى بن حماد بن مسلم التجيبي: أبو موسى الأنصاري، لقبه زغبة، بضم الزاي وسكون المعجمة، بعدها موحدة، وهو لقب أبيه أيضاً، مات سنة ٢٤٨هـ. روى عن: الليث - وهو آخر من روى عنه من الثقات - وعن عبد الله بن وهب، وعنه: مسلم، وأبو داود وغيرهما. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٢/٥٩٥، التقريب ص ٤٣٨.

٣ - الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي: أبو الحارث المصري، مات سنة ١٧٥هـ في شعبان. روى عن: عطاء، وبكير بن عبد الله، وعنه: أحمد بن يونس، وعيسى بن حماد، وقتيبة وغيرهم. «ثقة ثبت فقيه إمام مشهور».

تهذيب الكمال ٢٤/٢٥٥، التقريب ص ٤٦٤.

٤ - بكير بن عبد الله: ابن الأشج، مولى مخزوم، أبو عبد الله، أو أبو يوسف المدني، نزيل مصر. مات سنة ١٢٧هـ. روى عن: عبد الملك بن سعيد، وابن المسيب، وعنه: الليث، وابن مخزوم. «ثقة».

تهذيب الكمال ٤/٢٤٢، التقريب ص ١٢٨.

٥ - عبد الملك بن سعيد: ابن سويد الأنصاري، المدني. روى عن: جابر بن عبد الله وأبي حميد الساعدي، وعنه: بكير بن عبد الله، وربيع بن عبد الرحمن.

وثقه العجلي، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقد أخرج له مسلم في الصحيح احتجاجاً في حديث واحد فقط في دعاء الدخول للمسجد.

قال الذهبي عنه: «صدوق»، وأما ابن حجر فقال: «ثقة».

صحيح مسلم ١/٤٩٤ ح (٧١٣)، الكاشف ١/٦٦٥، الميزان ٢/٦٥٥، التقريب ص ٣٦٣.

٦ - جابر بن عبد الله: ابن عمرو بن حرام، بمهملة وراء، الأنصاري ثم السلمي، بفتحيتين صحابي ابن صحابي، غز تسع عشرة غزوة، ومات بالمدينة بعد السبعين وهو ابن أربع وتسعين. روى عن: النبي ﷺ وعمر، وعنه: عبد الملك بن سعيد، وأبو الزبير المكي وأمم. طبقات ابن سعد ٣/٥٧٤، معجم الصحابة ١/١٣٦، الإصابة ١/٢٢٢، التقريب ص ١٣٦.

٧- عمر، هو أمير المؤمنين، أشهر من نار على علم، قتل شهيداً سنة ٢٣ في شهر ذي الحجة، وولي الخلافة عشر سنين ونصفاً، مناقبة جمّة وكثيرة. ينظر: «معجم الصحابة» ٢/٢٢٣، «الإصابة» ٤/٢٧٩.

❦ تخريجه:

* أخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/١٩٨ باب المضمضة للصائم ح(٣٠٤٨) عن قتيبة؛ وأحمد ١/٢١، ٥٢ عن حجاج بن محمد الأعور؛ والدارمي ١/٤٣٨ ح(٢١٧٥)؛ والبزار ١/٣٥٢ عن محمد بن المثنى، وهلال بن يحيى؛ وابن خزيمة ٣/٢٤٥ ح(١٩٩٩) عن محمد بن يحيى الذهلي؛ وابن حبان ٨/٣١٣ ح(٣٥٤٤) عن الفضل بن الحباب الجمحي؛ والحاكم ١/٤٣١ - ومن طريقه البيهقي ٤/٢١٨ - من طريق أبي حاتم الرازي، وإبراهيم بن نصر.

سبعتهم (الدارمي، ومحمد، وهلال، والذهلي، والفضل، وأبو حاتم، وابن نصر) عن أبي الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك؛ وابن خزيمة ٣/٢٤٥ ح(١٩٩٩) من طريق شعيب بن الليث؛ والضياء في «المختارة» ١/١٩٥، ١٩٦ ح(٩٩، ١٠٠) من طريق عيسى بن حماد، وشبابة بن سوار. ستتهم (قتيبة، وحجاج، وأبو الوليد، وشعيب، وعيسى، وشبابة) عن الليث به بنحوه.

❦ الحكم عليه:

رجاله ثقات، وفي إسناده غرابة. وقد حسنه علي بن المديني كما في «مسند الفاروق» لابن كثير ١/٢٧٧، وتبعه ابن كثير على تحسينه، وقال - أي: ابن المديني - والبزار ١/٣٥٢: لا أحفظه إلا من هذا الوجه، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والضياء المقدسي. لكن قال النسائي - كما في «التحفة» ٨/١٧ -: هذا حديث منكر،

وبكبر مأمون، وعبد الملك بن سعيد رواه (عنه)^(١) غير واحد، ولا ندري ممن هذا». اهـ.

قال ابن كثير في «مسند الفاروق» ٢٧٨/١: «ومما يؤيد ما قاله النسائي الحديث الآخر الذي رواه أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد - ثم ساقه - من طريق زيد بن حبان أخبرنا الزهري عن سعيد بن المسيب قال: كان لعمر بن الخطّاب ينهى الصائم أن يقبل، ويقول: إنه ليس لأحد منكم من الحفاظ ما كان لرسول الله ﷺ».

ولكن زيد بن حبان هذا هو الرقي، وقد تركه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وغيرهما. واتهموه بأنه كان يشرب المسكر حتى يسكر، ووثقه ابن معين في رواية عنه^(٢)، وقال ابن عدي: لا أرى بروايته بأساً كمل بعضها بعضاً.

وعلى هذا فيمكن أن يكون مراد ابن المديني بحسنه أي غرابته. والله أعلم.

تنبيه: لما أخرج ابن الجوزي حديث الباب في «التحقيق» ٨٨/١ من طريق الإمام أحمد قال عقبه: «ليث ضعيف». اهـ. بناء على أن ليثاً هو ابن أبي سليم. وهذا وهم كما هو ظاهر.

(١) هذا الحرف في بعض نسخ التحفة، والصواب حذفه، كما أشار إلى ذلك المحقق، وتكون العبارة: وبكبر مأمون وعبد الملك بن سعيد، رواه غير واحد.

(٢) قال محقق «تهذيب الكمال» ٤٩/١٠ حاشية (٣) عن توثيق ابن معين - في رواية عثمان الدارمي -: «لم أجده في «تاريخ عثمان» المطبوع أو المخطوط، ولا نقله ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، ولكنه ذكره ابن عدي في «الكامل» عن شيخه محمد بن علي، عن عثمان، وأنا أشك فيه؟ فلعل الصحيح ما نقله إسحاق بن منصور عنه». انتهى كلام المحقق.

ورواية إسحاق عن ابن معين أنه قال: لا شيء، وهي - أعني كلمة ابن معين - تتفق مع كلمات الأئمة الآخرين الذين جرحوه، فلعل ابن كثير نقل هذا الرواية من كتاب شيخه المزي. والله أعلم.

❦ الحديث التاسع والثلاثون ❦

قال أبو داود ٧٨٠ / ٢ باب الصائم يبلغ الرقيق ح (٢٣٨٦):

حدثنا محمد بن عيسى، حدثنا محمد بن دينار، حدثنا سعد بن أوس العبدى، عن مصدع أبي يحيى، عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها.

قال ابن الأعرابي: «بلغني عن أبي داود أنه قال: هذا الإسناد وليس بصحيح».

❦ رواية الإسناد:

١ - محمد بن عيسى: أبو جعفر الطباع، تقدم في الحديث العشرين وهو ثقة فقيه.

٢ - محمد بن دينار: الأزدي، ثم الطاحي، بمهملتين، أبو بكر بن أبي الفرات البصري. روى عن: سعد بن أوس العبدى، وسعيد الجريري، وعنه: محمد بن عيسى الطباع، وعبد الصمد بن عبد الوارث. ضعفه ابن معين، والنسائي، والدارقطني - في رواية عنهم -.

وقال ابن معين والنسائي - في رواية عنهما - والعجلي: لا بأس به.

وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث جداً، وقال مرة: ضعيف، وقال العقيلي: في حديثه وهم، وقال الدارقطني مرة: متروك. وقال أبو داود: تغير قبل أن يموت، وقال ابن عدي: «ولمحمد بن دينار غير ما ذكرت، وهو مع هذا كله حسن الحديث، وعامة حديثه ينفرد به». اهـ.

وقال الذهبي: «حسنّوا أمره» ومع ذلك ذكره في «الديوان»، ونقل كلمة ابن عدي «حسن الحديث». ولخص ابن حجر حاله فقال: «صدوق سيء الحفظ، ورمي بالقدر، وتغير قبل موته».

وعبارة الحافظ فيه أقرب وأدق من عبارة الذهبي. والله أعلم.

الجرح والتعديل ٧/٢٥٠، سؤالات البرذعي ٢/٧٣٢، الكامل ٦/١٩٨، تهذيب الكمال ٢٥/١٧٦، الكاشف ٢/١٦٩، ديوان الضعفاء والمتروكين ٢/٢٩٥، تهذيب التهذيب ٩/١٣٢، التقريب ص ٤٧٧.

٣ - سعد بن أوس العدوي أو العبدى، البصري. روى عن: مصدع أبي يحيى وأنس بن سيرين، وعنه: محمد بن دينار، وحميد بن مهران.

قال ابن معين: ضعيف، وقال الساجي: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقد أخرج الترمذي من طريقه حديثين، أما الأول فهو في ٤/٤٣٥ ح (٢٢٢٤) وقال: حسن غريب، والآخر ٥/١٧٣ ح (٢٩٣٤) وقال: غريب. ولذا قال الذهبي: «ضعف». وأما ابن حجر فقال: «صدوق له أغاليط». وكأن قول الذهبي فيه أقرب. والله أعلم.

الكاشف ١/٤٢٧، تهذيب التهذيب ٣/٤٠٧، التقريب ص ٢٣٠.

٤ - مصدع أبي يحيى: بكسر أوله - أي مصدع - وسكون ثانيه، وفتح ثالثه أبو يحيى الأعرج المعرقب. روى عن: عائشة، وابن عمرو، وابن عباس، وعنه: سعد بن أوس وهلال بن يساف.

ذكره العقيلي في الضعفاء، وقال ابن حبان: «كان ممن يخالف الأثبات في الروايات، وينفرد عن الثقات بألفاظ الزيادات مما يوجب ترك ما انفرد منها والاعتبار بما وافقهم فيها»، وذكره الجوزجاني في الضعفاء فقال: زائغ جائر عن الطريق، يريد بذلك ما نسب إليه من

التشيع، علق ابن حجر بقوله: والجوزجاني مشهور بالنصب والانحراف فلا يقدح فيه قوله. وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «صدوق». وأما الحافظ ففي «التقريب» قال: «مقبول»، وفي «لسان الميزان» قال: «موثق».

وعندي أن عبارة ابن حجر في «التقريب» أقرب من عبارة الذهبي.

ضعفاء العقيلي ٢٦٦/٤، المجروحين ٣٩/٣، الكاشف ٢٦٧/٢، تهذيب التهذيب ١٠/١٤٤، لسان الميزان ٧/٤٨٩، التقريب ص ٥٣٣.
٥ - عائشة: أم المؤمنين، تقدمت ترجمتها في الحديث السابع.

❦ تخريجه:

* أخرجه أحمد ١٢٣/٦ عن عفان، وفي ٢٣٤/٦ عن هشام بن سعيد؛ وابن خزيمة ٢٤٦/٣ ح (٢٠٠٣) عن بشر بن معاذ العقدي؛ وابن عدي في «الكامل» ١٩٨/٦، ٤٦٨ عن النسائي عن قتيبة.
أربعتهم (عفان، وهشام، وبشر، وقتيبة) عن محمد بن دينار به بلفظه، إلا أن عفان زاد في حديثه قوله لمحمد بن دينار: سمعته من سعد بن أوس؟ قال: نعم.

❦ الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لأن فيه محمد بن دينار، وقد ضَعَفَ، وهو ممن ينفرد بعامة حديثه، كما قال ابن عدي، وفيه سعد بن أوس ومصدع أبي يحيى كلاهما ضعف - أيضاً -.

وقد نقل ابن الأعرابي - فيما بلغه - عن أبي داود أنه قال: هذا الحديث ليس بصحيح.

وقال النسائي - فيما نقله الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»

١٣٢/٩ - عن لفظة: «ويمص لسانها»: «هذه اللفظة، لا توجد إلا في رواية محمد بن دينار».

وبنحو من هذا قاله ابن عدي في «الكامل» ١٩٨/٦، ٤٦٨.

وقال ابن خزيمة: «باب الرخصة في مصّ الصائم لسان المرأة، خلاف مذهب من كره القبلة للصائم على الفم، إن جاز الاحتجاج بمصدق أبي يحيى، فإنني لا أعرفه بعدالة ولا جرح». اهـ.

وقد ضعفه عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» ٢١٨/٢، ٢١٩، بمحمد بن دينار وسعد بن أوس، واعترض عليه ابن القطان بأن العلة في ضعفه هي مصدع وليست منهما، كما في «بيان الوهم» ٣/١١٠، ١١١، والمقصود أن كليهما ضعفه.

وبهؤلاء الثلاثة (ابن دينار، وسعد، ومصدق) ضعفه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٥٤٤/٢.

وظاهر كلام ابن القيم في «زاد المعاد» ٥٨/٢ أنه يضعفه، وكذا الذهب في «الميزان» ٣/٤٥١، ٤٥٢، وضعفه الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٤/١٨١ ح (١٩٢٩).

ومما يضعف هذه الزيادة، أن حديث القبلة ثابت عن عائشة رضي الله عنها دون هذه الجملة، كما في «الصحيحين» عنها أن رسول الله ﷺ كان يقبل بعض أزواجه وهو صائم، ثم ضحكت.

أخرجه البخاري ٣٨/٢، باب القبلة للصائم ح (١٩٢٨)؛ ومسلم ٧٧٦/٢ ح (١١٠٦).

وكذلك جاء من حديث حفصة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم.

* أخرجه مسلم ٧٧٦/٢ ح (١١٠٧)؛ وابن ماجه ٥٣٨/١، باب ما جاء في القبلة للصائم ح (١٦٨٥). والله أعلم.

❦ الحديث الأربعون ❦

قال أبو داود ٧٨٠ / ٢ باب كراهية للشباب ح (٢٣٨٧):

حدثنا نصر بن علي، حدثنا أبو أحمد - يعني الزبيري - أخبرنا إسرائيل، عن أبي العنبر، عن الأغر، عن أبي هريرة أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن المباشرة للصائم فرخص له، وأتاه آخر فسأله فنهاه، فإذا الذي رخص له شيخ، والذي نهاه شاب.

❦ رواية الإسناد: ❦

١ - نصر بن علي: ابن نصر علي الأزدي الجهضمي، البصري، أبو عمرو الحافظ. روى عن: أبي أحمد الزبيري، والمعتمر بن سليمان، وعنه: الجماعة. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٣٥٥ / ٢٩، التقريب ص ٥٦١.

٢ - أبو أحمد الزبيري: محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر، الأسدي، أبو أحمد الزبيري، الكوفي. روى عن: إسرائيل بن يونس، ومسعر، وعنه: الجهضمي، والإمام أحمد.

وثقه ابن معين، والترمذي وقال: «ثقة حافظ»، والعجلي وزاد: «وكان يتشيع». وقال ابن سعد، وأبو زرعة، وابن خراش: صدوق، وقال ابن معين - مرة - والنسائي: ليس به بأس، وقال الإمام أحمد - تلميذه -: كان كثير الخطأ في حديث سفيان، وقال مرة: يأتي بما لا يرويه عامة الناس وما به بأس، وقال أبو حاتم: عابد مجتهد حافظ للحديث له أوهام.

وقد لخص حاله الحافظ بقوله: «ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري».

وعندي أن الأقرب من عبارة الحافظ أن يقال فيه: «ثقة له أوهام، وخاصة في حديث الثوري»؛ إذ من يوصف بأن له أوهاماً لا يناسب أن يوصف بالثبوت، نعم يوصف بأنه ثقة، إذ لا يمكن أن يسلم أحد من أوهام، لكن أن يكون ثقةً ثبناً مع الأوهام فهذا غير دقيق.

جامع الترمذي ١٢٢/٥، الكاشف ١٨٦/٢، تهذيب التهذيب ٩/٢٢٠، التقريب ص ٤٨٧، بحر الدم ص ٣٧٥.

٣ - إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، الهمداني، أبو يوسف الكوفي، مات سنة ١٦٠هـ وقيل بعدها. روى عن: أبي العنيس، وجده أبي إسحاق، وعنه: أبو أحمد الزبيري، ومحمد بن كثير.

وثقه ابن سعد، وابن معين، وأحمد - في رواية - وابن نمير، وأبو حاتم، والعجلي ويعقوب بن شعبة - مرة - وزاد: وليس في الحديث بالقوي ولا بالساقط، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الإمام أحمد مرة: إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين، سمع منه بآخرة، وقال مرة: إسرائيل ثبت الحديث، وذلك لما سأل أبو داود عن الاحتجاج به إذا انفرد بحديث، وقال يعقوب بن شعبة مرة: صالح الحديث وفي حديثه لين، وقال ابن المديني: ضعيف، وتابعه ابن حزم، وقد ترك القطان الرواية عنه.

وقد أثنى عليه في حفظه وخاصة لحديث أبي إسحاق: شعبة، وابن مهدي، وابن معين.

ولما أورد الذهبي جملة من الأقوال فيه ومنها تضعيف ابن المديني، قال - كما في «السير» -: «مشى عليّ خلف أستاذه يحيى بن سعيد، وقفى أثرهما أبو محمد بن حزم وقال: ضعيف،

وعمد إلى أحاديثه التي في «الصحيحين» فردها، ولم يحتج بها، فلا يلتفت إلى ذلك بل هو ثقة، نعم، ليس هو في التثبت كسفيان وشعبة، ولعله يقاربهما في حديث جده، فإنه لازمه صباحاً ومساءً عشرة أعوام، وكان عبد الرحمن بن مهدي يروي عنه ويقويه، ولم يصنع يحيى بن سعيد شيئاً في تركه الرواية عنه، وروايته عن مجالد [ليس بالقوي وقد تغير بأخرة، كما في «التقريب» ص ٥٢٠]... إلى أن قال - فإن إسرائيل كان عكاز جده، وكان مع علمه وحفظه ذا صلاح وخشوع».

وقال في «التذكرة»: «وكان حافظاً حجة صالحاً خاشعاً من أوعية العلم، ولا عبرة بقول من لينه، فقد احتج به الشيخان».

وقال في «الميزان»: «إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في الثبت كالاسطوانة فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه». وذكر نحوه مما تقدم ابن حجر في التهذيب، ولذا فقد لخص حاله بقوله في «التقريب»: «ثقة، تكلم فيه بلا حجة».

تهذيب الكمال ٥١٥/٢، سير أعلام النبلاء ٣٥٨/٧، ٣٥٩، تذكرة الحفاظ ٢١٤/١، الميزان ٢٠٩/١، تهذيب التهذيب ٢٣٧/١، التقريب ص ١٠٤.

٤ - أبو العنيس: بفتح المهملة والموحدة بينهما نون ساكنة، العدوي الكوفي صاحب أبي العدبس، بتشديد الموحدة، روى عن: الأغر أبي مسلم، وأبي العدبس الأصغر، وعنه: إسرائيل ومسعر بن كرام.

ذكره ابن حبان في الثقات، ولذا قال ابن حجر: «مقبول».

تهذيب التهذيب ١٦٩/١٢، التقريب ص ٦٦٢.

٥ - الأغر، أبو مسلم المدني، نزيل الكوفة. روى عن: أبي

هريرة، وأبي سعيد الخدري وكانا رضي الله عنهما قد أعتقاه، وعنه: أبو العنبرس وأبو إسحاق السبيعي وغيرهم.

سماء بعضهم: سلمان الأغر، أبو عبد الله، كما قال ذلك الطبراني، وتبعه عبد الغني بن سعيد، وهو وهم كما قال ابن حجر. وثقه البزار، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، ولذا قال ابن حجر: «ثقة».

تهذيب التهذيب ١/ ٣٣١، التقريب ص ١١٤.

٦ - أبو هريرة: تقدم في الحديث السادس.

❦ تخريجه:

* أخرجه البيهقي ٤/ ٢٣١ من طريق أبي داود به بلفظه.

❦ الحكم عليه:

في إسناده ضعف.

والإسناد رجاله ثقات سوى أبي العنبرس، فإنه مقبول كما قال الحافظ، وهو لم يذكر بجرح ولا تعديل سوى ذكر ابن حبان له في الثقات، ومثل هذا مجهول الحال، كما قال ابن حزم في المحلى ٦/ ٢٠٨.

وقد ضعف الحديث جماعة من أهل العلم، ومنهم: ابن حزم في «المحلى» ٦/ ٢٠٨، وابن القيم في «زاد المعاد» ٢/ ٥٨ حيث قال: «ولا يصح عنه رضي الله عنه التفريق بين الشاب والشيخ، ولم يجيء من وجه يثبت، وأجود ما فيه...» ثم ذكر حديث الباب، وقال ابن حجر في «الفتح» ٤/ ١٧٨ ح (١٩٢٧): «فيه ضعف».

أما النووي فإنه جود إسناده - كما في «المجموع» ٦/ ٣٥٤، ٣٥٥ - معتمداً على سكوت أبي داود، وهذا غير كاف في الاعتماد عليه في

تصحيح الحديث أو تحسينه أو تضعيفه^(١).

وقد جاء معنى حديث الباب عن بعض الصحابة ومنهم:

١ - عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه:

أخرجه الإمام أحمد ١٨٥/٢، ٢٢٠ من طريق ابن لهيعة عن قيصر التجيبي عن عبد الله بن عمرو بن العاص بنحوه.

وفي إسناده ابن لهيعة، وهو ضعيف، كما يتلخص ذلك من كلام الأئمة رحمهم الله، وينظر على سبيل المثال: تهذيب التهذيب ٣٣١/٥.

وفيه أيضاً قيصر التجيبي، وهو ابن أبي بحرية - كما في «فتوح مصر والمغرب» لابن عبد الحكم (٢٩٤) - له ترجمة في: «التاريخ الكبير» ٢٠٤/٧، و«الجرح والتعديل» ١٤٨/٧ وقال أبو حاتم - كما نقله عنه ابنه -: «ليس به بأس»، وله ترجمة وابن حبان في «الثقات» ٥/٣٢٥، و«تعجيل المنفعة» ١٤٢/٢، وكل هؤلاء ذكروا أنه يروي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولذلك ذكر ابن عبد الحكم في «فتوح مصر والمغرب» ص ٢٩٤ أنه قد اختلف في تسمية صحابة على ابن لهيعة، فرواه أبو الأسود النضر بن عبد الجبار عن ابن لهيعة عن قيصر عن ابن عمر بن الخطاب، وخالفه أسد بن موسى، فجعله من مسند ابن عمرو بن العاص، ثم قال ابن عبد الحكم: وكأنني رأيت المصريين يقولون: هو ابن عمر.

٢ - عن عائشة رضي الله عنها:

أخرجه البيهقي ٢٣٢/٤ من طريق أبي بكر بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص عن عائشة، فذكر نحوه.

(١) وقد سبق تفصيل القول في هذه المسألة عند الكلام على شرط أبي داود في سننه، في ترجمته التي تقدمت في المطلب الأول من المبحث الثاني.

وإسناده منقطع؛ لأن أبا بكر لم يسمع من عائشة رضي الله عنها، كما نصّ على ذلك أبو حاتم الرازي، كما في «المراسيل» لابنه ص ٢٥٧، ٩٥٦.

٣ - عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولفظه: «رُخِّصَ للكبير الصائم في المباشرة وكره للشاب». وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله عند تخريج أحاديث سنن ابن ماجه برقم (١٤٩).

وخلاصة القول فيه: أنه ضعيف لا يثبت، وقد تقدم عن ابن القيم أنه لا يصح في التفريق شيء. والله أعلم.

❦ الحديث الواحد والأربعون ❦

قال أبو داود ٧٨٦/٢، باب كفارة من أتى أهله في رمضان ح(٢٣٩٣):

حدثنا جعفر بن مسافر، حدثنا ابن أبي فديك، حدثنا هشام بن سعد، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ أفطر في رمضان، بهذا الحديث^(١)، قال: فأتني بعرق فيه تمر قدر خمسة عشر صاعاً، وقال فيه: «كله أنت وأهل بيتك، وصم يوماً واستغفر الله».

❦ غريب الحديث: ❦

قوله: «فأتي بعرق فيه تمر»: «هو زبيل منسوج من نسائج الخوص، وكل شيء مضافور فهو عرق وعرقه بفتح الراء فيهما». اهـ. ينظر: «النهاية» لابن الأثير ٢١٩/٣.

❦ رواية الإسناد: ❦

١ - جعفر بن مسافر: ابن راشد التنسيبي، أبو صالح الهذلي. روى عن: عبد الله بن يحيى، وإسماعيل بن أبي أويس، وعنه: أبو داود، والنسائي، وابن ماجه. قال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: صالح، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقد لخص حاله الذهبي فقال: «صدوق»، وابن حجر فقال: «صدوق ربما أخطأ».

(١) يعني: حديث المجامع في نهار رمضان، وسيأتي ذكر لألفاظه أثناء تخريجه.

الكاشف ٢٩٦/١، تهذيب التهذيب ٩٢/٢، التقريب ص ١٤١.

٢ - ابن أبي فديك: واسمه محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك، بالفاء مصغر، الديلي مولا هم، المدني، أبو إسماعيل، مات سنة ٢٠٠هـ على الصحيح.

روى عن: أبيه، وهشام بن سعد، وابن أبي ذيب، وعنه: الإمام أحمد، وأحمد بن صالح المصري، وجعفر بن مسافر وغيرهم.

قال ابن معين والدارمي: ثقة، وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث وليس بحجة قال الحافظ ابن حجر معلقاً على ذلك في «الهدى»: «ولم يوافقه على ذلك أئمة الجرح والتعديل، وقد احتج به الجماعة». اهـ.

وكلام الحافظ رَحِمَهُ اللهُ فِيهِ نِقَاشٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأول: أن كلمة ابن سعد «ليس بحجة» ليست تضعيفاً مطلقاً، فمثل هذه الكلمة هي في مرتبة: «فيه ضعف»، «في حديثه ضعف» ونحوها من العبارات التي لا تدل على التضعيف المطلق، كما ذكره العراقي في المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح فلعل كلمة ابن سعد هذه قريبة بعض الشيء من كلام الإمام أحمد، والنسائي فيه وهي قولهما عنه: لا بأس به.

الثاني: إن كان يفهم منها أنها تضعيف، فقد وافقه على تضعيفه يعقوب بن سفيان حيث قال: هو ضعيف. والله أعلم.

وقد لخص الحافظان الذهبي وابن حجر حاله بقولهما: «صدوق».

المعرفة والتاريخ ١٦٥/٢، ٥٣/٣، الكاشف ١٥٨/٢، فتح المغيث للعراقي ص ١٧٧، تهذيب التهذيب ٤٩/٩، هدي الساري ص ٤٥٩، التقريب ص ٤٦٨.

٣ - هشام بن سعد: المدني، أبو عباد، أبو سعيد، مات سنة ٦٠ أو قبلها.

روى عن: الزهري، ونافع مولى ابن عمر، وعنه: الثوري،
والقنبي، وابن أبي فديك.

قال ابن معين - في رواية - ضعيف، ومرة: صالح، ليس بمتروك
الحديث، ومرة: ليس بشيء، كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وقال
ابن المديني: صالح، وليس بالقوي وقال أحمد: لم يكن بالحافظ، وقال
مرة: ليس بمحكم للحديث، وقال أبو زرعة مرة:

شيخ محله الصدق، وقال مرة: واهي الحديث، وقال أبو حاتم:
يكتب حديثه ولا يحتج به هو ومحمد بن إسحاق عندي واحد، وقال
النسائي: ضعيف، وقال مرة: ليس بالقوي.

وقال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأسانيد وهو لا يفهم، ويسند
الموقوفات من حيث لا يعلم، فلما كثر مخالفته الأثبات فيما روى عن
الثقات، بطل الاحتجاج به وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه، فلا
ضير». اهـ.

وقد لخص الذهبي أمره بقوله: «حسن الحديث»، وابن حجر
بقول: «صدوق له أوهام، رمي بالتشيع».

وعبارة الحافظ ابن حجر - في نظري - قريبة، ويمكن أن تكون
العبارة الأدق: «صدوق يهم».

وأما كلام ابن حبان فيه، فهو أشبه ما يكون بتفسير الجرح الذي
أجمله بعض الأئمة، وإن كان التشدد فيه بادياً - كعاداته -، ولذا فإنك
تلحظ أن أبا حاتم - على تشدده - لم ينزله عن رتبة ابن إسحاق، وأنه
يكتب حديثه؛ لأنه ليس بمحكم لحديثه ولا حافظ له - كما قال أحمد
وغيره -، ولذا قال الحافظ ابن رجب فيه - وهو يتكلم على هذا
الحديث -: «وهو حديث في إسناده مقال، تفرد به من لا يوثق بحفظه
وإتقانه».

المجروحين لابن حبان ٨٩/٣، الكاشف ٣٣٦/٢، فتح الباري لابن رجب ١٣٤/٥، تهذيب التهذيب ٣٧/١١، التقريب ص ٥٧٢.

٤ - ابن شهاب: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب ابن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، أبو بكر، مات سنة ١٢٥هـ، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين. روى عن: أبي سلمة بن عبد الرحمن، وحميد بن عبد الرحمن وخلق آخرين، وعنه: هشام بن سعد، ومالك، وابن عيينة، وأمم لا يحصون. «متفق على جلالته وإتقانه».

تهذيب الكمال ٤١٩/٢٦، التقريب ص ٥٠٦.

٥ - أبو سلمة بن عبد الرحمن: تقدم في الحديث الثاني عشر، وهو ثقة مكثر.

٦ - أبو هريرة: تقدم ترجمته في الحديث السادس.

❦ تخريجه:

* أخرجه ابن خزيمة ٢٢٣/٣ ح (١٩٥٤) من طريق حسين بن حفص، عن هشام بن سعد به بنحوه.

وقد رُوي الحديث من طرق أخرى كثيرة عن الزهري، وهذا سياق بعضها، على أن جميع من سيأتي ذكرهم قد خالفوا هشام بن سعد في إسناده فرووه عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه، كما خالفه أكثرهم في ذكر بعض الألفاظ؛ كذكر القضاء والأمر بالاستغفار على ما يأتي بيانه فيما يلي:

١ - طريق سفيان بن عيينة:

أخرجه البخاري ٢٣١/٤ في «كفارات الأيمان»، باب قوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ لِحَاجَةً يَأْتِيَكُمُ﴾ [التحریم: ٢]، ح (٦٧٠٩)، وفي نفس الكتاب، باب يعطي في الكفارة عشرة مساكين قريباً كان أو بعيداً

ح(٦٧١١)؛ ومسلم ٧٨١/٢ ح(١١١١)؛ وأبو داود - تحت حديث الباب - ح(٢٣٩٠)؛ والترمذي ١٠٢/٣، باب ما جاء في كفارة الفطر في رمضان ح(٧٢٤)؛ والنسائي في الكبرى ٢١٢/٢، باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي هريرة ح(٣١١٧)؛ وابن ماجه ٥٣٤/١ باب ما جاء في كفارة من أفطر يوماً من رمضان ح(١٦٧١)، كلهم من طرق عن سفيان بن عيينة عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: هلكت يا رسول الله! قال: «وما أهلكك؟» قال: وقعت على امرأتي في رمضان! قال: «هل تجد ما تعتق رقبة؟» قال: لا، قال: «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟» قال: لا، قال: «فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً؟» قال: لا، ثم جلس، فأتى النبي ﷺ بعرق فيه تمر، فقال: «تصدق بهذا»، قال: أفقر منا؟ فما بين لابیتهما أهل بيت أحوج إليه منا. فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه، ثم قال: «اذهب فاطعمه أهلك».

٢ - طريق الليث بن سعد:

أخرجه البخاري ٢٥٥/٤ في الحدود، باب من أصاب ذنباً دون الحد، ح(٦٨٢١)؛ ومسلم ٧٨٢/٢ ح(١١١١)؛ والنسائي في «الكبرى» ٢١٢/٢ ح(٣١١٦) عن قتيبة؛ ومسلم ح(١١١١) عن يحيى بن يحيى، ومحمد بن ربح؛ والنسائي في الكبرى ٢١٢/٢ ح(٣١١٥) من طريق أشهب؛ والبيهقي ٢٢٤/٤ من طريق يحيى بن بكير، وفي ٢٢٦/٤ من طريق إبراهيم بن سعد.

ستهم (قتيبة، ويحيى، وابن ربح، وأشهب، وابن بكير، وابن سعد) عن الليث، عن الزهري، بنحو حديث ابن عيينة، إلا أن إبراهيم بن سعد زاد في حديثه: «واقض يوماً مكانه»، وقال أشهب في أول حديثه: «أن رجلاً أفطر...» ولم يذكر سبب الفطر وأنه الجماع.

٣ - طريق منصور بن المعتمر:

أخرجه البخاري ٤١/٢، باب المجامع في رمضان، هل يطعم أهله إذا كانوا محاويج؟ ح (١٩٣٧)؛ ومسلم ٧٨٢/٢ ح (١١١١)؛ والنسائي في الكبرى ٢١٣/٢ ح (٣١١٨) من طرق عن منصور، عن الزهري به بنحو حديث ابن عيينة.

٤ - طريق معمر بن راشد:

أخرجه البخاري ٢٣١/٤ في «كفارات الأيمان»، باب من أعان المعسر في الكفارة ح (٦٧١٠)؛ ومسلم ٧٨٢/٢ ح (١١١١)؛ وأبو داود - تحت حديث الباب - ح (٢٣٩١)؛ وأحمد ٢٨١/٢.

٥ - طريق إبراهيم بن سعد:

أخرجه البخاري ٤٢٨/٣ في «النفقات»، باب نفقة المعسر على أهله ح (٥٣٦٨)، وفي ١٠٧/٤ في «الأدب»، باب التبسم والضحك ح (٦٠٨٧)؛ والدارمي ٤٣٦/١ ح (١٦٦٨) من طرق عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري به بنحو حديث ابن عيينة.

٦ - طريق الأوزاعي:

أخرجه البخاري ١٢٢/٤ في «الأدب»، باب ما جاء في قول الرجل «ويلك» ح (٦١٦٤) من طريق ابن المبارك؛ والطحاوي ٦١/٢ من طريق بشر بن بكر؛ وابن حبان ٢٩٥/٨ ح (٣٥٢٦، ٣٥٢٧)؛ والدارقطني ١٥١/٢ ح (٢٢٨٠)؛ والبيهقي ٢٢٤/٤ من طريق الوليد بن مسلم؛ والبيهقي ١٧١/٥ من طريق الهقل بن زياد، وفي ٣٩٣/٧ من طريق مسرور بن صدقة.

خمستهم (ابن المبارك، وبشر، والوليد، والهقل، ومسرور) عن الأوزاعي عن الزهري به بنحو حديث ابن عيينة، وقد ذكروا جميعهم - سوى ابن المبارك وبشر - في آخره: «واستغفر الله».

٧ - طريق شعيب بن أبي حمزة:

أخرجه البخاري ٤١/٢، باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر ح (١٩٣٦)، من طريق شعيب، عن الزهري به بنحو حديث ابن عيينة.

٨ - طريق مالك:

أخرجه مسلم ٧٨٢/٢ ح (١١١١)؛ وأبو داود - تحت حديث الباب - ح (٢٣٩٢)؛ والنسائي في الكبرى ٢١٢/٢ ح (٣١١٥)؛ وأحمد ٢/٥١٦؛ والدارمي ٥٣٦/١ ح (١٦٦٨) من طريق مالك، عن الزهري به بنحو حديث ابن عيينة، لكن في أوله أن رجلاً أفطر فجاء...، ولم يذكر أن سبب فطره هو الجماع.

٩ - طريق ابن جريج:

أخرجه مسلم ٧٨١/٢ ح (١١١١)؛ وأحمد ٢/٢٧٣، من طرق عن ابن جريج، عن الزهري به بنحو حديث ابن عيينة، لكن في حديثه: أن النبي ﷺ أمر رجلاً أفطر في رمضان أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين أو يطعم ستين مسكيناً، هكذا (أو) بألفٍ وواوٍ.

١٠ - طريق يحيى بن سعيد الأنصاري:

أخرجه النسائي في الكبرى ٢١١/٢ ح (٣١١٤) من طريقه عن الزهري به بنحو حديث ابن عيينة.

١١ - طريق عراك بن مالك:

أخرجه النسائي في الكبرى ٢١٣/٢ ح (٣١١٩) من طريقه عن الزهري به بنحو حديث ابن عيينة.

١٢ - طريق الحجاج بن أرطاة:

أخرجه أحمد ٢/٢٠٨ عن يزيد بن هارون، عن الحجاج، عن

إبراهيم بن عامر، عن سعيد بن المسيّب، وعن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة بنحو حديث ابن عيينة، إلا أنه ذكر أن عدد الأصبع خمسة عشر صاعاً.

١٣ - طريق محمد بن أبي حفصة:

أخرجه أحمد ٥١٦/٢ من طريقه عن الزهري به بنحو حديث ابن عيينة، إلا أنه ذكر أن عدد الأصبع خمسة عشر صاعاً.

١٤ - طريق عبد الجبار بن عمر:

أخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» ٢٤٢/١؛ والبيهقي ٢٢٦/٤ من طريق سعيد بن أبي مريم، عن عبد الجبار، عن الزهري به بنحو حديث ابن عيينة، إلا أنه ذكر في آخره: «وصم يوماً مكانه».

١٥ - طريق أبي أويس - عبد الله بن عبد الله بن أويس - المديني:

أخرجه الدارقطني ١٦٩/٢ ح (٢٣٧٤)؛ والبيهقي ٢٢٦/٤ من طريق ابن أبي أويس، عن أبيه، عن الزهري به بنحو حديث ابن عيينة، إلا أنه زاد في آخره: «وصم يوماً مكانه».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، وله أكثر من علة:

الأولى: الكلام في هشام بن سعد.

الثانية: مخالفة هشام بن سعد في سنده ومتنه:

أما المخالفة في الإسناد: فقد رواه الأكثرون، والكبار من أصحاب الزهري عنه عن حميد بن عبد الرحمن بدلاً من أبي سلمة، حتى قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» ١٩٣/٤ ح (١٩٣٦): «هكذا توارد عليه أصحاب الزهري، وقد جمعت منهم في جزء مفرد لطرق هذا الحديث أكثر من أربعين نفساً... وخالفهم هشام بن سعد فرواه عن الزهري عن

أبي هريرة، أخرجه أبو داود وغيره، قال البزار، وابن خزيمة، وأبو عوانة: أخطأ فيه هشام...». اهـ.

وأما ما يتعلق بالمخالفة في المتن: فقد تبين من التخريج السابق أن مدار الحديث على الزهري، وقد اختلف عليه في بعض الألفاظ، والذي يراد تحريره هنا لفظان وهما:

اللفظ الأول: قوله في بعض الطرق: «واستغفر الله».

اللفظ الثاني: قوله في بعض الطرق: «وصم - واقض - يوماً مكانه».

فأما اللفظ الأول، فاختلف فيه على الزهري:

١ - فرواه جميع أصحاب الزهري - الذي تقدم ذكرهم سوى الأوزاعي - عنه بنحو حديث ابن عيينة، ولم يذكروا فيه قوله: «واستغفر الله».

٢ - ورواه الأوزاعي، واختلف عليه:

(أ) فرواه عبد الله بن المبارك - عند البخاري - وبشر بن بكر - عند الطحاوي - عن الأوزاعي عن الزهري به، ولم يذكر هذه اللفظة.

(ب) ورواه الوليد بن مسلم، والهقل بن زياد، ومسروق بن صدقة، ثلاثتهم عن الأوزاعي، وزادوا في آخره: «واستغفر الله».

وهذه اللفظة لا تثبت في حديث الزهري لما يلي:

١ - أن هذا الاضطراب في هذه اللفظة على الأوزاعي، يحتمل أن يكون من قبل الأوزاعي نفسه؛ لأنه وإن كان ثقةً، إلا أن في حديثه عن الزهري شيئاً، كما نصّ على ذلك جمع من الأئمة، ومنهم: ابن معين، ويعقوب بن شيبة، كما في «شرح العلل» لابن رجب ٢/٦٧٥، وحديث الباب شاهد لما ذكره هذان الإمامان، إذ لم يذكر أحد من أصحاب

الزهري هذه اللفظة سواء .

٢ - أن هذه اللفظة يحتمل أن يكون حصل فيها انتقال من حديث للأوزاعي غير حديثه هذا عن الزهري، وهو حديثه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في نفس قصة الحديث، فذكرها بعض الرواة عنه في هذا الحديث، وإلى ذلك أشار البيهقي ٢٢٤/٤ حيث قال بعد أن أخرج حديث الوليد: «وكذلك رواه عبد الله بن المبارك، والهقل بن زياد، ومسروور بن صدقة، عن الأوزاعي غير أن ابن المبارك جعل قوله (خمسة عشر صاعاً) من رواية عمرو بن شعيب وأدرجه هقل، ومسروور في الحديث، كما أخرج دحيم عن الوليد». اهـ.

وينظر: ٢٢٢/٤.

ولعل ما تقدم هو السر في اقتصار البخاري في روايته للحديث من طريق الأوزاعي على ما وافق فيه الحفاظ والثقات من أصحاب الزهري. والله أعلم.

أما اللفظ الثاني، وهو قوله: «وصم يوماً مكانه» فقد اختلف فيه على الزهري أيضاً:

١ - فرواه ابن عيينة، ومالك، وعراك بن مالك، وشعيب، ومنصور، والأوزاعي وابن جريج، ومعمّر، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وابن أبي حفصة وغيرهم من أصحاب الزهري، فلم يذكروا هذه اللفظة.

٢ - ورواه هشام بن سعد، وعبد الجبار، وأبو أويس عبد الله المدني، والليث بن سعد - فيما رواه إبراهيم بن سعد - كلهم عن الزهري، وفي آخر حديثهم ذكروا أن النبي ﷺ قال: «وصم يوماً - وبعضهم يقول: واقض يوماً - مكانه».

وبالنظر في هؤلاء المختلفين، نجد أن الذين لم يذكروا هم كبار أصحاب الزهري المتقنين لحديثه، بينما ذكرها آخرون من أصحابه ممن

في حفظهم وضبطهم كلام، وبما سيأتي بيانه سيتبين هل هذه اللفظة محفوظة في حديث الزهري أم لا؟ فيقال:

أولاً: رواية هشام بن سعد:

وقد تقدم الكلام على حديثه وأنه غلط في إسناده، وأن في حفظه وضبطه كلاماً. ولذلك لما أخرج ابن خزيمة حديثه عن الزهري، عن أبي سلمة قال قبل ذلك ٢٢٣/٣:

«إن صح الخبر، فإن القلب من هذه اللفظة» (يعني الاستغفار والصوم بدله).

وذكر نحو هذا ابن عبد البر في «التمهيد» ١٦٨/٧، ١٧٤.

ثانياً: رواية أبي أويس المدني:

والتي أخرجها الدارقطني والبيهقي، وأبو أويس تكلم الأئمة في حفظه، وأكثرهم على ضعفه، خاصة إن روى من حفظه - كما ذكره البخاري وغيره - بل رماه ابن معين بسرقة الحديث. وقال الدارقطني: في بعض حديثه عن الزهري شيء، ينظر: «تهذيب التهذيب» ٢٤٩/٥.

وحديث الباب، الأقرب أنه رواه من حفظه، ويؤيد ذلك أنه مذكور أن سماعه هو والإمام مالك واحد، فلو كان حديثه من كتابه لوافق في ذلك رواية الإمام مالك الموافقة لرواية بقية أصحاب الزهري الحفاظ، فلما خالف، علم أنه رواه من حفظه فوهم فيه.

ولذلك قال أبو حاتم الرازي - كما في «العلل» لابنه ٢٢٥/١ - عن رواية أبي أويس هذه: «ليس هذا بصحيح، لم يقل هذا الحرف واحد». اهـ. يعني من الثقات.

بل نص الإمام أحمد في رواية الأثرم - كما في «تعليقات الدارقطني على المجروحين» ص ١٤٨ - على ضعف رواية هذا الحديث بهذه الزيادة فقال: «وأبو أويس، عن الزهري، عن حميد، عن أبي

هريرة، حديث الجماع، فقال فيه: «تقضي يوماً مكانه» وسماع مالك بن أنس وأبي أويس من الزهري واحد، مالك لا يقول هذا، كأنه منكر». اهـ.

ثالثاً: رواية عبد الجبار بن عمر الأيلي:

ضعفه الأئمة إلا ابن سعد حيث وثقه، وقد قال فيه البخاري: ليس بالقوي عندهم، وقال مرة: عنده مناكير، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث ليس محله الكذب، وقال ابن عدي: عامة ما يرد به يخالف في ذلك، والضعف على رواياته بين. وضعفه أيضاً أبو داود، والترمذي، وأبو زرعة، والنسائي، وابن حبان والدارقطني، والذهلي وغيرهم، كما في «تهذيب التهذيب» ٩٤/٦.

رابعاً: رواية إبراهيم بن سعد عن الليث بن سعد، عن الزهري:

فقد تبين من التخريج السابق أن الليث اختلف عليه في هذه اللفظة:

(أ) فرواه إبراهيم بن سعد، عن الليث، عن الزهري، وزاد: «واقض يوماً مكانه».

(ب) وخالفه بقية أصحاب الليث:

فرواه قتيبة، ويحيى بن يحيى، ومحمد بن ربح، ويحيى بن بكير، وأشهب، وغيرهم عن الليث، عن الزهري فلم يذكروا هذه الزيادة.

وبالنظر في هؤلاء المختلفين نجد أنهم أكثر وأحفظ لحديث الليث من إبراهيم، وعلى رأسهم قتيبة، وقد أخرج حديثه الشيخان، وحديث يحيى بن يحيى وابن ربح عند مسلم وكلهم لم يذكروها.

ثم إن إبراهيم بن سعد قد روى هذا الحديث عن الزهري مباشرة - عند البخاري والدارمي - فلم يذكر هذه الزيادة في حديثه، مما يقوي وجود الوهم في روايته عن الليث، كما أشار إلى ذلك البيهقي ٢٢٦/٤

بقوله: «وإبراهيم بن سعد سمع الحديث عن الزهري، ولم يذكر منه هذه اللفظة، فذكرها عن الليث». اهـ.

وبما سبق يتبين أن هذه الزيادة: «واقض يوماً مكانه» غير محفوظة في هذا الحديث وعليه، فإن قول الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٢٠٤/٤ ح (١٩٣٦) - لما أشار إلى هذه الطرق، بالإضافة إلى ورودها في مرسل سعيد بن المسيب وغيره من المراسيل -: «وبمجموع هذه الطرق تعرف أن لهذه الزيادة أصلاً». اهـ = محل نظر.

وكلام الحافظ ابن حجر في «النكت» ٦٧٨/٢ أجود منه في الفتح، حيث جعل هذا الحديث مثلاً للمنكر، وإن كان تعقبه على كلام العلائي الذي نقله هناك، يدل على أن هذه النكارة - عنده - يمكن أن تزول.

وقد أعل هذا الحديث بهذا اللفظ جمع من الحفاظ، بل حكى الخليلي اتفاق الحفاظ على إنكاره - كما سيأتي - ومن أولئك الحفاظ:

١ - ابن عدي، حيث أورد هذا الحديث في الكامل من جملة مناكير هشام.

٢ - الحافظ أبو يعلى الخليلي، حيث قال - في «الإرشاد» ٣٤٥/١ -: «يروي - أي هشام بن سعد - عن الزهري عن أبي سلمة في قصة المواقع في رمضان، وهذا أنكره الحفاظ قاطبة من حديث الزهري، عن أبي سلمة؛ لأن أصحاب الزهري كلهم اتفقوا: عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف - أخي أبي سلمة - وليس هو من حديث أبي سلمة».

٣ - شيخ الإسلام ابن تيمية - كما في «الفتاوى» ٢٢٥/٢٥ - حيث يقول:

«وأما أمره للمجامع بالقضاء فضعيف، ضعفه غير واحد من الحفاظ، وقد ثبت هذا الحديث من غير وجه في الصحيحين من حديث

أبي هريرة، ومن حديث عائشة، ولم يذكر أحد أمره بالقضاء، ولو كان أمره بذلك لما أهمله هؤلاء كلهم، وهو حكم شرعي يجب بيانه، ولما لم يأمره به، دل على أن القضاء لم يبق مقبولاً منه، وهذا يدل على أنه كان متعمداً للفطر، لم يكن ناسياً ولا جاهلاً...» اهـ.

٤ - ابن القيم - كما في «تهذيب السنن» ٣/ ٢٧٣ : - حيث يقول :
«هذه الزيادة - وهي الأمر بالصوم - قد طعن فيها غير واحد من الحفاظ، قال عبد الحق: طريق حديث مسلم أصح وأشهر، وليس فيها «صم يوماً»، ولا تكميله التمر، ولا الاستغفار وإنما يصح حديث القضاء مرسلاً، وكذلك رواه مالك في الموطأ، وهو من مراسيل سعيد بن المسيب... والذي أنكره الحفاظ ذكر هذه اللفظة في حديث الزهري، فإن أصحابه الأثبات الثقات كيونس... (وذكر جماعة)... لم يذكر أحد منهم هذه اللفظة، وإنما ذكره الضعفاء عنه كهشام بن سعد... (وذكر جماعة ممن تتابعوا على ذكرها)... وهذا لا يفيد صحة هذه اللفظة فإن هؤلاء إنما هم أربعة، وقد خالفهم من هو أوثق منهم وأكثر عدداً، وهم أربعون نفساً، لم يذكر أحدٌ منهم هذه اللفظة، ولا ريب أن التعليل بدون هذا مؤثر في صحتها، ولو انفرد بهذه اللفظة من هو احفظ وأوثق، وخالفهم هذا العدد الكثير، لوجب التوقف فيها، وثقة الراوي شرط في صحة الحديث، لا موجبة بل لا بد من انتفاء العلة والشذوذ، وهما غير متفيين في هذه اللفظة» اهـ^(١).

٥ - الحافظ العلائي، فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر في «النكت» ٢/ ٦٧٨، بكلام حاصله تقدم نقله عن الخليلي، وابن تيمية، وابن القيم.
٦ - الحافظ ابن رجب، حيث يقول - في «الفتح» ٥/ ١٣٤ : - «وهو

(١) هنا كلام للعلائي نقله ابن حجر في «النكت» ٢/ ٦٧٨ في بحث المنكر، وقد ساقه الحافظ في النكت مثلاً للمنكر وعليه فله فيه قولان.

حديث في إسناده مقال، تفرد به من لا يوثق بحفظه وإتقانه».

وقد وردت هذه اللفظة «وصم يوماً مكانه» في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وفي مراسيل أخرى عن بعض التابعين، إلا أن الكلام هنا على الحديث الموصول لأنه حجة إن ثبت إسناده، أما المرسل فلا حجة فيه خاصة مع ثبوت الأحاديث الموصولة بخلافه كما في هذا الحديث، وهذا بيان حال حديث عبد الله بن عمرو:

فقد أخرجه ابن أبي شيبة ٣٤٨/٢ ح (٩٧٨٧) عن أبي خالد الأحمر؛ وابن خزيمة ٢٢٤/٣ ح (١٩٥٥)؛ والبيهقي في ٢٢٦/٤ من طريق يزيد بن هارون، كلاهما (أبو خالد، ويزيد) عن الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده بنحو حديث الزهري عن حميد، لكن زاد في آخره: «وأمره أن يقضي يوماً مكانه».

والحديث مداره على الحجاج به أرطاة، وقد صرح بالتحديث في رواية ابن خزيمة ولكن في الإسناد علة أخرى، وهي أن عبد الرحمن السراج رواه عن حماد بن زيد، عن عمرو بن شعيب وعطاء قالاً: إن رجلاً... فذكره مرسلاً، رواه مسدد هكذا كما في «إتحاف الخيرة المهرة» للبوصيري ٤٦٣/٣، وانظر: «المطالب العالية» ٢٨٠/١ لابن حجر - وفي آخره: «يوم مكان يوم واستغفر الله» قال: فلا أدري في حديث أحدهما أو في حديثهما «يوم مكان يوم واستغفر الله»؟

وعبد الرحمن السراج ثقة كما قاله ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي وغيرهم - كما في «تهذيب الكمال» ٢٤٦/١٧ - والإسناد إلى عمرو بن شعيب صحيح.

وقد قال الإمام أحمد - فيما رواه ابن أبي حاتم في «الجرح» ٣/١٥٦ - من طريق أبي طالب قال: سمعت أبا عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - يقول: كان الحجاج من الحفاظ. قلت: فلم ليس هو عند الناس

بذلك؟ قال: لأن في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة». اهـ.

والزيادة التي ظهرت - من خلال ما تقدم - في حديث الحجاج هي في أمرين:

١ - وصل المرسل .

٢ - زيادة «وصم يوماً مكانه» مع عدم ورودها في أحاديث الصحيحين مع أن القصة واحدة، كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام فيما نقل عنه آنفاً. والله أعلم.

والخلاصة مما تقدم ما يلي:

١ - ضعف إسناد حديث أبي داود، لغلط هشام فيه، وأن الصواب عن الزهري في إسناده عن حميد، عن أبي هريرة.

٢ - أن لفظة: «واستغفر الله» غير محفوظة في حديث الزهري، وأن الأوزاعي، لعدم ضبطه لحديث الزهري، يحتمل أن يكون وهم فيها، أو أن بعض أصحابه أدرجها في حديثه عن الزهري مع أنها إنما رواها الأوزاعي في حديثه عن عمرو بن شعيب لحديث الباب.

٣ - أن الطرق التي فيها زيادة «واقض يوماً مكانه» لا تثبت، سواء ما كان منها من طريق الزهري، أو في رواية الحجاج بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب. والله أعلم.

❦ الحديث الثاني والأربعون ❦

قال أبو داود ٧٨٨/٢، باب التغليظ فيمن أفطر عمداً، ح (٢٣٩٦)،
٢٣٩٧) حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا شعبة (ح)

وحدثنا محمد بن كثير، قال: أخبرنا شعبة، عن حبيب بن أبي
ثابت، عن عمارة بن عمير، عن ابن مطوس، عن أبيه - قال ابن كثير:
عن أبي المطوس عن أبيه - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من
أفطر يوماً من رمضان في غير رخصة رخصها الله له، لم يقض عنه صيام
الدهر».

حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، حدثني
حبيب، عن عمارة، عن ابن المطوس، قال: فلقيت ابن المطوس،
فحدثني، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: النبي ﷺ مثل حديث ابن كثير
وسليمان.

قال أبو داود: واختلف على سفيان وشعبة عنهما: ابن المطوس،
وأبو المطوس.

❦ رواة الإسناد: ❦

١ - سليمان بن حرب: الأزدي، الواشحي، بمعجمة ثم مهملة،
البصري قاضي مكة، مات سنة ٢٢٤هـ، وله ثمانون سنة. روى عن:
شعبة، وجريز بن حازم، وعنه: البخاري، وأبو داود. «ثقة إمام حافظ».

تهذيب الكمال ٣٨٤/١١، التقريب ص ٢٥٠.

٢ - محمد بن كثير: هو العبدى، تقدم في الحديث الرابع
والثلاثين، وهو ثقة.

٣ - أحمد بن حنبل: تقدم في الحديث السابع، وهو ثقة إمام حافظ متقن.

٤ - يحيى بن سعيد: هو القطان، تقدم في الحديث الثلاثين، وهو ثقة حافظ متقن.

٥ - شعبة: تقدم في الحديث الثاني عشر، وهو ثقة ثبت حافظ.

٦ - حبيب بن أبي ثابت: قيس - ويقال: هند - بن دينار الأسدي مولاهم، أبو يحيى الكوفي. روى عن: عمارة بن عمير، وابن عباس، وعنه: شعبة، والثوري وأمم.

وأثنى عليه الأئمة، وقد روى عن من لم يسمع منه، ولذا وصفه جماعة بأنه مدلس؛ كابن خزيمة، وابن حبان وغيرهما.

قال عنه الذهبي: كان ثقة مجتهداً فقيهاً، وقال ابن حجر: «ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس»، ولذا ذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين.

الكاشف ٣٠٧/١، تهذيب التهذيب ١٦٤/٢، التقريب ص ١٥٠، تعريف أهل التقديس ص ١٣٢.

٧ - عمارة بن عمير: التيمي، الكوفي. مات بعد المائة، وقيل بعدها بسنتين.

روى عن: أبي المطوس، والأسود النخعي، وعنه: حبيب بن أبي ثابت، وإبراهيم النخعي. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٢٥٦/٢١، التقريب ص ٤٠٩.

٨ - ابن مطوس، أو أبو المطوس: هو يزيد، وقيل عبد الله بن المطوس. روى عن: أبيه، وعنه: حبيب بن أبي ثابت، وقيل: عن حبيب، عن عمارة بن عمير، عنه.

وثقه ابن معين، وقال أحمد: لا أعرفه، ولا أعرف حديثه عن غيره.

وقال البخاري: لا أعرف له غير حديث الصيام، ولا أدري سمع أبوه من أبي هريرة أم لا؟ وقال ابن حبان: يروي عن أبيه ما لا يتابع عليه، لا يجوز الاحتجاج بأفراده، علق ابن حجر - معلقاً على كلام ابن حبان -: «وإذا لم يكن له إلا هذا الحديث فلا معنى لهذا الكلام».

قال الذهبي: «وثق»، وفي «الميزان»: «لا يعرف لا هو ولا أبوه»، وقال ابن حجر: «لين الحديث».

الميزان ٥٧٤/٤، الكاشف ٤٦١/١، تهذيب التهذيب ٢١٤/١٢، التقريب ص ٦٧٤.

٩ - المطوس: بتشديد الواو المكسورة، ويقال: أبو المطوس. روى عن: أبي هريرة، وعنه: ابنه يزيد.

وقد تقدم قول الذهبي في جهالته وجهالة ابنه. وقال ابن حجر: «مجهول».

الميزان ٥٧٤/٤، التقريب ص ٥٣٥.

١٠ - أبو هريرة تقدم في الحديث السادس.

❦ تخريجه:

* أخرجه النسائي في: «الكبرى» ٢/٢٤٥ ح (٣٢٨٢) عن أحمد بن الحكم؛ وأحمد ٢/٣٨٠؛ وابن خزيمة ٣/٢٣٨ ح (١٩٨٧) عن بNDAR، ثلاثتهم (ابن الحكم، وأحمد، وبندار) عن محمد بن جعفر، غندر؛ وأبو داود الطيالسي في «مسنده» ص ٣٣١ -؛ ومن طريقه: النسائي في «الكبرى» ٢/٢٤٥ ح (٣٢٨٣)؛ وابن خزيمة ٣/٢٣٨ ح (١٩٨٨) -؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/٢٤٥ ح (٣٢٨٢) من طريق ابن علية؛ وأحمد

٣٨٦/٢، وفي ٤٥٨/٢ عن بهز بن أسد، على أنه قرنه في الموضوع الثاني بغندر؛ والدارمي ٤٣٦/١ ح (١٦٦٧) عن أبي الوليد الطيالسي (هشام بن عبد الملك)؛ وابن خزيمة ٢٣٨/٢ ح (١٩٨٧) من طريق خالد بن الحارث، وابن أبي عدي؛ والطحاوي في «شرح المشكل» ٤/ ١٧٩ من طريق سعيد بن عامر.

ثمانيتهم (غندر، وأبو داود، وابن عليّة، وبهز، وأبو الوليد، وخالد، وابن أبي عدي، وسعيد بن عامر) عن شعبة به بنحوه، إلا أن بعضهم قال: عن ابن المطوس، وبعضهم قال: عن أبي المطوس، وفي حديث أبي داود الطيالسي قال حبيب: وقد رأيت أبا المطوس، وفي حديث سعيد بن عامر، لم يذكر عمارة بن عمير بين حبيب وأبي المطوس.

* وأخرجه الترمذي ١٠١/٣، باب ما جاء في الإفطار عمداً ح (٧٢٣)؛ النسائي في «الكبرى» ٢/٢٤٥ ح (٣٢٧٩)، كلاهما (الترمذي، والنسائي) عن محمد بن بشار (بندار)؛ وأحمد ٤٧٠/٢ - ومن طريقه أبو داود ٧٨٨/٢ ح (٢٣٩٧) -، كلاهما (بندار، وأحمد) عن ابن مهدي، ويحيى القطان، إلا أن أبا داود لم يخرج حديث ابن مهدي؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/٢٤٤ ح (٣٢٧٨) عن عمرو بن منصور؛ وأحمد ٢/٤٧٠، كلاهما (عمرو، وأحمد) عن أبي نعيم الفضل بن دكين؛ والنسائي ٢/٢٤٥ ح (٣٢٨٠) عن محمود بن غيلان، عن عبد الرزاق [وهو في مصنفه ١٩٨/٤ ح (٧٤٧٤)]؛ والنسائي ٢/٢٤٥ ح (٣٢٨٠) عن محمود بن غيلان، عن أبي داود الطيالسي؛ وابن أبي شيبة ٢/٣٤٨ ح (٩٧٨٣) -؛ وعنه: ابن ماجه ١/٥٣٥، باب ما جاء في كفارة من أفطر يوماً من رمضان ح (١٦٧٢) -؛ وابن ماجه ١/٥٣٥ ح (١٦٧٢) عن علي بن محمد؛ وأحمد ٢/٤٤٢، ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وعلي، وأحمد) عن وكيع؛ وأحمد ٢/٤٧٠ عن يزيد بن هارون؛ والدارمي ١/٤٣٥ ح (١٦٦٦) عن محمد بن يوسف الفريابي.

ثمانيتهم (ابن مهدي، والقطان، وأبو نعيم، وعبد الرزاق، والطيالسي، ووکیع، ويزید، والفريابي) عن سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت به بنحوه، إلا أن وکیعاً، ويزید بن هارون، وعبد الرزاق، وأبا داود الطيالسي، وابن مهدي، والقطان - فيما رواه عنهم بئدار - كلهم لم يذكروا عمارة بن عمير بين حبيب، وأبي المطوس، وبعضهم قال: أبو المطوس، وبعضهم قال: ابن المطوس.

* وعلقه البخاري ٢/ ٤٠ باب إذا جامع في رمضان، وقال: ويُذكر عن أبي هريرة رفعه... فذكر نحوه.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٤٦ ح (٣٢٨٤) عن هلال بن العلاء، عن أبيه، عن عبيد الله بن عمرو الرقي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن علي بن الحسين، عن أبي هريرة: أن رجلاً أفطر في شهر رمضان، فأتى أبا هريرة فقال: لا يقبل منه صوم سنة.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٤٦^(١) ح (٣٢٨٥) من طريق شريك عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة موقوفاً بلفظ: «من أفطر يوماً من رمضان لم يقضه يوم من أيام الدنيا».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، فيه ابن المطوس، وهو لين الحديث، وأبوه مجهول.

وقد ضعف حديث الباب جماعة ومنهم:

١ - ابن خزيمة في «صحيحه»، حيث قال: «إن صح الخبر، فإني لا أعرف ابن المطوس ولا أباه»، وبه يتبين أن نسبة ابن خزيمة إلى تصحيح هذا الخبر فيه نظر، كما فعل العيني في «العمدة» ١١/ ٢٣.

(١) سقط من المطبوع جميع الإسناد سوى شيخ النسائي، واستدركته من «التحفة»

٢ - البيهقي، حيث قال في «المعرفة» ٢٦٨/٦: ولم يثبت في الكفارة بالفطر بغير الجماع حديث». اهـ.

٣ - ابن عبد البر في «التمهيد» ١٧٣/٧، حيث قال: «وهو حديث ضعيف لا يحتج به». اهـ.

وقد أعل الخبر بعدة علل غير ما تقدم، وهي كما يلي:

١ - الشك في سماع المطوس من أبي هريرة، كما قاله البخاري فيما تقدم النقل عنه في ترجمة ابن المطوس.

٢ - التفرد بالحديث من أبي المطوس، كما ذكر ذلك الإمام أحمد - فيما نقله العيني في «العمدة» ٢٣/١١ - والبخاري - فيما نقله الترمذي في «العلل الكبير» ص ١١٦ ح (١٩٩) - وأبو علي الطوسي، نقله عنه العيني أيضاً، وكذلك أعله الذهبي بالتفرد كما في «الميزان» ٥٧٤/٤.

٣ - الإنقطاع بين حبيب وأبي المطوس، وأنه رآه فقط ولم يسمعه، كما ذكر الإمام شعبة - فيما نقله الدارقطني في العلل ٢٦٧/٨ - .
وأجيب عن هذه العلة بأن حبيباً صرح بالتحديث عند الإمام أحمد في المسند ٤٧٠/٢.

٤ - الإختلاف الكثير في إسناده، كما أعله بذلك جماعة ومنهم: (أ) الإمام أحمد كما يفهم من رواية مهنا الذي سأل الإمام أحمد عن هذا الحديث؟ فذكر الاختلاف في سنده، ثم قال: لا أعرف المطوس...، كما في «العمدة» للعيني ٢٣/١١.

(ب) ابن حجر في «الفتح» ١٩١/٤ ح (١٩٣٥).

وأجيب: أن الاختلاف قد وقع في إسناده إلا أن الأوجه ليست متكافئة فقد رجح الإمام أبو حاتم الرازي - كما في «العلل» لابنه ٢٤٥/١

- طريق الثوري عن حبيب، وكذا الدارقطني في «العلل» ٢٦٩/٨، حيث قال: «وأضبطهم للإسناد يحيى القطان ومن تابعه عن الثوري». اهـ.

إلا أنه ومع ذلك، فكون الإسناد متحد المخرج، على جهالة في راويه، ويقع فيه هذا الاضطراب، فإن هذا مما يزيد القدح في الخبر. والله أعلم.

أنه روي موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه، كما تقدم في التخريج. وأجيب بأن هذه العلة غير قادحة لأن الوجه الموقوف - الذي سبق تخريجه عن النسائي - لا يثبت، ويبان ذلك كما يلي:

أما الوجه الذي رواه النسائي عن هلال بن العلاء، عن أبيه، عن عبيد الله بن عمرو الرقي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن حبيب، عن علي بن الحسين، عن أبي هريرة، فقد أعله أبو حاتم الرازي - كما في «العلل» لابنه ٢٥٤/١ - بقوله: «إنما هو حبيب، عن عمارة بن عمير، عن أبي المطوس، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ... فذكره».

وكلامه ﷺ فيه إعلال لهذا الوجه من وجهين:

الأول: تدليس حبيب.

الثاني: أن المحفوظ عن حبيب إنما هو رواية الجماعة - يعني حديث سفيان وشعبة -.

ويمكن أن يعلّ هذا الوجه أيضاً بعلّة ثالثة وهي:

أن فيه العلاء بن هلال، قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، عنده عن يزيد بن زريع أحاديث موضوعة. وقال النسائي: هلال بن العلاء بن هلال، روى عن أبيه غير حديث منكر، فلا أدري منه أتى، أو من أبيه كما في «تهذيب الكمال» ٥٤٥/٢٢، وعليه فلعل الخطأ في هذا الإسناد من العلاء. والله أعلم.

أما الوجه الثاني، وهو الذي رواه شريك، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، ففيه تفرد شريك ومن بعده - حسب ما وقفت عليه - ومع ذلك، فهو أقوى إسناداً من الإسناد المرفوع. وكلمة البيهقي المتقدمة وهي أنه لا يثبت في الكفارة بالفطر غير الجماع حديث تدل على أنه لا حاجة لجمع الشواهد المرفوعة، وقد ذكر جملة منها، العيني في «عمدة القاري» ٢٣/١١، وقد تكلم عليها، وكلها من رواية المجاهيل والمتروكين والضعفاء.

❦ الحديث الثالث والأربعون ❦

قال أبو داود ٧٩٦/٢ باب اختيار الفطر ح (٢٤٠٨):

حدثنا شيبان بن فروخ، حدثنا أبو هلال الراسبي، حدثنا ابن سودة القشيري، عن أنس بن مالك - رجل من بني عبد الله بن كعب أخوة بني قشير - قال: أغارت علينا خيل لرسول الله ﷺ فأنتهيت أو قال: فانطلقت إلى رسول الله ﷺ وهو يأكل فقال: «اجلس فأصب من طعامنا هذا». فقلت: إني صائم. قال: «اجلس أحدثك عن الصلاة وعن الصيام، إن الله تعالى وضع شطر الصلاة أو نصف الصلاة والصوم عن المسافر وعن المريض أو الحبل». والله لقد قالهما جميعاً أو أحدهما، قال: فتلهفت نفسي أن لا أكون أكلت من طعام رسول الله ﷺ.

❦ رواية الإسناد:

١ - شيبان بن فروخ: أبو شيبة الحبطي، بمهملة وموحدة مفتوحتين، الأبلّي بضم الهمزة والموحدة، وتشديد اللام، أبو محمد، روى عن: أبي هلال الراسبي (محمد بن سليم) وحماد بن سلمة، وعنه: أبو داود، وأبو يعلى.

وثقه أحمد، ومسلمة بن قاسم. وقال أبو زرعة - مرة - وأبو داود والساجي: صدوق، وقال أبو زرعة - مرة - يهم كثيراً. وقال أبو حاتم: كان يرى القدر، واضطر الناس إليه بآخرة. اهـ، وقد احتج به مسلم في الصحيح في مواضع كثيرة.

وقد لخص الذهبي أمره بقوله في «السير»: «وما علمت به بأساً، ولا استنكروا شيئاً من أمره، ولكنه ليس في الذروة»، وقال ابن حجر: «صدوق يهم، ورمي بالقدر».

أسئلة البرذعي لأبي زرعة ص ٥١١، تهذيب الكمال ٥٩٨/١٢، سير
أعلام النبلاء ١٠١/١١، تهذيب التهذيب ٣٤٠/٤، التقريب ص ٢٦٩.

٢ - أبو هلال الراسي: محمد بن سليم، البصري، قيل كان
مكفوفاً، مات سنة ١٦٧هـ، وقيل قبل ذلك. روى عن: ابن سودة
القشيري، والحسن البصري، وعنه: ابن مهدي، وشيبان بن فروخ.

وثقه أبو داود، وتكلم فيه باقي الأئمة، فقال ابن معين: صدوق.
وقال مرة: ليس بأس، وقال أحمد: يحتمل في حديثه، إلا أنه يخالف
في قتادة، وهو مضطرب الحديث، وقال البزار: كان غير حافظ، وقال
ابن سعد: فيه ضعف، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن عدي:
«لأبي هلال غير ما ذكرت، وفي بعض رواياته ما لا يوافقه الثقات
عليه، وهو ممن يكتب حديثه».

قال عنه الذهبي: «صالح الحديث»، وقال ابن حجر: «صدوق فيه
لين».

الكامل ٢١٦/٦، الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ١٦٦،
تهذيب التهذيب ١٦٨/٩، التقريب ص ٤٨١.

٣ - عبد الله بن سودة - بالتخفيف - بن حنظلة، القشيري. روى
عن: أنس بن مالك القشيري، وأبيه، وعنه: أبو هلال الراسي،
وهيب بن خالد.

وثقه ابن معين والعجلي، وقال النسائي: ليس به بأس.
ولذا قال الحافظان؛ الذهبي، وابن حجر: «ثقة».

الكاشف ٥٦٠/١، تهذيب التهذيب ٢٢١/٥، التقريب ص ٣٠٧.

٤ - أنس بن مالك القشيري، الكعبي، أبو أمية، وقيل: أبو أميمة،
أو أبو مية. نزل البصرة. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: أبو قلابه،
وعبد الله بن سودة.

وقد وقع في نسبه بعض الأوهام، لخصها وبَيّن الصواب فيها الحافظ، فقال: «ووقع فيه عند ابن ماجه، عن أنس بن مالك، رجل من بني عبد الأشهل، وهو غلط، وفي رواية أبي داود عن أنس بن مالك، رجل من بني عبد الله بن كعب أخوة قشير، لا من قشير، وهذا هو الصواب، وبذلك جزم البخاري في ترجمته، وعلى هذا، فهو كعبي لا قشيري، ولأن قشيراً، هو ابن كعب، ولكعب ابن اسمه عبد الله، فهو، من أخوة قشير نفسه. وقد تعقب الرشاطي قول ابن عبد البر فيه: القشيري، ويقال: الكعبي، وكعب أخو قشير، فإن كعباً والد قشير، لا أخوه. والله أعلم».

معرفة الصحابة ١/٢٤٠، الإصابة ١/٧٣، وينظر الإصابة ٧/١٠، ترجمة أبي أمية الجشمي، التقريب ص ١١٥.

❦ تخريجه:

* أخرجه الترمذي ٣/٩٤، باب ما جاء في الرخصة في الإفطار للحبلى والمرضع ح (٧١٥) عن يوسف بن عيسى بن يونس، وأبي كريب محمد بن العلاء؛ وابن ماجه ١/٥٣١، باب ما جاء في الإفطار للحامل والمرضع ح (١٦٦٧) عن علي بن محمد، وأبي بكر بن أبي شيبه؛ وأحمد ٤/٣٤٧ وابن خزيمة ٣/٢٦٨ ح (٢٠٤٤) من طريق محمد بن جعفر (غندر).

ستهم (يوسف، وأبو كريب، وعلي، وابن أبي شيبه، وأحمد، وغندر) عن وكيع؛ وأحمد ٤/٣٤٧، وابن خزيمة ٣/٢٦٨ ح (٢٠٤٤) من طريق عفان بن مسلم؛ وأحمد ٥/٢٩ عن عبد الصمد بن عبد الوارث؛ وابن خزيمة ٣/٢٦٨ ح (٢٠٤٤) من طريق عاصم بن علي.

أربعتهم (وكيع، وعفان، وعبد الصمد، وعاصم) عن أبي هلال الراسي به بنحوه، إلا أنه وقع في حديث ابن أبي شيبه: رجل من بني عبد الأشهل، وسبق في ترجمة أنس أن هذا غلط، كما نبه عليه الحافظ رَحِمَهُ اللهُ.

* وأخرجه النسائي ٤/ ١٩٠، باب وضع الصيام عن الحبلَى والمرضع ح (٢٣١٥) [في رواية ابن حيوية والأسيوطي، وحمزة الكناني، كما في «التحفة» ١/ ٤٥١] من طريق مسلم بن إبراهيم؛ والبيهقي ٤/ ٢٣١ من طريق المعلّى بن أسد، كلاهما (مسلم، والمعلّى) عن وهيب بن خالد، عن عبد الله بن سواده القشيري، عن أبيه^(١)، عن أنس بن مالك رجل منهم فذكر نحوه.

* وأخرجه النسائي ٤/ ١٨١، باب وضع الصيام عن الحبلَى والمرضع ح (٢٢٧٨) من طريق خالد الحذاء، عن أبي العلاء: يزيد بن عبد الله بن الشخير؛ والنسائي ٤/ ١٨٠ ح (٢٢٧٦)؛ وأحمد ٥/ ٢٩؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٦٨ ح (٢٠٤٣) من طريق ابن علية؛ والنسائي ٤/ ١٨٠ ح (٢٢٧٤)؛ وابن خزيمة ح (٢٠٤٣) من طريق الثوري؛ والنسائي ح (٢٢٧٥) من طريق ابن عيينة؛ والطبراني في «الكبير» ١/ ٢٦٢ ح (٧٦٤)؛ والطحاوي في «شرح المعاني» ١/ ٤٢٢ من طريق حماد بن زيد.

أربعتهم (ابن علية، والثوري، وابن عيينة، وحماد بن زيد) عن أيوب.

(١) كذا وقع في رواية أكثر رواة السنن عن النسائي، وقد تابع مسلم بن إبراهيم على هذه الرواية المعلّى به أسد - عند البيهقي - كما في التخرّيج، وكأن هذه الرواية أرجح من رواية ابن السني - التي ذكر المزي في «التحفة» ١/ ٤٥١ - وهي هكذا: عن مسلم بن إبراهيم عن وهيب بن خالد عن عبد الله بن سواده القشيري عن أبي أمية، فلم يذكر أباه، وسبب الترجيح أمران:

الأول: أن الأكثر على هذه الرواية، وتوبع عليها مسلم عند البيهقي.

الثاني: أن احتمال التصحيف في رواية ابن السني وارد، فيحتمل أن تكون الرواية هكذا: عبد الله بن سواده عن أبي أمية أنس، بدون (عن) بين أمية وأنس، ولو لم تسقط (عن) لاتفقت الروايتان، وذلك أن عبد الله ممن روى عن أنس، وكنيته أبو أمية، وليس لعبد الله في الكتب الستة سوى حديثين، كما قاله المزي في «التهذيب» ١٢/ ٧٠، أحدهما حديث الباب. والله أعلم.

والنسائي ١٨١/٤ ح (٢٢٧٨) من طريق خالد الحذاء؛ والبخاري في «التاريخ الكبير» ٢٩/٢ من طرق عن يحيى بن عبد العزيز، وأبان العطار؛ والطحاوي في «شرح المعاني» ٤٢٣/١ من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي.

ثلاثتهم (يحيى، وأبان، والأوزاعي) عن يحيى بن أبي كثير؛ والنسائي ٨٢/٤ ح (٢٢٨٢) من طريق غيلان بن جرير.

أربعتهم (أيوب، وخالد، ويحيى، وغيلان) عن أبي قلابة. كلاهما (أبو العلاء، وأبو قلابة) عن أنس به بنحوه، إلا أن أبا العلاء وخالد الحذاء، قالا: عن رجلٍ قال: أتيت النبي ﷺ، وأما في حديث ابن عيينة وابن عليّة وحماد، فقالوا: عن رجلٍ عن أنس، وفي حديث ابن عليّة وحماد بن زيد قصة، وهي أن أيوب قال: حدثني أبو قلابة هذا الحديث ثم قال: هل لك في صاحب الحديث؟ فدلني عليه فلقيته، فقال: حدثني قريب لي يقال له: أنس بن مالك فذكر نحوه، وهذا لفظ ابن عليّة، وفي حديث غيلان، عن أبي قلابة مرسلاً، وفي بعض الروايات بعضهم يسقط ذكر الحامل والمرضع، وأكثرهم لا يذكر قصة الإغارة.

الحكم عليه:

في سنده لين من أجل أبي هلال الراسبي، فهو صدوق فيه لين، ولم أقف على من تابعه على هذا الإسناد، بل خالفه وهيب بن خالد، وهو ثقة ثبت - كما في «التقريب» ص ٥٨٦ - كما تقدم في التخريج.

وأما الطريقان الآخران إلى صحابيه، فهما طريق أبي العلاء، وفيه: عن رجلٍ قال: أتيت النبي ﷺ.

وأما الطريق الأخرى، فطريق أبي قلابة، وقد اختلف عليه كثيراً:

١ - فقد رواه أيوب - فيما رواه الثوري عنه - عن أبي قلابة، عن أنس، بدون ذكر القصة، ولم يذكر بينه وبين أنس رجلاً.

٢ - ورواه أيوب - فيما رواه ابن عليّة، وحماد بن زيد، وابن عيينة عنه - عن أبي قلابة، عن رجل، عن أنس.

٣ - ورواه خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن رجل، عن النبي ﷺ.

٤ - ورواه يحيى بن أبي كثير - فيما رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عنه - عن أبي قلابة، عن أبي أمية أو عن رجل، عن أبي أمية.

٥ - ورواه غيلان بن جرير، عن أبي قلابة مرسلًا.

وأرجح هذه الأوجه - والله أعلم - هو الوجه الذي رواه ابن عليّة، وحماد، وابن عيينة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن رجل، عن أنس؛ لأن ابن عليّة، وحماد بن زيد أثبت الناس في حديث أيوب، كما في «شرح العلل» لابن رجب ٦٩٩/٢ - ٧٠٠.

وقد تبين مما سبق أن الحديث وقع فيه اختلاف كثير، جعل بعض أهل العلم يطعن في صحة الحديث، ومنهم:

١ - ابن عبد البر، فقد قال - كما في «الاستيعاب» ١٦٠٣/٤ - : «وهذا حديث مضطرب الإسناد... ولا يصح شيء من ذلك من جهة الإسناد». اهـ.

٢ - ابن التركماني، كما في «الجواهر النقي» ١٥٤/٣، حيث قال: «هذا الحديث اضطرب سنداً ومثناً». اهـ.

والحديث حسنه الترمذي، بل نقل ابن حجر في «الإصابة» ٧٣/١ أنه صححه، وكذا صححه ابن خزيمة، ولعلّ سبب تصحيح هؤلاء للحديث أمور، ومنها:

(أ) أن الحديث وإن وقع فيه اضطراب في سنده ومثنه، إلّا أن مجموع هذه الطرق يحتمل معها أن يكون للحديث أصل.

(ب) أن من ألف في الصحابة ذكر أنس بن مالك، وعرفه عن

طريق هذا الحديث الذي لا يعرف له غيره، كما قال الترمذي: «ولا نعرف لأنس بن مالك هذا عن النبي ﷺ غير هذا الحديث الواحد». اهـ.

(ج) أن متن الحديث غير مستنكر، فوضع شطر الصلاة، ووضع الصيام عن المسافرين، ثابت بالإجماع، ودليل ذلك بالنسبة للصلاة، ما تواتر عن النبي ﷺ من قصره الصلاة إذا كان مسافراً، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾، وأما الصوم، فقد قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، وأما الحبلى والمرضع، فمن مفهوم قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾، وقد تقدم تخريج بعض الآثار في هذا عن ابن عباس سما في أول هذه الرسالة. والله أعلم.

❦ الحديث الرابع والأربعون ❦

قال أبو داود ٧٩٨/٢ باب من اختار الصيام ح (٢٤١٠):

حدثنا حامد بن يحيى، حدثنا هاشم بن القاسم (ح)

وحدثنا عقبة بن مكرم، حدثنا أبو قتيبة المعنى، قال: حدثنا عبد الصمد بن حبيب بن عبد الله الأزدي، حدثني حبيب بن عبد الله قال: سمعت سنان بن سلمة بن المحبق الهذلي يحدث عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «من كانت له حمولة تأوي إلى شبع فليصم رمضان حيث أدركه».

❦ غريب الحديث: ❦

قوله: «حمولة»: بفتح الحاء، أي: مركوب كل ما يحمل عليه من إبل أو حمار أو غيرهما.

قوله: «تأوي»: أي تأويه، فإن آوى لازم ومتعد على لفظ واحد.

قوله: «شبع»: بكسر الشين، وسكون الموحدة... والمعنى: من كانت له حمولة تأويه إلى حال شبع ورفاهية أو إلى مقام يقدر على الشبع فيه، ولم يلحقه في سفره وعشاء ومشقة وعناء، فليصم رمضان حيث أدركه. ينظر: «عون المعبود» ٣٨/٧.

رواة الإسناد:

١- حامد بن يحيى: ابن هانئ البلخي، أبو عبد الله، نزيل طرسوس، مات سنة ٢٤٢ هـ روى عن: هاشم بن القاسم، وابن عيينة، وعنه: أبو داود، والحسين التستري. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٣٢٥/٥، التقريب ص ١٤٩.

٢ - هاشم بن القاسم: ابن مسلم الليثي مولا هم، البغدادي، أبو النضر، مشهور بكنيته، ولقبه: قيصر. روى عن: عبد الصمد بن حبيب، وشعبة، وعنه: حامد بن يحيى والإمام أحمد. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٣٠/١٣٠، التقريب ص ٥٧٠.

٣ - عقبة بن مكرم: بضم الميم وسكون الكاف وفتح الراء، العمي، بفتح المهملة وتشديد الميم أبو عبد الملك البصري، مات في حدود الخمسين. روى عن: سلم بن قتيبة أبي قتيبة، ويحيى القطان، وعنه: أبو داود، ومسلم. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٠/٢٢٣، التقريب ص ٣٩٥.

٤ - أبو قتيبة: سلم بن قتيبة، الشعيري، بفتح المعجمة، أبو قتيبة الخراساني

نزيل البصرة. والشعيري نسبة إلى بيع الشعير. روى عن: عبد الصمد بن حبيب، ومالك، وشعبة، وعنه: الفلاس، وعقبة بن مكرم. وثقه أبو زرعة، وأبو داود، وابن قانع، والدارقطني، والحاكم، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن معين، وأبو حاتم: ليس به بأس، وزاد أبو حاتم: كثير الوهم يكتب حديثه، وقال يحيى القطان: ليس أبو قتيبة من الجمال التي تحمل المحامل.

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «ثقة يهم». أما ابن حجر فقال: «صدوق».

والظاهر أن حال أبي قتيبة متردد بين عبارة الحافظين، فالثقة إذا كثرت أوهامه نزلت رتبة وقاربة رتبة الصدوق، وإن كنت أميل إلى عبارة الذهبي؛ لإطلاق جمع من الأئمة توثيقه.

تهذيب الكمال ١١/٢٣٢، الكاشف ١/٤٥١، تهذيب التهذيب ٤/

١١٩، التقريب ص ٢٤٦.

٥ - عبد الصمد بن حبيب بن عبد الله الأزدي. روى عن: أبيه، وسعيد بن طهمان، وعنه: أبو قتيبة، وهاشم بن القاسم، وعبد الصمد بن عبد الوارث.

قال ابن معين: ليس به بأس، وقال الأثرم: ذكرناه فوضع أحمد من أمره، وقال البخاري: لين الحديث، ضعفه أحمد، وقال أبو حاتم مثله وزاد: يكتب حديثه ليس بالمتروك، ونقل البيهقي عن البخاري أنه قال فيه: منكر الحديث ذاهب.

ولم يزد الذهبي في الكاشف على حكاية قول البخاري الأول فكأن هذا هو رأيه فيه.

وأما الحافظ ابن حجر فقد حكى تضعيف أحمد، وقول ابن معين. السنن الكبرى للبيهقي ٤/٢٤٥، الكاشف ١/٦٥٣، تهذيب التهذيب ٦/٢٨٦ التقريب ص ٣٥٥.

٦ - حبيب بن عبد الله الأزدي، اليحمدي، بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم، والد عبد الصمد. روى عن: سنان بن سلمة بن المحبق، والحكم بن عمرو الغفاري، وعنه: ابنه عبد الصمد. قال أبو حاتم: مجهول.

وقد ذكر ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ أَنْ أَبَا حَاتِمٍ قَالَ فِيهِ: «مجهول»، وقد بحث في «الجرح والتعديل» وكثير من كتب الرجال فلم أجد لأبي حاتم كلاماً في حبيب هذا، فالله أعلم^(١).

(١) وقد أفادني د. عبد العزيز اللحيدان - أحد مناقشي هذه الرسالة - جزاه الله خيراً، بأن الحافظ ابن حجر يحتمل أنه استنبط من نقل ابن أبي حاتم عن أبيه - في «الجرح والتعديل» ٣/١٠٤ (٤٨٤): «حبيب بن عبد الله الأزدي، بصري، روى عن سنان بن سلمة بن محبق، روى عنه ابنه عبد الصمد بن حبيب، سمعت أبي يقول ذلك» يحتمل أن الحافظ استنبط من هذا السياق أن أبا حاتم =

وقال الذهبي في «الميزان»: «مجهول»، وقد اقتصر ابن حجر في التقريب على هذه الكلمة فقال فيه: كما قال الذهبي.

الميزان ١/٤٥٥، تهذيب التهذيب ٢/١٧٣، التقريب ص ١٥٤.

٧ - سنان بن سلمة بن المحبق الهذلي: ولد يوم حنين. روى عن: النبي ﷺ مراسلاً وعن أبيه، وعمر، وابن عباس، وعنه: قتادة - وقيل لم يسمع منه - وحبيب بن عبد الله الأزدي.

ذكره ابن حبان في الصحابة، وكذا أبو نعيم، ونفى صحبته أبو زرعة الرازي وممن عده في التابعين: العجلي حيث قال: تابعي ثقة، وكذا ابن سعد، حيث عده في الطبقة الأولى من تابعي أهل البصرة.

أما ابن حجر، فلم يزد على أن قال: «ولد يوم حنين، فله رؤية، وقد أرسل أحاديث، مات في آخر إمارة الحجاج»، وهذا ظاهر في أنه يثبت صحبته.

معرفة الصحابة ٣/١٤٢٧، تهذيب التهذيب ٤/٢١٨، التقريب ص ٢٥٦.

٨ - سلمة بن المحبق الهذلي، وقيل سلمة بن ربيعة بن صخر الهذلي، أبو سنان روى عن: النبي ﷺ، وسكن البصرة، وروى عنه: ابنه سنان، وقيصة بن حريث، والحسن البصري.

معجم الصحابة ١/٢٧٨، الإصابة ٣/١١٨، التقريب ص ٢٤٨.

❦ تخريجه:

* أخرجه أحمد ٣/٤٧٦ عن هاشم بن القاسم به بنحوه.

= يرى أنه مجهول، حيث لم يرو عنه غير ابنه عبد الصمد. والله أعلم.

* وأخرجه أبو داود ٧٩٩/٢ ح (٢٤١١) عن نصر بن المهاجر؛ وأحمد ٧/٥، كلاهما (نصر، وأحمد) عن عبد الصمد بن عبد الوارث^(١)؛ والعقيلي في «الضعفاء» ٨٣/٣ - ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٥٣٩/٢ ح (٨٨٤) - عن محمد بن زنجويه؛ والبيهقي ٢٤٥/٤ من طريق أبي قلابة الرقاشي.

كلاهما (ابن زنجويه، وأبو قلابة) عن مسلم بن إبراهيم، وزاد أبو قلابة: عبد الصمد بن عبد الوارث.

كلاهما (عبد الصمد، ومسلم) عن عبد الصمد بن حبيب به بنحوه، إلا أن في حديث الإمام أحمد قصة سلمة بن المحبق مع البشارة بولادة سنان يوم حنين، وأنه قال: «سهم أرمي به عن رسول الله ﷺ أحب إلي مما بشرتموني به، وسماني سناناً».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لجهالة حبيب، والد عبد الصمد، مع ضعف عبد الصمد نفسه، وممن ضعف هذا الحديث من الأئمة:

١ - البخاري: كما نقله البيهقي عنه في السنن ٢٤٥/٤ حيث قال: «ولم يعد البخاري هذا الحديث شيئاً». اهـ.

٢ - العقيلي: حيث قال في «ترجمة عبد الصمد ٨٣/٣»، لما أخرج حديث الباب: «ولا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به». اهـ.

(١) وقع في المطبوع من «المسند» ٧/٥، ط. دار صادر، أن الإمام أحمد قال: حدثنا عبد الصمد بن حبيب العوزي، حدثني أبي، وهذا خطأ، وصوابه: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، عن عبد الصمد بن حبيب، عن أبيه به، كما في «أطراف المسند» ٥٠٣/٢ ح (٢٦٩١) وكما في بقية المصادر المذكورة في التخريج.

٣ - ابن الجوزي: حيث ذكره في «العلل المتناهية» ٥٣٩/٢، ثم حكى قوله أحمد في تضعيف عبد الصمد، وحكى قول العقيلي الأنف الذكر.

٤ - المنذري: كما في «مختصره» لأبي داود ٢٩٠/٣، حيث ضعف الحديث بعبد الصمد، وحكى فيه جملة من أقوال النقاد المتقدمة في ترجمته، ثم حكى قول العقيلي.

وظاهر صنيع البيهقي أنه يضعف الحديث، حيث ذكر قول البخاري المتقدم ولم يتعقبه بشيء. والله أعلم.

❦ الحديث الخامس والأربعون ❦

قال أبو داود في ٧٩٩/٢ باب متى يفطر المسافر إذا خرج؟
ح(٢٤١٢):

حدثنا عبيد الله بن عمر، حدثني عبد الله بن يزيد (ح)

وحدثنا جعفر بن مسافر، حدثنا عبد الله بن يحيى، المعنى، حدثني
سعيد بن أبي أيوب وزاد جعفر: والليث - حدثني يزيد بن أبي حبيب، أن
كليب بن ذهل الحضرمي أخبره عن عبيد (قال جعفر): ابن جبر قال:
كنت مع أبي بصرة الغفاري صاحب النبي ﷺ في سفينة من الفسطاط في
رمضان فرفع، ثم قرب غداءه، قال جعفر في حديثه: فلم يجاوز البيوت
حتى دعا بالسفرة، قال: اقترب، قلت: أأست ترى البيوت؟ قال أبو
بصرة: أترغب عن سنة رسول الله ﷺ؟ قال جعفر في حديثه: فأكل.

❦ غريب الحديث:

قوله: «الفسطاط»: بضم الفاء أو كسرهما، فسكون السين، المدينة
التي فيها مجمع الناس، ويقال لمصر، والبصرة، الفسطاط وفي «نيل
الأوطار»: أن الفسطاط علم لمصر العتيقة التي بناها عمرو بن العاص.

ينظر: «النهاية في غريب الحديث» ٣/٤٤٥، «نيل الأوطار» ٤/
٢٢٩، «عون المعبود» ٧/٤٠.

وقوله: «رفع»: كذا بالراء، بصيغة المجهول؛ أي: رفع أبو بصرة
ومن كان معه على السفينة، وفي رواية لأحمد (دفع) بالدال، وهو
الواضح، وفي رواية له: فلما دفعنا من مرسانا أمر بسفرته فقربت. ينظر:
«عون المعبود» ٧/٤٠.

❦ رواية الإسناد:

١ - عبيد الله بن عمر: ابن ميسرة القواريري، أبو سعيد البصري، نزيل بغداد مات سنة ٢٣٥هـ. روى عن: عبد الله بن يزيد، وحماد بن زيد، وعنه: الشيخان، وأبو داود. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ١٩/ ١٣٠، التقريب ص ٣٧٣.

٢ - عبد الله بن يزيد: المكي، أبو عبد الرحمن المقرئ، أصله من البصرة أو الأهواز، أقرأ القرآن نيفاً وسبعين سنة، مات سنة ٢١٣هـ وقد قارب المائة. روى عن: سعيد بن أبي أيوب، والثوري، وشعبة، وعنه: الإمام أحمد، والبخاري - وهو من كبار شيوخ البخاري - وعبيد الله بن عمر القواريري، وغيرهم. «ثقة فاضل».

تهذيب الكمال ١٦/ ٣٢٠، التقريب ص ٣٣٠.

٣ - جعفر بن مسافر: تقدم في الحديث الواحد والأربعين، وهو صدوق ربما أخطأ.

٤ - عبد الله بن يحيى البرُّلُسي: بضم الموحدة والراء وتشديد اللام المضمومة بعدها مهملة، مات سنة ٢١٢هـ. روى عن: سعيد بن أبي أيوب، ومعاوية بن صالح، وعنه: جعفر بن مسافر والحسن بن عبد العزيز الجروي.

قال أبو زرعة وأبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: مجهول، وكلمة الدارقطني هذه متعقبة بمعرفة غيره له، فقد عرفه أبو زرعة، وأبو حاتم والبخاري حيث أخرج له في الصحيح. وروى له أبو داود أحاديث في «السنن».

قال الذهبي عنه: «صدوق»، وقال ابن حجر: «لا بأس به صدوق».

سؤالات الحاكم للدارقطني ص ٢٣١ رقم (٣٧٣)، الكاشف ١ /
٦٠٧، تهذيب التهذيب ٦ / ٧١، التقريب ص ٣٢٩، فتح الباري ٨ / ١٦٠
ح (٤٦٥١).

٥ - سعيد بن أبي أيوب: الخزاعي مولاهم، المصري، أبو يحيى بن مقلاص، مات سنة ١٦١هـ، روى عن: يزيد بن أبي حبيب، وجعفر بن ربيعة، وعنه: عبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن يحيى البرلسي. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ١٠ / ٣٤٢، التقريب ص ٢٣٣.

٦ - الليث: ابن سعد، تقدم في الحديث الثامن والثلاثين، وهو ثقة ثبت فقيه حجة.

٧ - يزيد بن أبي حبيب: أبو رجاء المصري، واسم أبيه سويد. روى عن: كليب بن ذهل الحضرمي، وأبي الطفيل عامر بن واثلة، وعنه: الليث، وسعيد بن أبي أيوب.

وثقه الأئمة لكنه روى عن: جماعة لم يسمع منهم، ولذا قال ابن حجر: «ثقة، فقيه، وكان يرسل».

تهذيب الكمال ٣٢ / ١٠٢، التقريب ص ٦٠٠.

٨ - كليب بن ذهل الحضرمي: المصري. روى عن: عبيد بن جبر، وعنه: يزيد بن أبي حبيب، وقد تفرد بالرواية عنه، ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «وثق»، وابن حجر بقوله: «مقبول».

الميزان ٣ / ٤١٤، الكاشف ٢ / ١٤٩، تهذيب التهذيب ٨ / ٣٨٨،
التقريب ص ٤٦٢.

٩ - عبيد بن جبر: القبطي، مولى أبي بصرة. روى عن: مولاه أبي بصرة، وعنه: كليب بن ذهل تفرد عنه.

وثقه العجلي فقال: «تابعي ثقة»، وقال ابن خزيمة: لا أعرفه، وذكره يعقوب بن سفيان الفسوي في ثقات أهل مصر في «المعرفة»، ويقال^(١): إنه كان ممن بعث به المقوقس مع مارية، فعلى هذا: فله صحة. وقد اكتفى ابن حجر في التقريب بذكر ما سبق عن ابن خزيمة ويعقوب وقصة بعثه.

وعدم ترجيح الحافظ دليل على أنه لم يتبين له حاله، أو أنه سها عن ذكر الحكم الذي يراه - والله أعلم - والذي يظهر لي أنه - على أحسن أحواله - أنه صدوق يهم.

وإنما قلت هذا؛ لأن عبيداً لا يعرف إلا في هذا الحديث، وفي المتن غرابة، يحتمل أن تكون منه أو ممن روى عنه - وهو كليب - ولولا توثيق العجلي والفسوي له لكان الحكم عليه بالضعف أقرب. والله أعلم.

ثقات العجلي رقم (١٠٧٤)، المعرفة والتاريخ ٢/٤٩٢، الميزان ٣/١٩، تهذيب التهذيب ٧/٥٥، التقريب ص ٣٧٦.

١٠ - أبو بصرة الغفاري: هو حميل - مثل حميد لكن آخره لام، وقيل بفتح أوله وقيل بالجيم - ابن بصرة، بفتح الموحدة، ابن وقاص، سكن مصر ومات بها رحمته الله. روى عن: النبي ﷺ، وعن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، وعنه: عبيد بن جبر وابن شماسه المهري.

معرفة الصحابة ٥/٢٨٤٢، تهذيب الكمال ٧/٤٢٣، الإصابة ٢/٤١، التقريب ص ١٨٣.

(١) والكلمة لابن حجر في «التقريب».

❦ تخريجه:

* أخرجه أحمد ٣٩٨/٦؛ والدارمي ٤٣٥/١ ح (١٦٦٥)؛ وابن خزيمة ٢٦٥/٣ ح (٢٠٤٠) عن محمد بن المثنى، ثلاثتهم (أحمد، والدارمي، وابن المثنى) عن عبد الله بن يزيد المقرئ به بنحو حديث عبد الله بن يحيى البرلسي إلا أنه قال: «فدفع - بالدال - ثم قرب غداءه» بدل قوله: «فرع»^(١).

* وأخرجه أحمد ٧/٦ عن يحيى بن آدم، وفي ٣٩٨/٦ عن عتاب بن زيادة الخراساني، كلاهما (يحيى، وعتاب) عن ابن المبارك، عن سعيد بن يزيد، وفي ٣٩٨/٦ عن يحيى بن غيلان، عن المفضل بن فضالة عن عبد الله بن عياش.

كلاهما (سعيد، وعبد الله) عن يزيد بن أبي حبيب به بنحو حديث البرلسي، إلا أن في حديث يحيى بن آدم قال: عن يزيد بن أبي حبيب أن أبا بصرة الغفاري، فلم يذكر كليب بن ذهل، ولا عبيد بن جبر، فهو على هذا مرسل، وفي حديث عتاب: «فلما دفعنا من مرسانا...».

❦ الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لجهالة كليب بن ذهل الحضرمي؛ ولذا قال ابن خزيمة لما أخرجه في صحيحه: «إن ثبت الخبر... لست أعرف كليب بن ذهل، ولا عبيد بن جبر، ولا أقبل دين من لا أعرفه بعدالة».

وأما الاختلاف على ابن المبارك في إسناده، فيمكن أن يكون هذا - والله أعلم - من قبل حبيب بن أبي ثابت نفسه، وأنه أراد

(١) إلا أنه وقع في المطبوع من «المسند» (عبيد بن حنين) وفي الدارمي وابن خزيمة (عبيد بن جبير) والصواب: (عبيد بن جبر) كما في «تحفة الأشراف» ٣/٨٤، و«أطراف المسند» ٧٦/٦ ح (٧٧٨٦)، والمصادر المتقدمة في ترجمته.

الحكاية عن قصة أبي بصرة، والتحديث عن شأنه، لا أن مقصوده الرواية، وهذا - كما حكى الدارقطني عن موسى بن هارون الحافظ - يقع عند المتقدمين، كما ذكر ذلك ابن رجب في «شرح العلل» ٢/ ٦٠٣، وينظر: «النكت» لابن حجر ٥٨٦/٢ - ٥٨٩، فقيه أمثلة تطبيقية على هذه المسألة.

وفي الباب عن دحية بن خليفة رضي الله عنه، وسيأتي تخريجه في الحديث التالي.

الحديث السادس والأربعون

قال أبو داود ٨٠٠/٢ باب قدر مسيرة ما يفطر فيه ح(٢٤١٣):

حدثنا عيسى بن حماد، أخبرنا الليث - يعني ابن سعد - عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن منصور الكلبي، أن دحية بن خليفة خرج من قرية من دمشق مرة إلى قدر قرية عقبة من الفسطاط، وذلك ثلاثة أميال في رمضان، ثم إنه أفطر وأفطر معه ناس، وكره آخرون أن يفطروا، فلما رجع إلى قريته قال: والله لقد رأيت اليوم أمراً ما كنت أظن أن أراه، إن قوماً رغبوا عن هدي رسول الله ﷺ وأصحابه، يقول ذلك للذين صاموا، ثم قال عند ذلك: اللهم اقبضني إليك.

غريب الحديث:

قوله: «خرج من دمشق . . . الفسطاط»: جاء في رواية الإمام أحمد في «المسند» ٣٩٨/٦: «خرج من قريته إلى قريب من قرية عقبة» وقرية دحية هذه هي «المزة» والمسافة بينهما - أي بين قرية دحية، وقرية عقبة - هي مقدار المسافة بين قرية عقبة وبين الفسطاط، وهي ثلاثة أميال كما قال الراوي. ينظر: عون المعبود ٤١/٧، ٤٢، وبذل المجهود ٢٦٠/١١.

رواة الإسناد:

- ١ - عيسى بن حماد: المعروف بـ«زغبة» تقدم في الحديث الثامن والثلاثين وهو ثقة.
- ٢ - الليث بن سعد: تقدم في الحديث الثامن والثلاثين وهو ثقة حجة.
- ٣ - يزيد بن أبي حبيب: تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والأربعين وهو «ثقة، فقيه، لكنه كان يرسل».

٤ - أبو الخير: هو مرثد بن عبد الله اليزني، بفتح التحتانية والزاي بعدها نون، أبو الخير المصري، روى عن: منصور الكلبي، وعقبة بن عامر الجهني، وعنه: يزيد أبي حبيب، وجعفر بن ربيعة. «ثقة فقيه».

تهذيب الكمال ٢٧/٣٥٧، التقريب ص ٥٢٤.

٥ - منصور الكلبي: هو منصور بن سعيد أو ابن زيد بن الأصبع الكلبي المصري روى عن: دحية، وعنه: أبو الخير مرثد اليزني فقط. قال ابن المديني وابن خزيمة: مجهول لا أعرفه، وقال العجلي: بصري تابعي ثقة.

وقد لخص حاله الذهبي بقوله: «لا يعرف» ونحوه ابن حجر فقال: «مستور».

الكاشف ٢/٢٩٦، الميزان ٤/١٨٤، تهذيب التهذيب ١٠/٢٧٤، التقريب ص ٥٤٦.

٦ - دحية بن خليفة: هو ابن فروة بن فضالة الكلبي، صحابي جليل، نزل المزة ومات في خلافة معاوية. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: منصور الكلبي، والشعبي وغيرهما.

طبقات ابن سعد ٤/٢٤٩، تهذيب الكمال ٨/٤٧٣، الإصابة ٢/١٦١، التقريب ص ٢٠٠.

❦ تخريجه:

* أخرجه أحمد ٦/٣٩٨ عن يونس بن محمد المؤدب، وحجاج الأعور؛ وابن خزيمة ٣/٢٦٦ من طريق عبد الله بن عبد الحكم، وشعيب بن الليث، وسعيد بن الحكم بن أبي مريم، خمستهم (يونس، وحجاج، وعبد الله، وشعيب، وسعيد) عن الليث به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف.

وتبين مما سبق أن مدار الحديث على الليث، وأن في إسناده منصوراً الكلبى وهو مجهول كما قال ابن المدينى، وابن خزيمة، وتبعهما الحافظان الذهبي وابن حجر.

ولذلك فإن ابن خزيمة لما أخرج الخبر قال: «إن ثبت الخبر، فإني لا أعرف منصور بن زيد الكلبى هذا بعدالة ولا جرح».

وقد أشار البيهقي إلى ضعفه بقوله عن الحديث ٢٤١/٤: «إن صحّ الحديث».

وضعفه الخطّابي في «المعالم» ٢٩٢/٣، وتبعه المنذري في مختصره للسنن ٢٩٣/٣.

وقد تقدم في الباب قبله حديث أبي بصرة الغفاري، وتبين من خلال تخريجه أنه ضعيف لجهالة كليب بن ذهل الحضرمي.

وحديث الباب تقدم آنفاً بيان علته، فهل يمكن أن يتعاضد الحديثان؟ ويقوي أحدهما الآخر؟

الذي يظهر أنهما لا يتعاضدان؛ لأن حديث أبي بصرة رضي الله عنه إنما هو في المكان الذي يجوز بدء الفطر منه، لقوله: «فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة»؛ ولذا بوب عليه أبو داود بقوله: «باب متى يفطر المسافر إذا خرج»؟ وبوب عليه الدارمي بقوله: «باب متى يفطر الرجل إذا خرج من بيته يريد السفر»؟.

أما حديث دحية رضي الله عنه فإنه يتعلق بالمسافة التي يجوز فيها الفطر، ولهذا بوب عليه ابن خزيمة بقوله: «باب الرخصة في الفطر في رمضان في مسيرة أقل من يوم وليلة، إن ثبت الخبر...» والله أعلم.

❦ الحديث السابع والأربعون ❦

قال أبو داود ٨٠٢/٢ باب من يقول: صمت رمضان كله
ح(٢٤١٥):

حدثنا مسدد: حدثنا يحيى، عن المهلب بن أبي حبيبة، حدثنا
الحسن، عن أبي بكرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقولن أحدكم
إني صمت رمضان كله وقمته كله»، فلا أدري أكره التزكية، أو قال لا بد
من نومة أو رقدة.

❦ رواية الإسناد: ❦

١ - مسدد: ابن مسرهد تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر،
وهو ثقة.

٢ - يحيى: هو القطان: أحد الأئمة وقد تقدمت ترجمته في
الحديث الثلاثين.

٣ - المهلب بن أبي حبيبة: البصري. روى عن: الحسن البصري،
وأبي الشعثاء، وعنه: القطان، وابن أبي عروبة.

وثقه أحمد، وأبو داود وزاد: «حدث عنه يحيى بن سعيد، وأثنى
عليه»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: «والمهلب يروي
عن الحسن البصري أحاديث، ولم أر له حديثاً منكراً فأذكره».

وقد لخص الذهبي حاله بقوله في «الكاشف»: «ثقة»، لكنه في
«الميزان» قال عنه: «مجھول»!.

فإن كان أرادَه فالصواب من قوله هو الذي في الكاشف لموافقته
أقوال الأئمة فيه.

أما ابن حجر فقد قال فيه: «صدوق»، وكلام الذهبي أرجح - والعلم عند الله - لتوثيق الإمامين أحمد وأبي داود وعدم المعارض لهما.

سؤالات الآجري ١/ ٤٣٩، الكامل ٦/ ٤٦٦، تهذيب الكمال ٢٩/ ٥، الميزان ٤/ ١٩٧، الكاشف ٢/ ٣٠٠، التقريب ص ٥٤٩.

٤ - الحسن: هو ابن أبي الحسن البصري، واسم أبيه: يسار، الأنصاري مولا هم، مات سنة ١١٠، وقد قارب التسعين. روى عن: أبي بكرة وسمع منه على الراجح كما سيأتي، وعن جندب البجلي، وروى عن: أناس لم يسمع منهم، وعنه: أمم منهم: ابن عون، ويونس بن عبيد، والمهلب بن أبي حبيبة. «ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلّس، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوّز ويقول: حدثنا وخطبنا، يعني قومه الذي حدّثوا وخطبوا بالبصرة».

تهذيب الكمال ٦/ ٩٥، التقريب ص ١٦٠.

٥ - أبو بكرة: هو نفع بن الحارث بن كلدة، بفتحيتن، ابن عمرو الثقفي، صحابي مشهور بكنيته، وقيل: اسمه مسروح، بمهملات. أسلم بالطائف، ثم نزل البصرة، ومات بها سنة ١٥١هـ أو ٥٢هـ. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: الحسن البصرة، وابنه عبد الرحمن، وربيعي بن حراش وغيرهم.

طبقات ابن سعد ٧/ ١٥، معجم الصحابة ٣/ ١٤٢، تهذيب الكمال ٣٠/ ٥، الإصابة ٦/ ٢٥٢، التقريب ص ٥٦٥.

❦ تخريجه:

* أخرجه النسائي ٤/ ١٣٠، باب الرخصة في أن يقال لشهر رمضان، ح (٢١٠٩)؛ وأحمد ٥/ ٣٩؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٨١ ح (٢٠٧٥)؛ وابن حبان ٨/ ٢٢٤ ح (٣٤٣٩)، من طرق عن يحيى القطان به بنحوه.

* وأخرجه أحمد ٤٠/٥ ، ٤٨ عن يزيد بن هارون، وفي ٤١/٥ ،
٥٢ عن بهز بن أسد، وفي ٤٨/٥ عن عفان بن مسلم، ثلاثتهم (يزيد،
وبهز، وعفان) عن همام بن يحيى. وأحمد ٤٨/٥ عن محمد بن جعفر،
وفي ٤٨/٥ عن عبد الوهاب الثقفي.

كلاهما (محمد، وعبد الوهاب) عن سعيد بن أبي عروبة، كلاهما
(همام، وسعيد) عن قتادة، عن الحسن به بنحوه، إلا أن في حديث يزيد بن
هارون التصريح بأن قائل: «فلا أدري» هو الحسن، ثم قال يزيد كما قال
الإمام أحمد في روايته عنه -: «وقال يزيد مرة: قال قتادة: الله أعلم،
أخاف على أمتة التزكية أو لا بد من راقد أو غافل»، وكذا صرح بهز في
حديثه بأن القائل هو قتادة، وفي حديث عبد الوهاب جعل جملة «فالله
أعلم... إلخ» متصلاً بقول النبي ﷺ، ثم أعاد عبد الوهاب الجملة
فحكاهما على أنها من كلامه، وفي بعض ألفاظهم (رقدة)، (غفلة)، (نومة).

الحكم عليه:

إسناده صحيح إن كان الحسن سمعه من أبي بكرة؛ لأن الحسن
مدلس ومكثر من الإرسال، ولم أقف له على تصريح بالسماع لهذا
الحديث.

أما سماعه بالجملة من أبي بكرة فثابت بلا ريب، كما قال علي بن
المديني - فيما ذكره البخاري لما أخرج حديث: «إن ابني هذا سيد...»
وأن الحسن قال: سمعت أبا بكرة يقول: ... كما في «الفتح» ٣٦١/٥
ح(٢٧٠٤) - قال أبو عبد الله: «قال لي علي بن عبد الله: إنما ثبت لنا
سماع الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث»، وأقره البخاري على ذلك
فهذا دليل على ثبوت سماعه منه بالجملة.

لكن ذهب الدارقطني - فيما نقله الباجي عنه - إلى أنه لم يسمع منه،
بناءً على أن الحسن الذي قال سمعته من أبي بكرة هو الحسن بن علي رضي الله عنهما.

قال الحافظ ابن حجر: «هو عجيب منه، فإن البخاري قد أخرج متن هذا الحديث في علامات النبوة مجرداً عن القصة من طريق حسين بن علي الجعفي عن أبي موسى - وهو إسرائيل بن موسى - عن الحسن، عن أبي بكرة، وأخرجه البيهقي في «الدلائل» من رواية مبارك بن فضالة، ومن رواية علي بن زيد، كلاهما عن الحسن، عن أبي بكرة وزاد في آخره: «قال الحسن: فلما ولي، ما أهرق في سببه محجمة دم». فالحسن القائل هو البصري، والذي ولي هو الحسن بن علي، وليس للحسن بن علي في هذا رواية، وهؤلاء الثلاثة - إسرائيل بن موسى، ومبارك بن فضالة وعلي بن زيد - لم يدرك واحد منهم الحسن بن علي، وقد صرح إسرائيل بقوله: «سمعت الحسن»، وذلك فيما أخرجه الإسماعيلي...

ولم أر ما نقله الباجي عن الدارقطني عن أن الحسن هذا هو ابن علي في شيء من تصانيفه، وإنما قال في «التتبع لما في الصحيحين»: أخرج البخاري أحاديث عن الحسن عن أبي بكرة، والحسن إنما روى عن: الأحنف عن أبي بكرة، وهذا يقتضي عنده أنه لم يسمع من أبي بكرة.

لكن لم أر من صرح بذلك ممن تكلم في مراسيل الحسن؛ كابن المديني، وأبي حاتم وأحمد، والبزار، وغيرهم، نعم كلام ابن المديني يشعر بأنهم كانوا يحملونه على الإرسال حتى وقع هذا التصريح انتهى بتصرف من الفتح ٧٠/١٣ ح (٧١٠٩).

وخلاصة ما سبق:

أولاً: أن الدارقطني: يرى أن الحسن لم يسمع من أبي بكرة.
ثانياً: أنه لم يوجد عن الأئمة كلام يفيد نفي السماع، إلا ما تدل عليه عبارة ابن المديني، وقد ثبت السماع.

ثالثاً: أن من ظن أن الحسن هو ابن علي، فقد وهم؛ لورود ما يدل على الوهم من أوجه عدة. والله أعلم.

والمقصود هنا، أن سماع الحسن من أبي بكرة ثابت في الجملة، إلا أن ما يتعلق بحديث الباب، فلم أقف على إثبات سماع الحسن من أبي بكرة.

أما الطريق التي رواها ابن أبي عدي عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، فقد ذكر البزار - كما في «النكت الظراف» ٤١/٩ - أن يحيى القطان أنكره وقال: «إنما هو عن المهلب». اهـ.

وفي رواية ابن أبي الصيف اليميني^(١) لسنن أبي داود، أن أبا داود قال عقب إخراجهِ للحديث - كما في «السنن» التي حققها الشيخ محمد عوامة ١٧٣/٣ -

«هذا رواه ابن أبي عدي، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي بكرة يقال: إنه وهم من ابن أبي عدي». اهـ.

ولم أقف - بعد البحث - على هذه الطريق التي أشار إليها هذان الإمامان، وهذا لا يؤثر، فإن مرادهما - والله أعلم - بيان الصواب في حديث ابن أبي عدي، وأنه عن المهلب، لا عن ابن أبي عروبة. والله أعلم.

والحديث صححه ابن خزيمة، كما سبق.

وقال النووي - كما في «المجموع» ٣٧٥/٦ - : «رواه أبو داود والنسائي بأسانيد حسنة أو صحيحة». اهـ. فقله: «بأسانيد» محل نظر؛ إذ الحديث بإسناد واحد فحسب. والله تعالى أعلم.

(١) ينظر عن هذه الرواية تفصيلاً، ما كتبه الشيخ محمد عوامة في وصف الأصول التي اعتمدها في تحقيقه لسنن أبي داود، ومنها هذه الرواية ٦٨/١ - ٨٣.

❦ الحديث الثامن والأربعون ❦

قال أبو داود ٨٠٣/٢ باب صيام أيام التشريق ح (٢٤١٨):

حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن مالك، عن يزيد بن الهاد، عن أبي مرة مولى أم هانئ، أنه دخل مع عبد الله بن عمرو على أبيه عمرو بن العاص، فقرَّب إليهما^(١) طعاماً، فقال: كل، فقال: إني صائم، فقال عمرو: كُلْ فهذه الأيام التي كان رسول الله ﷺ يأمرنا بإفطارها وينهانا عن صيامها، قال مالك: وهي أيام التشريق.

❦ رواة الإسناد: ❦

١ - عبد الله بن مسلمة القعنبي: تقدم في الحديث الثامن والعشرين وهو ثقة عابد.

٢ - مالك: هو الإمام المشهور، تقدم في الحديث الثامن والعشرين.

٣ - يزيد بن الهاد: هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي، أبو عبد الله المدني، مات سنة ١٣٩هـ. روى عن: أبي مرة مولى أم هانئ، ومحمد بن كعب القرظي، وعنه: مالك، وأبو مرة، والليث بن سعد وغيرهم. «ثقة مكثراً».

تهذيب الكمال ١٦٩/٣٢، التقريب ص ٦٠٢.

٤ - أبو مرة مولى أم هانئ: يزيد، مولى عقيل بن أبي طالب

(١) أي قرب عمرو بن العاص إلى ابنه عبد الله وإلى أبي مرة طعاماً، كما في «بذل

ويقال: مولى أخته أم هانئ. روى عن: عقيل، وأخته أم هانئ، وعمرو بن العاص، وعنه: يزيد بن الهاد، وزيد بن أسلم.
قال الواقدي: هو مولى أم هانئ، وكان يلزم عقيلاً فنسب إليه، وكان شيخاً قديماً، وثقه ابن سعد، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات.

ولذا قال الحافظان الذهبي، وابن حجر: «ثقة».

الكاشف ٢/٣٩٢، تهذيب التهذيب ١١/٣٢٥، التقريب ص ٦٠٦.

٥ - عمرو بن العاص: هو الصحابي المشهور، أسلم عام الفتح، وولي إمرة مصر مرتين - وهو الذي فتحها - مات سنة نيف وأربعين.

طبقات ابن سعد ٤/٢٥٤، معرفة الصحابة ٤/١٩٨٧، الإصابة ٥/٢، التقريب ص ٤٢٣.

تخریجه:

* الحديث في «الموطأ» - رواية أبي مصعب الزهري - ١/٥٢٩ ح (١٣٦٩) بنحو حديث الباب، وفي رواية يحيى الليثي للموطأ ١/٣٧٦ ح (١٣٧) قال: حدثني مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهادي، عن أبي مرة - مولى أم هانئ، أخت عقيل بن أبي طالب - عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنه أخبره، أنه دخل على أبيه فذكر نحو حديث الباب، فالحديث - في رواية الليثي - يدل على أن أبا مرة لم يحضر وعليه فهو لم يسمع من عمرو بن العاص، وهذا مخالف لرواية الجماعة عن مالك، وسيأتي الكلام على رواية يحيى هذه.

* وأخرجه الحاكم من طريق أحمد بن محمد القاضي، عن القعنبي به.

* وأخرجه أحمد ٤/١٩٧ عن روح؛ وابن خزيمة ٤/٣١٣

ح(٢٩٦١) من طريق ابن وهب؛ والحاكم ٤٣٥/١ من طريق الشافعي، ثلاثتهم (روح، وابن وهب، والشافعي) عن مالك به بنحوه.
 * وأخرجه الدارمي ٤٥٠/١ ح(٢١٤٩) عن عبد الله بن صالح؛ وابن خزيمة ٣/٣١١ ح(٢١٤٩) من طريق عبد الله بن عبد الحكم، وشعيب بن الليث.

ثلاثتهم (ابن صالح، وابن عبد الحكم، وشعيب) عن الليث بن سعد؛ وابن خزيمة ٤/٣١٣ ح(٢٩٦١) من طريق ابن وهب، عن ابن لهيعة.
 كلاهما (الليث، وابن لهيعة) عن يزيد بن الهاد به بنحوه، إلا أن في حديث الليث زيادة في آخره، وهي قوله: «فأفطر عبد الله، فأكل فأكلت معه».

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ١٧٠/٢ ح(٢٩٠٠، ٢٩٠١)؛ وأحمد ٤/١٩٧ من طريق ابن جريج، أخبرني سعيد بن كثير، عن عمه جعفر بن عبد المطلب، عن عمرو بن العاص بنحوه، لكن فيه - لما ذكر عبد الله أنه صائم - قال له أبوه: إن النبي ﷺ قال: «إنها أيام أكل وشرب».

الحكم عليه:

إسناده صحيح، وتبين من التخريج أن للحديث طريقاً أخرى إلى عمرو رضي الله عنه.

والحديث صححه ابن خزيمة، والحاكم، وظاهر كلام ابن عبد البر في «التمهيد» ٢٣/٦٩، أنه يصححه. أما ما يتعلق برواية يحيى - والتي فيها أن أبا مرة لم يسمع من عمرو بن العاص رضي الله عنه - فقد قال ابن عبد البر - في «التمهيد» ٢٣/٦٧ :-

«وقال سائر الرواة عن مالك، منهم القعنبي، وابن القاسم، وابن وهب، وابن بكير، وأبو مصعب، ومعن، والشافعي، وروح بن عبادة، ومحمد بن الحسن، وغيرهم - في هذا الحديث - عن يزيد بن الهادي،